**جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**
**19 مارس 1962**
**قسم العلوم السياسية**
**بكلية الحقوق والعلوم السياسية – 19 مارس 1962 –**

# دروس عبر الخط بعنوان
# منهجية البحث العلمي
# موجهة لطلبة للسنة الأولى ماستر

من إعداد :

**د. قصاب سليمان**

**أستاذ محاضر -أ-.**

**السنة الجامعية:2021/2022م**

**مقدمة**

هذه المطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر I، وإلى المهتمين بمسائل منهجية البحث العلمي وخاصة المعنيين بإنجاز أبحاث منهجية، إنها قاعدة إلزامية في توجيهم وتكوينهم.

فأدركنا أهمية مناهج التفكير وقواعد البحث العلمي في المجال السياسي والإجتماعي. وعلى هذا الأساس اعتمدنا في هذه المذكرة على ثلاث محاور: بدأنا بأساسيات البحث العلمي ثم كيفية تحديد المشكلة العلمية وصياغة الفرضيات وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، وبعدها مرحلة القراءة والإقتباس.

في المحور الثاني اعتمدنا أربع عناصر ذات صلة كبيرة بمناهج التفكير في مجال العلوم السياسية ومنها المنهج في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي ثم الخطاب السياسي ومستويات التحليل فيه.

واستعرضنا في المحور الثالث المناهج الكمية والإحصائية وفيه ركزنا على مفهوم الإحصاء وتحليل البيانات وأنواع الطرق والمقاييس الإحصائية وكيفية استخدامها.

# المحور الأول:

1- أساسيات البحث العلمي

2- مراحل البحث العلمي

3- محدداتمشكلة البحث

4- فرضيات البحث

5- تحديد المفاهيم العلمية

6- أدوات تجميع البيانات

## 1- أساسيات البحث العلمي:

لقد أصبح البحث العلمي معطى أساسي وجوهري لتقدم وتطور المجتمعات بمقدار ما تزداد وتيرة الابتكار العلمي وعدد الباحثين المؤهلين بقد ما يزداد الازدهار المادي والمعنوي وانعكاساته على مستوى الدولة والمجتمع لا يمكن اكتشاف المعرفة العلمية والوصول إلى حقائقها وفروضها وقوانينها دون وجود حاجة اجتماعية تدفع العلماء والاختصاصيين للتفتيش عنها والبحث عن حقيقتها فالعلماء والاختصاصيون لا يقومون بالبحوث والدراسات العلمية دون وجود مشكلة طبيعية أو إجتماعية يعاني منها المجتمع وتحتاج إلى حلول فعالة وسريعة للقضاء عليها والتخلص من آثارها السلبية والمخربة ولكن حل المشكلة الطبيعية أو الاجتماعية لا يتم إلا من خلال دراستها دراسة علمية وموضوعية، أي عن طريق البحث العلمي والفحوصات والتجارب العقلانية والمنهجية والمختبرية أو المعملية أو التجريبية[1].

وللبحث العلمي وظائف قسم على أساسها إلى بحوث نظرية وتطبيقية وتقويمية وصنف حسب مناهجها إلى كمية وكيفية وعادة ما تكون البحوث الناجحة تلك التي تجمع بين النظري والتطبيقي في نوع من التفاعل الدائري بين المعطيات والبيانات النظرية والفكرية (المنهج الاستنباطي) والمعطيات الإمبريقية أي الميدانية باستعمالنا لأدوات البحث كالملاحظة، والمقابلة، والاستبيان والعينة... الخ أي (المنهج الاستقرائي) يحاول الباحث في هذه المعادلة أن ينفصل مؤقتا عن الإيطار النظري ليعود إليه ثانية للمصادقة على المعطيات والبيانات المجمعة في الميدان رغم أن العلوم الاجتماعية لم تستطع لحد الآن اكتشاف القوانين السببية الثابتة التي تعرفها العلوم الطبيعية ولم تتمكن من بناء وتكوين القوانين الواضحة التي تستطيع تفسير ظواهرها والأشياء التي تدرسها تفسيرا منطقيا وعلميا وذلك لصعوبة حقولها الدراسية وكثرة العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيها ودراستها لجوانب المجتمع المختلفة التي يلعب فيها الإنسان الدور الأساسي والمهم في عملية تنظيمها وتحديد قوانينها ونشاطاتها فهي تستطيع وضع التعميمات السببية وليس القوانين السببية، فالعلم الاجتماعي يستطيع القول بأن الحادثة أ تولد الحادثة ب ولكنه لا يستطيع التكهن على أن

[1] إحسان محمد الحسان، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 12.

الحادثة أ يجب أن تولد الحادثة ب طالما أن وقوع الحوادث التي تكمن في القانون تستلزم وجود نظريات ثابتة والعلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر تفتقد إلى مثل هذه النظريات لهذا تختلف التفسيرات السلبية للعلوم الاجتماعية عن تلك التي تطرحها العلوم الطبيعية طالما أن العلوم الطبيعية نظريات ثابتة تستطيع تفسير الظواهر والحوادث تفسيرا علميا[1].

لذلك ارتأينا أن نركز جهودنا حول البحث العلمي ونحلل أبعاده ونبسط مراحله وأنواعه فبإمكاننا تمييز البحث في العلوم الإنسانية وفقا لثمـــانية مقـــاييس هي : حسب القصد من البحث، هناك البحث الأساسي والبحث التطبيقي، وحسب نوع المعطيات المتحصل عليها وهناك البحث الكمي والبحث الكيفي، حسب الفترة الزمنية المعتبرة، هناك البحث المتزامن والبحث المتعاقد، وحسب المجال الإقليمي المأخوذ بعين الاعتبار حيث يوجد البحث المحلي، الجهوي، الوطني، الدولي والعالمي، وحسب المجال المحدد رمزيا، وفي هذا الإيطار يوجد أساسا البحث المقارن وحسب موقع ومكان جمع المعطيـــات، إذ يوجد البحث الميداني والبحث في مخبر، أو البحث الذي يجري على وثائق وحسب الأفراد والوحدات المنتقـــاة، حيث نجد البحث الشامل أو بالمعاينة أو المنوغرافي، وحسب ميدان تخصص الباحثين والباحثات وطرق تعاونهم إذا ما كان هناك تعاون، وهناك البحث التخصصي والبحث المتعدد التخصصات والبحث المتداخل التخصصات والبحث العابر للتخصصات، وحسب هدف البحث، هناك البحث الوصفي، البحث التصنيفي، البحث التفسيري والبحث الفهمي إن كل البحوث يمكن أن تميز بواحدة من هذه المقاييس الثمانية [2] على أية حال، وحسب وجهة نظرنا، فإذا كانت هناك تقسيمات وأنواع عديدة للبحوث العلمية فأشهرها هو تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، هما :

1. **بحوث علمية تطبيقية**: هي البحوث التي تهدف إلى تحديد العلاقات بين جزئيات الظاهرة واكتشافها واختبار النظريات والفروض، بهدف استخدام النتائج العلمية في المجال العملي وتعد البحوث الميدانية والتربوية والاجتماعية نموذجا بارزا لهذا القسم من البحوث.
2. **بحوث أساسية أو نظرية**: وهي البحوث التي تعتمد على الفكر والتحليل المنطقي والمادة المتوفرة في المكتبات، بهدف الوصول إلى الحقائق أو المبادئ الرئيسية والكشف عن

[1] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 24.
[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 93.

النظريات، وتطور أفكار ومفاهيم نظرية، ومحاولة الوصول إلى تعميمات، يتضح لنا أن هذا النوع من البحوث لا يمكن في الغالب تطبيق نتائجه في المجال العلمي وإنما يعني اكتشاف حقائق ونظريات جديدة، وهو بذلك يساهم في نمو المعرفة وتحقيق فهم أشمل وأعمق لها [1]، تحت سؤال : علوم سياسية أم علم سياسة ؟ أكد محمد ناصر مهنا [2] على أن هناك طريقتين أساسيتين في البحث في أي علم من العلوم هما طريقة الاستنباط وطريقة الاستقراء وكلتا الطريقتين تستخدمان في علوم السياسة :

1. **طريقة الاستنباط:** يبدأ البحث بموجب هذه الطريقة بالتدرج من الأعم إلى الأخص فيقوم بفرض مبادئ على أساس أنها صحيحة ثم ينتقل منها عن طريق الترتيب المنطقي المتسلسل إلى مبادئ فرعية، كأن يفترض الباحث أن نظرية فصل السلطات ضرورية لنظام الحكم ثم ينتقل من تلك النظرية العامة إلى نظريات جزئية تتفرع منها وتقوم عليها دراساته لمختلف فروع الحياة السياسية المتعلقة بالموضوع.
2. **الطريقة الاستقرائية :** يتدرج الباحث بموجب الطريقة الاستقرائية في بحثه بالصعود من الأخص إلى الأعم فهو يلاحظ هنا الوقائع الفردية المتعددة ليستخلص منها المبادئ العامة التي يجب أن تحكمها كأن يدرس الباحث علاقة القاضي بالمنفذ لأحكامه ثم علاقة القاضي بالمشرع وعلاقة المشرع بالحاكم ثم يستخلص من تلك الدراسات الجزئية أن مبدأ الفصل بين السلطات ضروري لنظام الدولة.

وفي أغلب العلوم نجد أن البحوث تجمع بين الطريقتين فيبدأ البحث بدراسة الوقائع المتعددة والتيارات السياسية المختلفة (الطريقة الاستقرائية) ثم يستخدم الاستنباط المنطقي لإيجاد تفسير جامع شامل لهذه الظواهر المختلفة، وتوجد مذاهب متعددة في تحليل الظواهر والأحداث السياسية : المذهب الفلسفي في دراسة السياسة، المذهب الاجتماعي، المذهب التاريخي والمذهب القانوني، يمثل البحث العلمي مرتكزا محوريا للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية ودقيقة ومنظمة واستخدام أدوات ووسائل بحثية، عرفه أحمد

[1] وائل عبد الرحمان، التل، ص 15.
[2] محمد ناصر المهنا، علوم سياسة (الأصول والنظريات) مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الإسكندرية، ص 07.

بدر[1] في كتابه أصول البحث ومناهجه على أنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقة جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي إنه فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق من أجل الحصول على حقائق ذات معنى وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية، هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية ويساهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا[2].

البحث العلمي عملية تقص منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها كما أنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق الذي يقوم به بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديد بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافية، وهو كذلك نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية ويستنتج من ذلك أن البحث العلمي يثير الوعي ويوجه الأنظار إلى المشكلة المراد دراستها أو معالجتها بحثيا، باختصار يمكن القول أن البحث العلمي هو مجموع الطرق الموصلة إلى المعرفة الحقيقية وفي العادة يطلق اسم الباحث على الشخص الذي يبحث عن الحقيقة العلمية، ويعتمد البحث العلمي على مناهج متعددة البحث العلمي حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات قديمة، بهدف التوصل إلى نتائج جديدة، وهذه الطرق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه، فليس من اليسير أن نحضر كل التعريفات على مفهوم البحث

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت وكالة المطبوعات، 1973، ص 18.
[2] ثارية عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1960، ص 24.

العلمي، حيث تعددت تلك التعريفات وتنوعت، تبعا لأهدافه ومجالاته ومناهجه، لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول تأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة، وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حيادتها وتعدد أنواعها وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العملي كما اختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاوية خاصة وحسب ميوله وقناعاته العلمية، خلاصة لما سبق البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من اجل تقصي الحقائق في مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية تسمى (مناهج وأدوات البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث).

## 2- مراحل البحث العلمي:

السياسة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في الخصائص، مع احتفاظها وسمات خاصة، والظواهر السياسية منتشرة على المستوى الشعبي، فضلا عن انتشارها على المستوى الرسمي، لذا فهي تتطلب التحليل الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية، وقد انشغل الفكر البشري على مر العصور بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطا وثيقة بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، فهي مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والدولة والمجتمع [1]، فمهما كانت طبيعة الموضوع الاجتماعي أو السياسي الذي نعالجه، ومهما كانت أساليب البحث المستخدمة ليس من شك أنه كلما تعلمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بها الواقع الاجتماعي والسياسي، ساعدنا ذلك أكثر على تغيير هذا الواقع بحيث يكون أكثر إتباعا لحاجتنا المختلفة، ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية السياسية المتسقة مع الإطار النظري الأشمل الذي افترضنا استخدامه في تحليل الواقع السياسي الاجتماعي[2]، عند دراسة أي موضوع اجتماعي أو سياسي دراسة علمية منظمة يعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب المنظمة في تسجيل المعلومات ووصف الأحداث بإتباع خطوات البحث المألوفة، ويرى العديد من الكتاب بأن مراحل إنجاز البحوث عموما، وينطبق ذلك على البحوث النوعية

[1] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2001، ص9.
[2] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 459.

وهي:1- مرحلة التفكير،2- اختيار موضوع البحث وصياغة مشكلته وعنوانه، 3-تحديد أهمية البحث وأهدافه، وفرضياته، 4- تعريف المفاهيم والمصطلحات، 5- تحديد حدود ومجالات البحث الزمنية والمكانية والبشرية، 6- تحديد استراتيجية البحث وعينته، 7-التعريف بالدراسات السابقة، ويسمى البعض هذه المرحلة بالإطار النظري، 8- اختيار وسائل مناسبة لجمع البيانات وتأمين متطلباتها، 9- جمع البيانات وتنظيمها وترميزها، 10- تحليل البيانات، 11- استنباط النتائج والخروج بعدد مناسب من التوصيات والمقترحات، 12- إنجاز التقرير النهائي للبحث إن هذه الخطوات متداخلة فيما بينها بحيث لا نستطيع ان نقول بأنه لابد من أن ننجز الخطوة الأولى وبعد ذلك نستطيع البدء في الخطوة الثانية، فقد يتمكن الباحث بوضع أسئلة الاستبيان وبنفس الوقت يبدأ بجمع المعلومات عن الدراسات السابقة من مصادر محددة في المكتبة إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك إطارا عاما لتسلسل هذه الخطوات، فمما لا شك فيه أن الباحث لن يستطيع أن يحلل المعلومات ويفسرها قبل أن يقوم بجمعها ولن يستطيع الوصول إلى أي نتيجة أو توصية إلا بعد أن يقوم بتحليل المعلومات المجمعة.

البحث العلمي معرفة متسلسلة يشترط في أهدافه الوضوح، الواقعية والتحديد، وينبغي أن يتسم البحث بالنظامية، أي أن إجراءاته يكمل بعضها البعض الآخر بهدف الوصول إلى النتائج ذات الصلة بموضوع البحث لذا ينبغي على الباحث تثبيت خطوات البحث المطلوبة، حيث تبدأ بتحديد واضح لمشكلة البحث، ثم وضع الفرضيات المرتبطة بالمشكل، ثم تحديد أسلوب جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لبحثه وتحليلها، وعلى هذا الأساس فإن الباحث سيتمكن من هدف أو أهداف البحث والغايات التي يسعى إلى تحقيقها بصورة واضحة والأهم من كل هذا فإن الباحث سيتمكن من أن يؤطر البحث في حدود موضوعية وزمنية مكانية واضحة المعالم، وأن يتجنب الباحث التخطيط والمتاهة في أمور لا تخص بحثه أو موضوعه.

لا يمكن للباحث التوصل إلى حقيقة الظاهرة التي يدرها دون القيام بأسلوب منظم للتفكير يعتمد على الملاحظة العلمية، والحقائق، والبيانات، لدراسة الظواهر المختلفة بشكل موضوعي، بعيدا عن الميول والأهواء الشخصية، للوصول إلى حقائق علمية، يمكن

تعميمها، والقياس عليها فالبحث العلمي يتسم بأنه نشاط أكثر انتظاما موجها نحو اكتشاف الجديد وتطوير جهاز معرفي منتظم فهو يعتمد على التحليل النقدي للفروض، يهدف إرساء علاقة سببية، والتي ينبغي أن تخضع للاختبار في مقابل الحقيقة الموضوعية، ومن الممكن أن يكون هدفها إما صياغة نظرية أو تطبيق النظرية مما يؤدي إلى التنبؤ، وأخيرا التحكم في الأحداث التي تعتبر نتائج تصرفات وأسباب محددة فهذه الخطوات مهما بدت متسلسلة بترتيب معين، إلا أن هذا الترتيب ليس جامدا ومفروضا فهذا يعني أننا عند تحليلنا لعملية التفكير في شكل خطوات البحث إنما نقصد فقط إلقاء الضوء على طريقة التفكير في البحث من زواياه المختلفة، ولا نقصد أن تكون هذه العلمية مجزأة.

وقد تعددت مداخيل العلماء في ترتيب هذه الخطوات فمنهم من أشار إلى أن الباحث الكفء عليه أن يحدد المشكلة الجديرة بالدراسة، كما يستطيع ان يحدد أدوات البحث لكي يصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة، ويستطيع كذلك أن يحدد الأسئلة التي تقيد إجاباتها في حل مشكلة البحث، وهل سيقوم الباحث بإجراء البحث بمفرده ؟ أم بمساعدة آخرين ؟ فاختلفت مداخيل الدارسين وتباينت وجهات نظرهم في تعريف البحث العلمي : فأكد البعض منهم على أنه عملية منظمة تهدف إلى دراسة ظاهرة أو مشكلة ما يواجهها أفراد أو شيوعها، عبر اختبارات حادة ودقيقة وأمنية لفرض أو عدة فروض تمكنه من التوصل إلى نتائج مهمة تقدم حلا أو عدة حلول للظاهرة أو المشكلة، وتقبل التعميم.

ونظرا لتعدد التعاريف واختلافها نخلص بدورنا على أن البحث العلمي عملية تقصي منظمة يتبع فيها أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها، كما هو نشاط علمي منظم في التفكير يهدف إلى اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات المتحكمة في شأن مسألة أو مشكلة معينة ومعرفة الترابط فيما بينها لاستخلاص القوانين التفسيرية لها.

نستنتج من هذا أن البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم الباحث من اجل تقصي الحقائق حول موضوع بحث بإتباع خطوات منظمة ومتسلسلة بغية الوصول إلى حقيقة علمية أو نتائج ملائمة لمعالجة مسألة معينة وتسليط الضوء عليها، من هنا يتضح مدى علاقة الظاهرة السياسية بالمجتمع، فكلما تحكمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بها

الواقع الاجتماعي والسياسي ساعدنا ذلك على تغيير الواقع بحيث تكون أكثر إتباعا لحاجاتنا المختلفة، ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية السياسية تساؤلات عديدة تتعلق بالمنهجية المتسقة مع الإطار النظري الشمل الذي افترضنا استخدامه في تحليل الواقع السياسي الاجتماعي لذا يستوجب على الدارس إتباع طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع السياسية والاجتماعية حتى يصل إلى نتيجة معلومة أسبابها، وهذه العملية الفكرية المنظمة بمختلف مراحلها هي البحث العلمي، ومن أهم خصائصه: أنه يسير وفق طريقة منظمة ودقيقة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البحث، إنه يحدد بفرضيات مبنية على افتراضات أو مسلمات بحثية واضحة، بعيدة عن التحيز والخبرة الشخصية للباحث، إنه يتعامل مع الحقائق ومعانيها وقدرته على اكتشاف العلاقة بين المتغيرات بواسطة أدوات قياس موضوعية ودقيقة واشتقاق معان جديدة لتنظيمها وتحليلها، وعلى تقديم تفسيرات مناسبة، على أن تتوفر في الباحث الرغبة في موضوع الدراسة القدرة على البحث والتقصي المنظم والناقد، الأمانة العلمية، حفظ الأسرار وعدم مهاجمة الآخرين بشكل شخصي، الصبر على العمل المستمر والجد فيه، إنه عمل هادف وبحث تجريبي يقوم على أساس إجراء الاختبارات على الفرضيات المعلنة أعلاه، إنه حركي ديناميكي أي أن العلم يخلق العلم، ينطوي دائما التجديد وإضافات المعرفة، إنه تفسيري أي يستخدم المعرفة لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة والنظريات العلمية، من سماته كذلك الشمولية والتعميم.

ومن أهدافه اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة بين متغيرات المشكلة فالمعرفة السياسية هي معرفة علمية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع، ليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها، والعلاقة القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة، فالمعرفة العلمية تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي، والدراسة الشمولية، من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر، من أهدافه كذلك أنه وسيلة للاستخدام والاستقصاء المنظم يهدف كذلك إلى التراكم المعرفي وتطوير النظريات العلمية وإلى الكشف عن حقائق جديدة واستمرار التقدم العلمي وتقصي الحقائق في شأن مسألة اجتماعية أو سياسية مطروحة، وكذلك مساعدة الفرد على التكيف مع

الأوضاع البيئية والاجتماعية المحيطة به ومن العلماء من حدد خطوات البحث العلمي فيما يلي:

1-**الشعور بوجود مشكلة تدفع الباحث والاستقصاء فيها**: إن مشكلة البحث هي الموضوع الذي يقوم عليه البحث ويشعر الباحث بأنه يحتاج إلى دراسة وتفسير.

2-**تحديد مشكلة البحث**: إن تحديد مشكلة البحث بدقة ووضوح يترتب عليه جودة البيانات التي يجمعها الباحث ويجعل نتائج البحث مهمة ومفيدة.

وعلى الباحث أن يبرز أهمية البحث في المشكلة، ويسوق الأسباب التي دفعته إلى البحث فيها، ويحدد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

3-**الفروض**: يجب على الباحث أن يقوم بتحديد فروض البحث وصياغتها بدقة، ويعتقد بأنها تؤدي إلى تفسير مشكلة البحث، فهي مقترحات ذكية يقدمها لمحاولة فهم المشكلة، أو إيجاد حلول محتملة لها، وتبنى هذه الفروض أو لمقترحات على الحدس أو التخمين أو التجربة والملاحظة الشخصية وتساهم في تحديد مجال البحث بشكل دقيق وتنظيم عملية جمع البيانات، وكذلك عملية تحليلها وتفسيرها.

4-**اختبار صحة الفروض**: يقوم الباحث باختبار صحة الفروض من خلال تصميم كامل للبحث وطريقة القيام به، وذلك بتحديد منهج البحث من بين المناهج التالية : (المنهج الوصفي، المنهج التجريبي، المنهج التاريخي)، وبتحديد مصادر البيانات (أي تحديد مجتمع البحث الأصلي، وعينة ممثلة للمجتمع الأصلي)، ولاختيار أداة أو أكثر من بين أدوات جمع البيانات (الاستبيان، المقابلة، والملاحظة، والاختبار).

5-**التوصل إلى النتائج وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها وتقدير إمكانية تعميمها (غالبا ما يكون تعميم النتائج في ضوء محددات البحث التالي**: عينة البحث، وأداة البحث، ومنهج البحث) ومنهم من حددها في خطوات أخرى تبدأ أولها باختيار مشكلة البحث وتعريفها وثانيها تكمن في محاولة الباحث وصف العلاقة بين المشكلة المطروحة للبحث وبين الإطار النظري الأشمل لها، وثالثها تلك الخطوات هو أن يقوم بصياغة بعض الفروض المبدئية التي يتصور أنها تساعد على حل مشكلة بحثه، أما رابعها تلك الخطوات التي تتمثل في إعداد الباحث التصميمات التجريبية لبحثه، ثم تلي خطوة تحديد العينات التي ستتخذ أساسا لجمع البيانات،

وفي الخطوة السادسة يختار الباحث أدواته لجمع البيانات المطلوبة، وفي الخطوة السابعة يعد الباحث دليلا للعمل قبل النزول إلى الميدان وفي الخطوة الثامنة تتم عملية تحليل النتائج متحصل عليها من الميدان وفي الخطوة ما قبل الأخيرة يتم تفسير تلك النتائج، وفي الخطوة العاشرة والأخيرة تعرض المعارف التي تم التوصل إليها من خلال التقرير النهائي للبحث الذي يتم نشره، ويؤكد البعض الآخر على أن خطوات البحث السياسي يجب أن تبدأ من تصور واضح للمشكلة أو الحالة السياسية، ورغبة في معالجتها/ وانسجام مع موضوعها، ولهفة لمتابعتها، فإذا لم يكن الباحث متعلقا بالبحث السياسي وكان مفروضا عليه فإن لم يتمكن من التواصل معه لسبب فقدان الرغبة الشخصية في ذلك، ويمكن متابعة خطوات البحث العلمي السياسي كما يلي :

**المرحلة الأول:** 1- تحديد الموضوع بشكل واضح،2- الاطلاع على موضوع البحث،3- ضع خطة أولية تتضمن العناصر الأساسية.

**المرحلة الثانية**:1- تحديد الإطار النظري لموضوع الدراسة، 2- اعتماد منهجية معينة قادرة على إعطاء أفضل النتائج، 3-البحث عن المصادر الأصلية أو الثانوية، 4-صياغة الفروض البحثية، 5- تحليل المعلومات والبيانات..

**المرحلة الثالثة**:1- البرهنة على صحة الفروض المطروحة، 2- استخلاص النتائج التي توصل إليها الباحث، 3- تأكيد الرأي الشخصي للباحث حول النتائج والأحداث، 4- وضع مشاهد للحالة السياسية المبحوثة، توضح احتمالات المستقبل، 5- التوصل إلى تعميمات ومبادئ وأفكار جديدة، وخلاصة لما ذكرناه، فإذا كانت هناك مجموعة من الخطوات يسلكها أي دارس بعناية ودقة في إنجاز وإعداد بحث علمي منظم فما هي أهم هذه المراحل؟ وما مدى اهتمام الدارس بها؟

**مرحلة اختيار الموضوع**: يعد اختيار موضوع البحث جزءا رئيسيا في البحث العلمي، والأساس الذي ينطلق منه نحو غايته، ونقطة البدء في البحث فالشعور بالمشكلة أو بوجودها أو إلحاحها هو الحافز الطبيعي الذي يحفز العقل البشري على البحث والاستقصاء وما الاختراعات والاكتشافات إلا نتائج لحاجات ماسة شعر بها الإنسان منذ القدم، هناك عدة عوامل تتعلق بذات الباحث في اختياره لبحث علمي ما، منها الرغبة في الموضوع، تكوينه

العلمي، العمل والتخصص المهني والاستعدادات والقدرات العلمية والعقلية وكذلك اللغوية والصفات الأخلاقية، أما العوامل الموضوعية تكمن عادة في القيمة العلمية للبحث، مدى توفر المصادر والوثائق حول الموضوع، مكانة البحث العلمي مقارنة مع البحوث العلمية الأخرى، أسس وأهداف سياسة البحث العلمي، وليس من شك في أن وراء أي بحث يقف ميل الإنسان الطبيعي إلى الاستطلاع، وهذا الميل هو الموجه الأول، فعادة ما يقرر الباحث دراسة مشكلة لأنها تثير ميل للاستطلاع ولأنه يريد حلا لها، والاهتمام الذي يستشعره الدارس نحو مشكلة ما هو حجر الزاوية في إجادة البحث وعندما يصبح الباحث مقتنعا بالحاجة إلى حل مشكلة بعينها أو الإجابة على سؤال محير معين في حقل تخصصه فهولا يبدو مستعدا لبدل ما في وسعه من جهد فحسب، بل أيضا يشعر إلى حد كبير بالسعادة والاعتزاز في البحث والتقصي الذي كثيرا ما يحقق له الإشباع النفسي بالقيمة والأهمية، يعتبر اختيار مشكلة البحث وتحديدها نقطة هامة إلى درجة أن بعض المهتمين بالبحوث يعتبر أن تحديد المشكلة هو نصف البحث، حيث تترتب عليه الخطوات الموالية.

واختيار مشكلة البحث ليس بالهين اليسير، كما قد يبدو لأول وهلة، أما عملية تحديدها فهي عملية أكثر دقة وأهمية وذلك لأن تحديد المشكلة ومدى الدقة فيها يساهم مساهمة كبيرة في إمكانية الوصول إلى افتراضات علمية سليمة، كما يعتبر تحديد المشكلة أساسا في اختيار عينة البحث ووسائل جمع البيانات ونوع الوثائق المراد معرفتها إلخ، وعلى العموم يوجه نوع المشكلة وتحديدها الباحث إلى نوع المنهج أو الطريقة التي يسير عليها في البحث[1].

تعد عملية اختيار مشكلة[2] البحث وتحديدها من الخطوات المهمة في البحث العلمي، وهي من المراحل الصعبة التي تواجه الباحث، بخاصة المبتدئ، حيث تأخذ منه، في العادة وقتا طويلا يقضي معظمه في جمع البيانات وتحريرها مما يستدعي منه تدريبا واحتكاكا بالمتخصصين المميزين في مجال البحث العلمي سواء من خلال استشاراتهم أم من خلال كتباتهم وأبحاثهم المنشورة، نردد كلمة " مشكلة " حينما نواجه صعوبة ما، أو خطأ ما، أو حينما نكون أمام موقفا غامضا أو سؤال صعب أوحين نشك في حقيقة شيء ما، فالمشكلة إذا حاجة لم تشبع، أو عقبة أمام إشباع حاجة، ومن أهم اختيار مشكلة البحث: 1- الخبرة

[1] محمد زيان عمر، المرجع السابق، ص 59.
[2] وائل عبد الرحمان وعيسى محمد قحل، المرجع السابق، ص 18.

الشخصية واهتمامات الباحث، 2- القراءة الناقدة، 3- دراسات البحوث السابقة في مجال التخصص، 4- التعرف إلى مشكلات ذات أهمية وقيمة علمية من خلال ذوي الخبرة والمتخصصون والباحثون في نفس الميدان، انطلاقا من هذا، فإنه كلما كانت المشكلة محددة بصفة جيدة كلما كان البحث سهلا، حيث أنه لا يمكن إنجاز المراحل اللاحقة المتكونة من البناء التقني، جمع المعطيات، التحليل والتأويل بصفة مقبولة إلا على ضوء المرحلة الأولى لأننا سنرجع إليها طوال فترة البحث[1].

**تحديد المشكلة:** يجمع كتاب البحث العلمي [2] بأن مشكلة البحث هي قاعدته الرئيسية، وهي محور أساسي يدور حوله البحث، وهي عبارة عن تساؤلات تدور في ذهن الباحث، من خلال إحساسه بوجود ظاهرة أو غموض، أو خلل ما في جزء محدد من نشاطات المجتمع، ومؤسساته المختلفة وإنه أي الباحث يحاول استجلاء أمره ودراسة جانب محدد منه.

عندما يقرر الباحث القيام بدراسة معينة لابد له بداية من تحديد البحث، فعملية تحديد المشكلة[3] هامة جدا لأنها توجه عمل الباحث وتجعله يركز على المشكلة المحددة فقط، ويقوم بجمع المعلومات على المشكلة المحددة وأن لا يضيع وقته في جمع معلومات لا تتعلق بموضوع البحث، وهناك بعض العناوين البراقة التي قد تخدع الباحث وتغريه بعمل البحث، إلا أنها قد تكون اكبر من قدراته وإمكانياته إذا لم يتم تحديدها.

لذا ينبغي على الباحث تحديد الموضوع[4] تحديدا وضاحا بجوانبه الأساسية أولهما : مدى اتساع الموضوع وتعدد أطرافه، ثانيهما: معنى المصطلحات المستعملة في صياغة المشكلة فإذا تناولنا الجانب الأول نجد أن اتساع الموضوع وتعدد أطرافه يتطلب من الباحث المتمرس وقتا طويلا كبيرا وقد لا يصل بعد ذلك إلى معلومات محكمة في نسق متكامل، فما بال الباحث المبتدئ فهو قد يتخبط في خضم المعلومات المكدسة، فإذا انتقلنا إلى الجانب الثاني من عملية تحديد المشكلة وجدناه يتصل بتحديد المصطلحات المستعملة في صياغة المشكلة وتحديد معنى المصطلحات عملية أساسية في إجراء أي بحث وتعريف المصطلحات

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 120.
[2] العامر القنديلجي وإيمان ساماني، المرجع السابق، ص 90.
[3] محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، ص 50.
[4] محمد زيان عمر، المرجع السابق، ص 82.

المستخدمة في دراسة ما لا يعتبر مفيدا إلا إذا تم تفسيرها بطريقة تجعلها قابلة للقياس وتوضح معناها في الدراسة ذاتها.

وعلى ذلك نؤكد بدورنا على أن اختيار مشكلة البحث [1] وتحديدها بشكل دقيق من أصعب خطوات البحث العلمي، لأنه يترتب عليها الخطوات اللاحقة إذ يترتب على تحديد المشكلة تحديد نوعية الدراسة التي سيقوم بها الباحث، وتحديد طبيعة المنهج البحثي الذي سيتم استخدامه لتحقيق الهدف، وحل المشكلة بالإضافة إلى خطة البحث التي سيرسمها، والأدوات التي سيستخدمها، ونوعية البيانات التي سيجمعها ويسعى الباحث في مرحلة تحديد المشكلة لدراسة وافية لنواحي المشكلة جميعها، وتحديد مشكل البحث المناسب للتعامل مع هذه المشكلة، والمراجع التي درست موضوعات مشابهة، بهدف الحصول على بيانات ومعلومات تساعد الباحث في حل مشكلة البحث، ويحلل المشكلة إلى عناصرها الرئيسية ويقرر حدودها، ويقرر الوسائل التقنية التي سيستخدمها في بحثه، وبيان أهمية المشكلة تربويا، أو إجتماعيا، أو إقتصاديا، أو ثقافيا لذا يستوجب كذلك في هذه المرحلة صياغة الفرضيات [2] كإجابات محتملة لأسئلة البحث مستمدة من خلفية علمية ويمكن التحقق من قبولها أو رفضها بواسطة ما يجمع حولها من معلومات وتحليل هذه المعلومات، أما افتراضات البحث فالمقصود بها مسلمات البحث أي ما يجب أن يسلم بصحتها كل من الباحث والقارئ لأنها لا تتعارض مع الحقائق العلمية في مجال البحث إلى براهية أو أدلة تدلل على صحتها، وهذه التصورات الذهنية لتفسير واقعة أو مجموعة من الوقائع التي سبق وأن تمت ملاحظتها، بمعنى التصور العلاقات تربط بين مختلف عناصر الظاهرة والفرضية لا يمكن وضعها إلا من خلال الأبحاث السابقة وملاحظتها بدقة، وليس من الضروري أن تكون الفرضية صحيحة أو خاطئة، إنما يتم التأكد من ذلك من خلال التجربة، وعلى ضوء ذلك يمكن تثبيت الفرضية أو تعديلها أو تبديلها[3] وهذه المسألة الاختبارية للفرضية ترتبط كل مرة بموضوع وطبيعة البحث، فإذا كان الهدف منه تفسير الحقائق تكون صياغتها ضرورية كما هو الحال في الدراسات الاستقرائية أما في حالة اكتشاف الحقائق ووصفها فالباحث غير

[1] محمد عمر محمد عبد الله خرابشا، ص 100.

[2] صالح بن محمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض مكتبة العبيكان، 1995، ص 47، ذكره محفوظ جودة، المرجع السابق.

[3] قحطان محمد الحمداني، المرجع السابق، ص 102

مطالب بصياغتها، إن ما يهم الباحثين في دراستهم هو عمليات اختبار فرضياتهم وهي ما تركز عليها طرق ومناهج البحث، فالطرق والمناهج المستخدمة في حل مشكلات البحوث ذات أهمية بالغة لأن استخدام المناهج الخاطئة لا توصل الباحث إلى حل صحيح إلا بالمصادقة، وعلى ذلك فإن الباحث يجب أن يتقن المناهج التي ثبت نجاحها في مجالها العلمي، وأن يكتسب مهارة استخدامها بالممارسة العلمية للدرجة الأولى، واختيار المناهج الصحيحة يعتمد على طبيعة مشكلة الدراسة نفسها، ذلك أن المشكلات المختلفة لا يتم حلها بنفس الطريقة كما أن البيانات المطلوبة للمساهمة في الحل تختلف بالنسبة لهذه المشكلات، ونتيجة لذلك فينبغي قبل اختيار المنهج البحثي الصحيح أن يدرس الباحث مشكلة دراسته في ضوء خواصها المميزة والبيانات والمعلومات المتوفرة [1] ومن مميزات الفرضية الجيدة ان تكون صياغتها قصيرة وواضحة لدى القارئ، ذات علاقة وطيدة بالحقائق العلمية غير متناقضة معها، وبإمكان الباحث قياسها واختبارها ومساعدته في تحديد الإجراءات النظرية والتطبيقية لاختبار الحلول وتجربتها وتوجيه جهوده في جمع المعلومات وبالتالي اكتشاف متغيرات جديدة في حدوث الظاهرة فتعطي قفزة وآفاقا جديدة لبحوث لاحقة.

**البحث عن الوثائق العلمية:**

في هذه المرحلة يقوم الباحث بجمع الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، ونقصد بها جمع المعلومات الكافية والشاملة لكل الجوانب الخاصة بموضوع البحث ومشكلاته وهو جهد مهم يحتاج إلى مهارة وانتباه من قبل الباحث، ويسير جمع المعلومات في البحث العلمي في اتجاهين هما:

1-جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والوثائقي في البحث وهذا يعتمد على مراجعة كافية للمصادر كالكتب والمقالات والدوريات والتقارير والوثائق الأخرى، التي تعالج موضوع البحث بشكل نظري يفي بالغرض.

2-جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التجريبي، في حالة اعتماد البحث على أحد مناهج البحوث الميدانية والتجريبية ويكون جمع المعلومات في هذا الجانب إما معتمدا على الاستبيان، المقابلة أو الملاحظة[2]، ويحاول تنظيمها على أسس منهجية مدروسة بغية حصر

[1] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 55.
[2] العامر القنديلجي وإيمان سامرائي، المرجع السابق، ص 120.

واستخلاص جميع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث، ويقوم الباحث في هذه المرحلة بعملية الجمع الفعلي للبيانات التي يحتاجها للبحث من خلال تسجيل الملاحظات أو إجراء المقابلات الضرورية من خلال توزيع الاستبيانات واستلامها معبأة أو غير ذلك من الطرق.

بعد جمع البيانات يقوم الباحث بتصنيفها حسب طبيعة البحث واحتياجاته، ومن الشروط الأساسية أن تكون الفئات المقدمة شاملة لكل المفردات قيد الدراسة[1]، وفي هذه المرحلة على الباحث أن يراعي أماكن وجود الوثائق العلمية وكيفية الحصول عليها فيجد البعض منها في دوائر حكومية ودولية وأخرى منها في مكتبات عامة وجامعية، وهنا تبدأ عملية التحليل والتفسير الذي يتبناه الباحث في الإجابة على مشكلة بحثه، وتعد عملية تحليل البيانات وتفسيرها خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي، فالباحث ينتقل بعد تجهيز البيانات، وتصنيفها إلى مرحلة تحليلها وتفسيرها، واختبار فرضياته لاستخلاص النتائج منها، وتقدير إمكانية تعميمها، وتعد مرحلة التحليل من أهم مراحل البحث العلمي وأخطرها، وعليها تتوقف التفسيرات والنتائج، ولهذا يجب على الباحث أن يوليها أكبر قدر من العناية والاهتمام وأن يكون دقيقا فيها وإلا أصبحت نتائجه وتفسيراته مشكوكا فيها، وهذا مما يقلل من قيمة دراسته، لذا على الباحث أن يكون ملما بالتحليل الإحصائي إذا كانت دراسته كمية [2].

**مرحلة القراءة والتفكير:**

وهي عملية الاطلاع على كافة المعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة ومن أهدافها تكون واسعة شاملة ومتعمقة للمصادر العلمية واستيعاب محتواها وتلخيص مضامينها وعمق الفهم فيها بطريقة منظمة وترك فترات للتأمل والتفكير ما بين قراءات الوثائق والمصادر وتنظم هذه الأخيرة على أساس مدى دقتها وتركيزها إما قراءة سريعة كاشفة كالاطلاع على فهاريس وعناوين الوثائق أو قراءة عادية يقوم الدارس بها باستخراج الأفكار والمعلومات المتمركزة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب التفرغ إلى عملية تحليل وتفسير البيانات واستنباط النتائج الأولى للدراسة وذلك بعد جمع وتخزين المعلومات بأسلوب البطاقات حيث يرتب الباحث فيها المعلومات ويصنفها حسب أجزاء البحث وعنوان خطة التقسيم إضافة إلى أسلوب

[1] محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، المرجع السابق، ص 123.
[2] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 36.

الملفات وفيه تجمع وترتب وترقم المعطيات باسم الموضوع المتعلق به، وبعدها مرحلة التقسيم والتبويب إلى مشكلات رئيسية وجزئية على أساس معايير منطقية تتمثل في تعمق وشمول القراءة والتدقيق في كافة جوانب أجزاء الموضوع، وعلى ان يكون التقسيم تحليليا وليس تجميعيا بمراعاة الكل والجزء والأصل والفرع والعام والخاص والسابق واللاحق.

**مرحلة الكتابة:**

في هذه المرحلة يحتاج الباحث إلى تدوين البيانات والمعلومات التي حصل عليها سواء كانت من الاستبيان أومن المصادر والوثائق ومن المفضل تجزئة مسودات البحث كما يحدد الباحث في مسودات البحث عادة أماكن الهوامش والمصادر ويقوم بترقيمها أو إعطائها الإشارات المطلوبة وتثبيت المعلومات البيبليوغرافيا الخاصة بها كالمؤلف، والعنوان والناشر... إلخ، بعد التأكد من صحة معلوماتها ودقتها [1]، فعادة ما تهدف الهوامش إلى إعطاء القارئ توثيقا للحقائق والمعلومات الواردة في الصفحة الأولى وهي وسيلة لتأكيد صدق الباحث والدلالة على أصالة البحث وجودته وإثبات لحقوق المؤلفين والباحثين الآخرين وهي أيضا مؤشر يرشد القارئ إلى دراسات سابقة تناولت الموضوع نفسه أو الفكرة نفسها [2] تتجسد هذه المرحلة في تحرير نتائج البحث وإخراجه بصورة واضحة للقارئ وإعلامه عن كيفية إعداد البحث وما تحتويه من أفكار شخصية ووجهات نظر مدعمة ببراهين علمية حتى تبرز شخصية الدارس وخلقه وإبداعه العلمي واستنباطه واكتشافه النظريات والقوانين العلمية الجديدة وعلى أن تكون كتابة البحث بصياغة علمية منطقية وأسلوب علمي واضح ومسلي بارتكازه على مناهج البحث المعتمدة على البحوث والدراسات حيث تحبذ في هذا المجال التعددية المنهجية والالتزام بمراحلها والتركيز خاصة على الأسلوب والصياغة في الكتابة بطريقة جيدة وذلك بتوظيف اللغة الفنية والمصطلحات العلمية المتخصصة والقوية في دلالاتها ومعانيها والتركيز المستمر للحقائق والأفكار، الجيدة في الفقرات المقتبسة وتحاشي عوامل التنافر فيها والمراعاة المستمرة لقواعد الإسناد والتوثيق في الهوامش سواء كانت مقتبسة من المؤلفات والكتب العامة أو مقالات منشورة في مجلة دورية أو رسائل

[1] العامر القنديلجي وإيمان سامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، المرجع السابق، ص 123.
[2] محمد عمر محمد عبد الله الخرابشا، المرجع السابق، ص 194

جامعية أو وثـــائق بمعنى نصوص قـــانونية أو أحكام وغيرها حتى يتبين في البحث وضوح ودقــة وأمانة كافة الإجراءات التي اتبعها الباحث في دراسته.

ومن هنـــا وأخيرا نستنتج أن كل مراحل البحث العلمي مهمـــــة وعلى الدارس التقيد والالتزام بها في بحوثه ويتأكد جيدا منها مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب والوضوح، فلقد ارتبطت كلمــة البحث [1] بكلمــة التطـوير وأصـبحتا هاتــان الكلمتــان، أي البحث والتطـوير، متلازمتين من حيث أن التقدم والنجاح والتطوير الحقيقي والفاعل في مختلف الموضوعات ومختلف نواحي ومفـــاصل الحيـــاة وأنشطتها الإداريـــة والمـــالية والصناعية والعلمية والاجتماعية وغيرها لا يتم إلا من خلال البحث العلمي، الكمي والنوعي، لذا فإننا نرى دول العالم المختلفة تتنافس في مجال إنفاقها على البحث العلمي، فقد أصبح معروفا في عالمنا المعاصر أن المعرفة من جانب الاكتشافات الجديدة، من جانب آخر هما العنصران الأساسيان في التطور والتقدم الاقتصادي الذي ترنو إليه الدول في العالم وهذه حقيقة متعارف عليها في الدول الصناعية أكثر من معرفتها، والتوجه نحوها في دول العالم النامية، ومنها دولنا.

## 3ـ محددات مشكلة البحث:

هناك إجماع تام لدى الباحثين والعلماء أن ما يدفع إلى القيام بالبحث العلمي[2] هو وجود مشكلة (أو مشكل) وهي بذلك ركيزته وقاعدة انطلاقه : يجمع كتاب البحث العلمي بان مشكلة البحث هي قاعدة الرئيسية وهي محور أساسي يدور حوله البحث ... يعني الحديث عن وجود مشكلة، أن الأمور لا تسير في الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه، أي أن هناك خلل ما يجلب انتباه الباحث أو فضوله: فمشكلة البحث تعني أن هناك حالة أو أمر ما أثار فضول الباحث ورغبته للتقصي والتنقيب عن تلك الحـــالة بهدف استجلاء ذلك الغموض الذي يغلق تلك

[1] العامر القنديلجي وإيمان سامرائي، المرجع السابق، ص 125.
[2] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، 2012، ص 13.

الحالـــة، واستكشافات المسببات وتأمين المقترحات اللازمة التي تقدم كمعالجات وحلول لهذه الحالة.

تمثل مشكلة البحث جـــانبـــا مهمـــا من جوانب المنهج العلمي في كافة أنواع البحوث، وللتعرف على هذا الجانب الأساسي من خطـوات إعـداد البحث العلمي لابـد من التطـرق إلى ماهية المشكلة، ومصـادر الحصـول عليهـا ومعـايير اختيارهـا، وكـذلك تحديـدها وصـياغتها بالشكل المطلوب.

ما هي المشكلة [1]في البحث العلمي ؟

نعني بعبارة المشكلة في البحث العلمي أحد الأمور الآتية:

أ-سؤال يحتاج إلى توضيح وإجابة، فكثيرا ما يواجه الإنسـان البـاحث عـددا من التسـاؤلات في حياته العلمية والعملية، ويحتـاج إلى إيجـــاد جـواب شـافي ووافي، ومبـني على أدلـة وحجج وبراهين مثال ذلك:

- هل توجد علاقة بين الإدارة اللامركزية وزيادة الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية؟
- ماهية العلاقة بين استخدام الحاسب الإلكتروني وتقديم أفضل الخدمات للمسـتفيدين في المكتبات ومراكز المعلومات.
- ما هو تأثير بـرامج تلفزيونيـة محـددة على تربيـة الأطفـال والجيـل الناشـئ من أفـراد المجتمع؟

ب-موقف غامض يحتاج إلى إيضاح وتفسير واف وكاف مثال ذلك:

-اختفاء سلع استهلاكية معينة من الأسواق برغم إنتاج أو إسـتيراد كميـات اسـتيراد كميـات كافية منها.

-تأخر معاملات المراجعين في دائرة ما، أو مؤسسة رسمية معينة، بالرغم من وجود عـدد كبير من الموظفين في تلك المؤسسة.

-عدم استخدام مجاميع ومواد المكتبة بالرغم من كفاءتها وجودتها.

---

[1]عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليـازوري العلميـة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 77.

ج- حاجة لم تلب أو تشبع، فكثيرا ما يحتاج الإنسان إلى تلبية طلب من طلباته وإشباع حاجة من حاجاته، ولكن توجد عقبات وصعوبات أمام تلبية أو إشباع مثل تلك الحاجة مثال ذلك :

بعد كتابة مقدمة البحث تنتقل بعد ذلك إلى اختيار مشكلة البحث التي يجب العناية بصياغتها وتحديدها بشكل دقيق لأنها المحور الرئيس الذي يدور حوله البحث بشكل عام.

ونقصد بالمشكلة في البحث العلمي بأنها عبارة عن تساؤل في ذهن الباحث اتضح نتيجة ملاحظاته الشخصية للأحداث والظواهر من حوله وإحساسه بوجود خلل معين أو ضعف في ظاهرة من الظواهر تتطلب التتبع والمعالجة والتحليل والاستنتاج مع تحديد وسائل تغييرها من خلال معالجتها وتطويرها، إن عملية اختيار مشكلة البحث وتحديدها تحديدا دقيقا يساعد الباحث على التعامل مع هذه المشكلة بسهولة من جهة، ومن جهة أخرى يوفر للباحث الفرصة الأوسع في تقديم الحلول السليمة لتلك المشكلة.

تصاغ مشكلة البحث بشكل علمي يعطي انطباعا واضحا على أنها موقف غامض أو تساؤل يراود ذهن الباحث ويحاول إيجاد حل أو جواب مناسب له، وينبغي على الباحث أن يبتعد قدر الإمكان عن الأسلوب الإنشائي الوصفي العام في العرض وأحيانا يمكن أيضا إثارة المشكلة في صورة تساؤل أو مجموعة تساؤلات يحاول الباحث الإجابة عليها من خلال بحثه[1].

إن اختيار مشكلة البحث [2] وتحديدها تحتل مكانا مهما في مجال الجهد العلمي للباحثين، وتعد خطوة على طريق النجاح في تحقيق إنجاز علمي رضين، فالشعور بوجود مشكلة يولد الحافز الذاتي لدى الباحث بحيث تكون تلك المشكلة بعيدة عن الحياة الشخصية والأهداف الذاتية وتكون قريبة من واقع الحياة التي نعيشها والطموح المنشود الذي نتطلع إليه بحيث تحقق فائدة عامة للمجتمع من الناحية النظرية أو التطبيقية أو كليهما، وهذا ما يؤكده كثير من العلماء بان مرحلة اختيار مشكلة البحث وتحديدها هي من أصعب المراحل التي تواجه الباحث نفسه، بل ربما تكون أصعب من إيجاد الحلول لها.

تقع على الباحث العديد من الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية والمسؤوليات الوطنية تحتم عليه أن يختار الموضوعات البحثية التي تسهم في تناول المشكلات الاجتماعية أو

[1] الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص ص 105-106.
[2] الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص ص 87 – 88

الإدارية أو القانونية أو الاقتصادية أو السياسية أو السكانية أو الثقافية أو التربوية أو الفنية أو الطبية أو الهندسية أو التكنولوجية... التي يعاني منها سكان المجتمع بحيث تحقق الفوائد والوصول إلى نتائج علمية لمعالجة مثل تلك المشاكل وكذلك الإفادة منها في البحوث التطبيقية وأن تسهم هذه البحوث في توجيه السياسات للمجالات المذكورة أعلاه بما يحقق حياة أفضل ومزيد من الرفاهية للمجتمعات والشعوب.

البحث هو عملية الكشف عن شيء ما وإن هذا الشيء الذي يدفعنا إلى العمل أو الفعل يسمى في العلم مشكلة، إن المشكلة إذا هي مصدر التساؤل عندنا، وهي التي تشعرنا بالفراغ الذي يجب علينا أن نسده وتحثنا في نفس الوقت على التوجه نحو الاكتشاف [1].

أما الفكرة الثانية التي يمكن استخلاصها أيضا من مشكلة البحث هي مما لاشك فيه هي تلك العلاقة الأساسية بين موضوع البحث أو الإطار المواضيعي الذي ينطلق منه الباحث والذي يتسم نسبيا بالعمومية والاتساع في بداية الأمر لتأتي مشكلة البحث أو الدراسة لتحدده أكثر وتنقص من درجة عموميته واتساعه وتفتح الطريق لمسعى البحث وتؤطر هذا الموضوع في اتجاه معيّن : « ... يأخذ تحديد مشكلة البحث عادة شكل "القمع "، تحتوي قمته على موضوع البحث المتسم بالاتساع والعمومية، أما قاعدته فإنها تتضمن الجانب الخاص الذي يهتم به التقصي فعلا ... ».

لكن يبقى السؤال حول معرفة كيف يتبلور ويترجم عمليا وإجرائيا هذا الوعي بمشكلة البحث أو الدراسة، لأن وجود هذه المشكلة رغم أنها المسوّغ الأساسي والرئيسي لمباشرة البحث أو الدراسة العلمية، لكنه غير كاف في حد ذاته لدفع حركية البحث، لذا يحتاج هذا المسوّغ إلى مرتكز عملي أساسي يساهم في فتح أفق مسعى البحث وإنارته، وهنا تبرز أهمية ما يعرف بسؤال الانطلاق الذي يعتبر بمثابة الترجمة أو التحويل الفعلي العملي والملموس لمشكلة البحث الذي قد يصعد إلى ملاحظتها حتى غير المتعاطي للبحث العلمي، لكن هذه المشكلة تصبح ذات شأن علمي عندما يبلورها الباحث فيما يعرف بسؤال الانطلاق.

هكذا نصل إذن إلى أهمية سؤال الانطلاق الذي يعطينا ركيزة الموقف الابستمولوجي المعرفي، بحيث أن سؤال الانطلاق هذا يدعم ذلك الوعي والشعور العلميين لدى الباحث، أي

[1] أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون، مرجع سابق، ص 120.

هو باختصار ما يفصل بين الوعي العلمي والوعي العامي، كيف يتقدم إذن سؤال الانطلاق هذا وعلى ماذا يتأسس وما مدى أهميته في مسعى البحث العلمي؟

استنادا إلى ما سبق وتماشيا مع تم ذكره، مشكلة الدراسة [1] هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله الدراسة، وتمثل إشكالية البحث مجموعة الفرضيات التي توجه تفكير الباحث في كل مراحل إنجاز بحثه، وهي عبارة عن تساؤلات تدور في ذهن الباحث أو إحساسه بوجود خلل ما أو قصور أو ضعف أو ربما غموض في جانب معين يريد الباحث دراسته واستجلاء أمره، ولابد أن نضع في الاعتبار أن أي مشكلة متشعبة ولها جوانب عديدة ومتفرعة، يصعب معالجتها من خلال دراسة واحدة، ولكن يحتاج معالجة جميع جوانبها القيام بدراسات عديدة، ويتم صياغة مشكلة الدراسة من خلال قراءات الباحث وتصاغ المشكلة في صورة عبارة تقريرية بحيث تشخص هذه العبارة التقريرية هذا القصور أو ذاك الخلل الذي لاحظه الباحث في أي جانب من جوانب العملية التعليمية مثلا ويريد دراسته، وبعد المقدمة يحدد الباحث مشكلة الدراسة مبينا أصالتها من حيث اختلافها عن دراسات سابقة في المجال، ويعبر عنها بسؤال أو بجملة خبرية أو ببيان Statement عرض قضية معينة، ويركز الباحث على العوامل المضبوطة التي سيهتم بها في بحثه، كما ينبغي مراعاة تحديد المشكلات الفرعية التي يؤدي حلها إلى حل مشكلة البحث الرئيسة بوضوح، وهذا التحديد يتم بان يحلل الطالب المشكلة العامة ليبين مكوناتها الفرعية، ثم يصوغ كل مشكلة فرعية صياغة دقيقة وواضحة، كما لو كانت مشكلة قائمة بذاتها، حتى يضع لها منهجا ملائما لمعالجتها ويتمكن من التوصل إلى خلاصة واضحة حاسمة بشأنها.

وانطلاقا من هذه الحقائق تؤكد مرة أخرى أن المشكلة [2] العلمية تساؤل أو عدة تساؤلات غامضة تشغل ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي اختارها وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى الباحث إلى إيجاد إجابات شافية ووافية.

هناك كذلك معايير لاختيار المشكلة [3] منها:

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا - رسالة ماجستير - دكتوراه ؛ المهارات العملية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص ص 185- 188.

[2] عصام حسين الدليمي، عصام حسين الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي، أسسه ومناهجه، رضوان للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 43.

[3] عصام حسين الدليمي، نفس المرجع، ص 44.

1. استحواذ المشكلة على اهتمام الباحث لأن رغبة الباحث واهتمامه بموضوع بحث ما ومشكلة بحثه محددة يعد عاملا مهما في نجاح عمله وإنجاز بحثه بشكل أفضل.
2. تناسب إمكانيات الباحث ومؤهلاته مع معالجة المشكلة خاصة إذا كانت المشكلة معقدة الجوانب وصعبة المعالجة والدراسة.
3. توافر المعلومات والبيانات اللازمة لدراسة المشكلة.
4. توافر المساعدات الإدارية المتمثلة في التحملات التي يحتاجها الباحث في حصوله على المعلومات خاصة في الجوانب الميدانية.
5. القيمة العلمية للمشكلة بمعنى أن تكون المشكلة ذات دلالة تدور حول موضوع مهم وأن تكون لها فائدة علمية واجتماعية إذا تمت دراستها، وأن تكون مشكلة البحث جديد تضيف إلى المعرفة في مجال تخصص البحث دراسة مشكلة جديدة لم تبحث من قبل غير مكررة بقدر الإمكان أو مشكلة تمثل موضوعا يكمل موضوعات أخرى سبق بحثها وتوجد إمكانيات صياغة فروض حولها قابلة للاختبار العلمي وأن تكون هناك إمكانيات لتعميم النتائج التي سيحصل عليها الباحث من معالجته لمشكلة على مشكلة أخرى لعله من المفيد ان نؤكد على الدقة في تحديد المشكلة ومراعاة كل جوانبها وللتدقيق فيها هناك أربعة [1] أسئلة رئيسية تفيدنا في تعريفنا لها بأكثر دقة : لماذا نهتم بهذا الموضوع ؟ ما الذي نطمح بلوغه؟ ماذا نعرف إلى حد الآن ؟ أي سؤال بحث سنطرح؟

لنأخذ كمثال موضوعين ما ونطبق عليهما الأسئلة الرئيسية يتناول الموضوع الأول أحداث أكتوبر 1988 التي عرفتها الجزائر، أما الموضوع الثاني فيختلف تماما عن الموضوع الأول وهو مدة دوام العلاقة بين الأزواج المتزوجين (Les coulpes mariés) لدينا إذا موضوعين يمكن البحث فيهما، وبالتالي لابد علينا من تحديد المشكلة الناتجة عن كل واحد من هذين الموضوعين بدقة أكثر.

**لماذا نهتم بهذا الموضوع ؟**

إن المطلوب منا هو تحديد القصد الذي جعلنا نختار موضوعا دون آخر فاختيار أحداث أكتوبر يمكن أن يستلم من الرغبة في معرفة أفضل لهذه الفترة الحرجة من التاريخ المعاصر

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 143.

للجزائـر، أمـا فيمـا يتعلـق باختيـار مـدة دوام العلاقـة بين الأزواج المـتزوجين فقـد يكـون الموضوع مستلهما من الرغبة في الوصول إلى مساعدة الأزواج الـذين يواجهـون صـعوبات في معاشرة بعضهم البعض بصفة عامة فإننا نهتم بهذا الموضوع أكثر من الآخـر لمـا يحملـه من معاني تتصل بشخصيتنا أو تتصل بالمجتمع الـذي نعيش فيـه، ذلـك « لأن القيم تتحكم في البحث العلمي» (Gingras 1992 : 30) بعد توضيح القصد من تناول الموضوع المختـار نستطيع طرح السؤال الثاني.

**ما الذي نطمح بلوغه ؟**

يتعلق الأمر هذه المرة بتحديد الهدف من البحث، عن القيام بالبحث هـو أساسـا لوصـف الظواهر، تصـنيفها، تفسيرها، فهمهـا، أو الـتركيب بين بعض هـذه الاحتمـالات، فيمـا يخص أحداث أكتوبر، مثلا، ربما نكون نسعى لتصنيف أنواع المواقف الـتي اتخـذتها الجماعـات في ذلك الوقت حول الأحداث التي جرت أما فيما يخص مدة الدوام لدى هؤلاء الأزواج فقد نريـد من خلالهـا تفسـير مـا الـذي يربـط بين أسـباب معينـة تـؤدي إلى الـزواج ودوام العلاقـة بين الأزواج بتدقيقنا أكثر لمشكلة البحث سيؤدي بنا ذلك إلى الإجابة عن السؤال الثالث.

**ماذا نعرف إلى حد الآن ؟**

علينا الآن أن نشرع في تقييم المعلومات حول المشـكلة الـتي جمعناهـا أساسـا من خلال قراءتنـا للأدبيـات، وعليه يمكننا امتلاك معلومات ذات طبيعة فعلية (أي معطيات متنوعـة) ومعلومات من نوع نظري (تفسيرات) كمـا يمكننـا أيضـا الحصـول على معلومـات من نـوع منهجي (الكيفيات التي تم وفقها إنجاز البحوث السابقة) والتي ستسـاعد في المراحـل الأخـرى من البحث لكن انطلاقا من هذه اللحظة فإن وفرة المعلومـات عن المشـكلة أو غيابهـا سـتوجه العمل لاحقا بصفة خاصة حول موضوع مثل أحداث أكتوبر، لابـد علينـا أن نـذكّر بالأحـداث الأساسيـة التي ميزت هذه الفترة والأحداث التي سبقتهـا والتـأويلات التي تمت حولهـا والنظريات التي أثرت فيها هكذا عنـدما نقـوم بتـدوين مـا كتب عن الموضـوع فإننـا نقـوم في الواقع بتحريـر حوصـلة السـؤال حـول موضـوع مثـل مـدة الـزواج، فـالمطلوب منـا في هـذا المستوى استخلاص المعلومات التي جمعناها حـول نسـب الـزواج والطلاق، حـول شـهادات مقدمة، حول محاولات تفسير عدم الاستقرار الحالي وهكذا دواليك.

بفضل هذه المعلومات فإننا نستطيع ان نكون في مستوى استخلاص ما يمكن ان يكون موضوع بحث بالمقارنة بما تم القيام به سابقا، وهكذا سنصل إلى السؤال الرابع والأخير والذي سيسمح بالتدقيق أكثر في مشكلة البحث بحصرها وجعل عملية إنجازها ممكنة.

**أي سؤال بحث سنطرح ؟**

بعد توضيحنا للقصد من البحث والهدف منه والمعرفة التي اكتسبناها، نستطيع في الأخير صياغة مشكلة بحثنا في شكل سؤال سيسمح هذا السؤال بحصر المشكلة الخاصة بالبحث بدقة ورسم نطاقها والقيام بالتقصي في الواقع ففي حالة أحداث أكتوبر يمكن أن يكون السؤال كالآتي : « ماهي الخطابات السياسية الأساسية التي سادت خلال هذه الفترة ؟ » أما في حالة مدة دوام العلاقة بين الأزواج فيمكن للسؤال أن يطرح كالآتي : « بماذا نفسر المدة المتغيرة للارتباط بين الأزواج ؟ » ينبغي اعتبار هذا السؤال في البحث الكيفي على أنه مؤقت (Deslauriers 1991, Chevrier 1992)، ذلك لأن كل مرحلة من المراحل اللاحقة يمكن ان تؤدي إلى إعادة النظر فيه.

## 4- فرضيات البحث:

بجانب تحديد معاني المفاهيم المتداولة في البحث ينبغي على الباحث تكوين الفروض العلمية التي تتضمن هذه المفاهيم، والفروض العلمية تتوخى تجسيد عملية الربط بين المتغيرات الأساسية والثانوية التي تشكل جسم البحث ومادته الموضوعية [1]، وفي نفس الوقت تساعد الباحث على السير في خط واضح لا يخرج عن نطاق البحث وتمكنه من الشروع في تنفيذ المراحل النظامية لدراسته الميدانية من خلال فحص فروضه والتأكد من درجة صحتها وشرعيتها لكي تتحول إلى نظريات أو ترفض وتهمل.

لا نستطيع فهم النظريات والقوانين العلمية دون فهم واستيعاب الفرضيات والمفاهيم العلمية التي تشكل المادة الأساسية للنظريات والقوانين، فالفرضية هي مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم والحقائق غير المبرهنة وغير المعززة بالأرقام والبيانات والحجج الإحصائية والرياضية التي تثبت صحتها وواقعيتها وموضوعيتها وقدرتها على تفسير جانب من جوانب الواقع الاجتماعي أو الحياة العقلية والسلوكية التي تميز الأفراد والجماعات في

[1] إحسان محمد الحسان، المرجع السابق، ص 42.

المجتمع [1]، والفرضية تتبنى من الأفكار والآراء (Notions) التي يكتسبها الأفراد من بيئتهم وواقعهم ومن تجارب احتكاكاتهم وتفاعلهم مع الآخرين ومن مصالحهم الشخصية وطموحاتهم الحياتية وخصائهم الخلقية المتميزة، ولا يمكن اعتبار هذه الأفكار والآراء التي يتمسك بها الأفراد صحيحة أو غير صحيحة نظرا لكونها معبرة عن حياتهم الذاتية والنفسية، ولكن هذه الأفكار والآراء يمكن أن تتحول إلى فرضية أو فرضيات فيما إذا رتبت ترتيبا عقلانيا وعلميا ودونت بأسلوب كتابي متميز يعبر تعبيرا واضحا عن أفكار وأراء الكاتب تجاه قضية أو ظاهرة أو موضوع معين، والفرضيات كثيرة ومتعددة فهي تصنف إلى أبواب مختلفة تتعلق بجوانب الحياة المختلفة أو تتعلق بالعلوم التي اهتدى إليها الإنسان منذ بداية الخليقة ولحد الآن، ولكل علم فرضياته الأكاديمية الصرفة التي يهتم بها ويحاول اختبارها وتجربتها لكي تتحول إلى نظريات قادرة على تفسير بعض الظواهر العلمية التي تحتاج إلى فهم وإدراك كاملين، نظريات يمكن أن تستعمل في حل المشكلات والملابسات الموضوعية التي يعاني منها الإنسان والمجتمع، وتتحول الفرضية إلى نظرية إذا استطاع العالم أو المختص برهان صحتها وإثبات مفاهيمها من خلال إجراء الدراسة النظرية أو الميدانية حولها.

وفي هذا المجال لا يسع درس مناهج وتقنيات البحث العلمي صياغة الفرضيات بأشكالها المختلفة.

يمكن صياغة الفرضية بكيفيات مختلفة يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية :

الفرضية أحادية المتغير، (Univariée)، الفرضية ثنائية المتغيرات (Bivariée) والفرضية متعددة المتغيرات (Multivariée).

**الفرضية أحادية المتغير [2]:**

تركز الفرضية أحادية المتغير على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها ومداها « الفقر يزداد في العالم منذ عشر سنوات » هو مثال عن فرضية أحادية المتغير، وليس على الباحث سوى حصر كلمة الفقر وتقييمها، إن البحث في هذه الحالة لا يعني أنه سيكون قصير بالضرورة ولكن سيركز أكثر على مراحل دون أخرى نفس الحالة تظهر بالنسبة إلى

[1] إحسان محمد الحسن، نفس المرجع، ص 28

[2] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 155.

الفرضية التي تجزم أن ما يكلفه فصل الشتاء لمدينة الكيبك يزداد منذ عشرون سنة، وعليه سيأخذ البحث الميزة الوصفية.

**الفرضية ثنائية المتغيرات**

تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصرين أساسين يربط بينهما التنبؤ إنه الشكل المتعود عليه بالنسبة إلى الفرضية العلمية التي تهدف إلى تفسير الظواهر إن هذه العلاقة الموجودة بين عنصرين يمكن أن تظهر في شكل تغير مشترك (Covariation) بمعنى أن إحدى الظاهرتين تتغير بتغير الظاهرة الأخرى هذا هو الأساس الذي قامت عليه الفرضية التي تربط بين نوع المنطقة ونسبة المواليد وتلك التي تتضمن العلاقة بين ارتفاع المداخيل والاستهلاك الكبير لتذاكر الياناصيب إننا نتحدث من الناحية الإحصائية عن الارتباط (Corrélation) بين هذين العنصرين إن العلاقة ثنائية المتغيرات يمكن أن تكون من جهة أخرى علاقة سببية انطلاقا من تقديم أحد العنصرين وكأنه سبب للآخر هكذا يكون الأمر لما نجزم أن استمرار مدة زواج ما هو نتاج لتشابهات اجتماعية للزوجين.

**الفرضية متعددة المتغيرات :**

تجزم الفرضية متعددة المتغيرات بوجود علاقة بين ظواهر متعددة قد يصرح مثلا أن النساء اللواتي لهن نسبة خصوبة أكثر انخفاض هن الأكثر تعلما والأكثر مكافأة والأكثر تمدناً، الخصوبة والتعلم والمكافأة والتمدن هي حدود مترابطة مع بعضها البعض ويمكن تقديم هذه الحدود الأربعة، على غرار الفرضية ثنائية المتغيرات، وكأنها مترابطة أو ضمن بعد سببي أي أن ظاهرة ما أو أكثر هي سبب لظاهرة أخرى أو أكثر هكذا، يمكن أن نفرض أن التمدن يرفع من نسبة التعلم لدى النساء، والذي بدوره يكون له أثر في الخصوبة وفي المكافأة إن الارتباط من جهته لا يمكن أن يقترح إلاّ تغير متبادل بين هذه الحدود الأربعة دون الافتراض أن بعض الظواهر تسببت في ظهور أخرى.

ومع الفرضية يدخل فعلا الباحث في بناء النموذج التحليلي، أي إيجاد العوامل والعناصر التي تفسر لماذا حدثت هذه الظواهر أو تلك، إن الفرضية هي اتجاه تفسيري يتبناه الباحث، إنها نوع من عملية التفتيش عن الأسباب (الاجتماعية، في حالة أو ميدان العلوم الاجتماعية) التي تفسر حدوث الظاهرة التي نريد دراستها.

إنها محاولة تفسير تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك، وإذا قبلنا أن الفرضية هي إجابة مؤقتة عن الإشكالية أو عن السؤال الخصوصي، فهذا يعني أيضا أنها تعبير عن علاقة سببية بين مستويين أي أنها علاقة تفسر أن المشكلة الخصوصية تجد تفسيرا لها في مستوى آخر يعتقد أو يفترض أنه حدد وجود هذه المشكلة الخصوصية وبلورها، وهذا ما يؤدي إلى ذلك التعريف الشائع الذي يجعل من الفرضية عبارة عن علاقة بين مستويين أوحدين تمثل إحداهما مشكلة البحث بعد تدقيقها وتخصيصها، أما الآخر فهو ما يحاول الباحث أن يفسر به حدوث أو وجود هذه المشكلة الخصوصية.

ويمكن أن نقول إنّ الفرضية عبارة عن تصريح (énoncé) يتوقع أو يفترض وجود علاقة بين مستويين أو وجهين للظاهرة موضوع الدراسة، يمثل الوجه الأول الظاهرة في ترجمتها إلى مشكلة بحث تم تدقيقها وتخصيصها، أي تم «افتكاكها» من قبضة الأفكار الشائعة لتصبح مشكلة يمكن دراستها علميا، أما الوجه الثاني فيمثل مستوى نفسر به لماذا برزت هذه الظواهر وأصبح لها وجود وطابع فعلي.

إن هذه العلاقة [1]بين المستويين يجب أن نتمكن من إقامتها والتحقق منها فعليا، أي تكتسي طابع المعقول، معنى ذلك أن الباحث لما يصيغ فرضية فهذا يعني أن ما يقترحه في تفسير الظاهرة أو الزاوية التي يفسر بها لها طابع ملموس في الواقع، وهذا ما يجعل من الفرضية إطارا تفسيريا واقعيا لمشكلة البحث الخصوصية ضمن مسعى عملي ملموس في الواقع الاجتماعي، وعليه « تتضمن أو لعملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث، إعادة الإجابة عنه في شكل فرضية... الفرضية إجابة مقترحة لسؤال البحث... هي عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر... هي أيضا عبارة عن تنبؤ (توقع) لما سنكتشفه في الواقع ».

وهذا التوقع يعني أن الإجابة المقترحة عن سؤال وأسئلة المشكلة الخصوصية هي إجابة واقعية ومعقولة.

[1]سعيد سعدون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائلالجامعية، مرجع سابق، ص 106.

يتمثل دور الفرضية في مراحل البحث العلمي باعتبارها الأداة الرئيسية التي تجعل البحث يأخذ وجهة علمية فعلا، إذ بواسطتها يبدأ مسعى البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الظواهر، وهذا هو هدف البحث العلمي الذي يقوم على اكتشاف الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر حتى يعطي التفسير الفعلي لحدوث الظواهر.

لأن البحث العلمي ليس له موقف المتأمل والمخمن أمام الظواهر، بل يذهب إلى تفسيرها، وأن هذا التفسير يتطلب القيام بعملية اختبار أي القيام بعملية تحقق من خلال مقارنة ما نفترضه على أنه العنصر التفسيري الذي أدى إلى حدوث هذه الظاهرة أو تلك يتم كل هذا على أرضية الفرضية.

الفروض[1] هي حلول مقترحة يضعها الباحث لحل مشكلة البحث أو لتفسير الحقائق أو أنواع السلوك التي تجري مشاهدتها ولم تتأيد بعد عن طريق الحقائق العلمية، وهي إجابة محتملة لأسئلة البحث، وتمثل الفروض علاقة بين متغيرين متغير مستقل ومتغير تابع.

الفرضية هي عبارة عن تفسير ذكي أو استنتاج مؤقت، فهي أشبه برأي الباحث المبدئي يضعه كحل محتمل لمشكلة الدراسة، والفروض غالبا ما تأخذ صيغة التعميمات وأن تضع بأسلوب منظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة ولذلك يرى الباحث (قنديلجي : 2008) بأن الفرضية تعني واحد أو أكثر من الجوانب الآتية [2]

- تخمين ذكي لسبب أو أسباب المشكلة.
- استنتاج مؤقت يتوصل إليه الباحث.
- رأي مبدئي لحل المشكلة.
- تفسير مؤقت للمشكلة.
- حل محتمل لمشكلة البحث.
- إجابة محتملة عن السؤال الذي تمثله المشكلة.

ولابد أن تستند الفرضية على معرفة واسعة بالمشكلة أو الظاهرة المدروسة وعلى خبرة الباحث، أي أنها استنتاج أو تفسير مؤقت بعيدا عن الثبات والعشوائية، وينبغي أن

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 91.
[2] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 89.

يتمسك الباحث بالفرضية حتى نهاية البحث، وعندها يتحقق من صحة الفرضيات أومن عدمها.

أما مصطلح فرض أو فرضية فيعني شيئا أقل تأكيدا من الحقيقة العلمية، وكلمة أقل تأكيدا تعني بأن أفكار وطروحات الفرضية لا تخلو من الصحة فهي تأتي نتيجة مشاهدات وتجارب مر بها الباحث أو الباحثون أو تأتي نتيجة بيانات ومعلومات سابقة لم تثبت صحتها وشرعيتها لحد الآن، إذن الفرض[1] العلمي ليس هو مجرد تخمين طالما أنه يبنى على التجارب والخبر والمشاهدات والدراسة والمعرفة العلمية، بينما التخمين (Estimate) لا يتعدى مجرد أفكار مبدئية تتولد في عقل الفرد عن طريق الملاحظة البسيطة العابرة، وقد تكون عند الفرد العادي بعيدة عن الحقائق المقررة أو القوانين العامة، وهذا لا يعني أنه في بداية البحث يجب أن يطرح التخمين جانبا أو يهمل بصورة كلية، فالافتراض العلمي غالبا ما يبدأ بعملية تخمين.

لا يمكن للبحث العلمي [2] أن يتم من دون وجود فرضيات لقد أشرنا سابقا أن عملية البحث تنطلق من وجود مشكلة يتم بلورتها في سؤال عام، هذا السؤال العام يتم تدقيقه وتخصيصه مع الإشكالية وبالرغم من أهمية هذه المراحل إلى غاية الإشكالية من وجهة نظر خطوات البحث العلمي من الناحية الإجرائية لكنها تبقى على مستوى المساءلة أو على مستوى عرض المشكلة وإن تم تدقيقها وتخصيصها وإعطائها نوع من الحصانة ضد الحس المشترك والأفكار الشائعة العامية في ظل إقحامها في تناول نظري مفاهيمي، وأن من دعائم المعرفة العلمية نجد البحث عن إيجاد الأسباب والحتميات الكامنة وراء حدوث الظواهر، لإيجاد أنظمة تفسيرية لهذه الظواهر وعلى هذا الأساس يبرر وجود الفرضية كإطار أولي اقتراحي لتفسير الظاهرة وإيجاد أسباب حدوثها، ما هو إذا مدلول الفرضية وما هو دورها وأهميتها في منهجية البحث الاجتماعي ؟

بصفة بسيطة تعرف الفرضية على أنها إجابة عن تساؤلات الإشكالية، أي أنها تندرج ضمن حركية سؤال جواب في ظل العلاقة الترابطية بين الإشكالية والفرضية لكن في الواقع لا تتم الأمور على هذا التصور البسيط، بل تتمثل هذه الإجابة في إيجاد أفق أو آفاق تفسيرية

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 48.
[2] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 105.

للمشكلة الخصوصية، أي إيجاد عناصر تفسيرية للمشكلة الخصوصية مع الإشكالية، أليس هدف البحث العلمي إيجاد تفسيرات للظواهر التي تأخذ للدراسة ؟

لا يمكن للبحث العلمي أن يتم من دون وجود فرضيات لقد أشرنا سابقا أن عملية البحث تنطلق من وجود مشكلة يتم بلورتها في سؤال عام، هذا السؤال العام يتم تدقيقه وتخصيصه مع الإشكالية وبالرغم من أهمية هذه المراحل إلى غاية الإشكالية من وجهة نظر خطوات البحث العلمي من الناحية الإجرائية لكنها تبقى على مستوى المساءلة أو على مستوى عرض المشكلة وإن تم تدقيقها وتخصيصها وإعطائها نوع من الحصانة ضد الحس المشترك والأفكار الشائعة العامية في ظل إقحامها في تناول نظري مفاهيمي، وأن من دعائم المعرفة العلمية نجد البحث عن إيجاد الأسباب والحتميات الكامنة وراء حدوث الظواهر، لإيجاد أنظمة تفسيرية لهذه الظواهر وعلى هذا الأساس يبرر وجود الفرضية كإطار أولي اقتراحي لتفسير الظاهرة وإيجاد أسباب حدوثها.

بصفة بسيطة تعرف الفرضية على أنها إجابة عن تساؤلات الإشكالية، أي أنها تندرج ضمن حركية سؤال جواب في ظل العلاقة الترابطية بين الإشكالية والفرضية لكن في الواقع لا تتم الأمور على هذا التصور البسيط، بل تتمثل هذه الإجابة في إيجاد أفق أو آفاق تفسيرية للمشكلة الخصوصية، أي إيجاد عناصر تفسيرية للمشكلة الخصوصية مع الإشكالية.

ومع الفرضية يدخل فعلا الباحث في بناء النموذج التحليلي، أي إيجاد العوامل والعناصر التي تفسر لماذا حدثت هذه الظواهر أو تلك، إن الفرضية هي اتجاه تفسيري يتبناه الباحث، إنها نوع من عملية التفتيش عن الأسباب (الاجتماعية، في حالة أو ميدان العلوم الاجتماعية) التي تفسر حدوث الظاهرة التي نريد دراستها.

إنها محاولة تفسير تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك، وإذا قبلنا أن الفرضية هي إجابة مؤقتة عن الإشكالية أو عن السؤال الخصوصي، فهذا يعني أيضا أنها تعبير عن علاقة سببية بين مستويين.

ومن أهم مراحل البحث العلمي وضع الفروض وتصميمها لتكون جاهزة للفحص والتحليل للتأكد من صحتها، وفحص وتحليل الفروض يكون من خلال جمع المعلومات والبيانات عنها من الميدان الاجتماعي، هذه المعلومات والبيانات التي تعكس الأضواء المنيرة

للباحث عن مدى شرعيتها وملائمتها للواقع وانطباقها مع الحقيقة لكي يكون الباحث مستعدا على قبولها أو رفضها، والفروض[1] العلمية كما وضحنا سابقا تتكون من مجموعته أراء ومفاهيم تتعلق بموضوع دراسي معين يهتم به الباحث، والفروض هي أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث والعوامل الموضوعية التي تؤثر فيها، والباحث غير متأكد من صحة فروضه لذا يحاول اختبارها وتجريبها بالبحث العلمي الميداني، ولكن أفكار وأراء النظرية لا تخلو من الصحة تماما إلا أنها غير دقيقة، فبينما يعني مصطلح "الفروض العلمي نظرية لم تثبت بعد صحتها في بداية البحث، إلا أن النظرية هي نفس الفرض العلمي بعد أن تثبت صحته في نهاية البحث، وهذا يعني بأن النظرية هي افتراض تجريبي أو قابل للبرهان، وتعتبر النظرية افتراضا مدعوما بالأدلة التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته العلمية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي حقيقة علمية ليست مطلقة فالأسلوب العلمي يرفض الثبات المطلق لأي نتائج توصل إليها الباحث مهما أكدتها الأدلة والحجج والبراهين.

لكي تكون الفروض العلمية جيدة وفاعلة في تنفيذ مراحل البحث العلمي وخاضعة لأساليب الدراسة والفحص والتحليل يجب أن تتميز بالشروط التالية [2]:

1. يجب أن تكون الفروض العلمية واضحة ومحددة وخالية من الاسهاب والغموض والتشويش، وإن المصطلحات والمفاهيم الداخلة فيها يجب أن تكون واضحة ومترابطة ومتماسكة من ناحية المعنى و الأسلوب والصياغة.
2. ينبغي أن تكون الفرضية قابلة للاختبار والفحص والتحليل، فالفروض الفلسفية والأخلاقية مثلا لا يمكن اختبارها أو تجريبها بواسطة البحث العلمي لهذا عند صياغة الفروض يجب أن نضع في الحسبان توفر الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في قياس هذه الفروض، هذا إلى جانب ضرورة ارتباط هذه الفروض بالنظريات التي سبق إثبات صحتها وشرعيتها.
3. يجب أن لا تكون فروض البحث الواحد متعارضة ومتناقضة بعضها مع بعض بل يجب أن تكون منسجمة ومترابطة وتشكل وحدة متكاملة تسير في خط واحد وواضح.

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 47.
[2] إحسان محمد الحسن، نفس المرجع، ص 52.

4.يجب أن لا يعتمد الباحث على فرضية واحدة خصوصا في الدراسات الاجتماعية والنفسية بل يجب أن يعتمد على عدد معقول من الفروض التي يمكن فحصها وتحليلها واستخلاص النتائج حولها.

5.ينبغي أن تخدم الفروض العلمية أغراضا متعددة أهمها تحديد الإطار الفكري والنظري للباحث، رسم الخطوات المنهجية والنظامية للبحث، اختيار الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تفسير وتحليل البيانات، وأخيرا تحديد الهيكل العام الذي يستخدمه الباحث في تقديم النتائج النهائية لبحثه العلمي.

على الفرضية أن تتوفر على الشروط الآتية :

-**المعقولية**: يجب أن تكون الفرضية معقولة، أي لها علاقة وثيقة بالظاهرة التي تريد تفسيرها ... كما لا يجب أن تريد أن تستدل على حقيقة بديهية ... يرجع الطابع المعقول إلى ملاءمتها بالنسبة إلى الظاهرة التي ندرسها.

-**الوضوح والتبسيط وليس الابتذال**: يجب أن تكون جملة أو جمل الفرضية واضحة ولا تحتوي صيغة مبهمة غير مفهومة، على الباحث تجنب التراكيب الغامضة لغويا ومعرفيا، وأن يراعي الدقة في عرضها: « يجب أن تكون الفرضية دقيقة ... وخالية من العبارات الغامضة وغير المفهومة، بحيث يتم اعتبار الحدود بصفة دقيقة لتمثل بقدر الإمكان الظواهر موضوع الدراسة، حتى كيفية إقامة الربط بين الحدود يجب أن تكون خالية من أي غموض »

-**التأكيد أو الانغراس النظري**، باعتبارها مترابطة مع الإشكالية، فهذا نوع من تحصيل حاصل، لكن تبدو أهمية هذا الشرط والوعي به من طرف الباحث كضمان إمكانية تفسير تتجاوز الحالة الخاصة بل تأخذ طابع عام، يكون في تماثل مع محتوى المعارف العلمية ولا يتناقض مع الوقائع العلمية المتفق عليها والتي تم إثباتها إن هذا التأكيد النظري لهو بمثابة حصانة أبستمولوجيا معرفية للفرضية، يجب أن تكون الفرضية عامة، أي أن إمكانية التفسير التي تميزها تتجاوز الحالة الخاصة.

وأحسن طريقة لإضفاء طابع عام على الفرضية هي أن نضمن أنها مستوحاه من تناول نظري معين [1]

-**قابلة للتحقق أو الاختبار**: يجب أن نتكن من مقارنتها بعناصر الواقع وذلك باستعمال أدوات التحقق، وهذا يعني أن الباحث بإمكانه الحصول على معطيات وبيانات في اتجاه معين حددته هذه الفرضية ليتأكد من صحة ما افترضه، أي أن الإجابة والتفسير المقدم لمشكلة البحث الخصوصية هي فعلا كما افترض أوهي في نظام تفسيري آخر.

هذه بصفة عامة بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الفرضية لتسمح بطرحها وبالتالي مواصلة البحث لأن « قيمة كل المراحل المنهجية المقبلة تقوم على دقة وملائمة وصحة الفرضية »

وأحسن طريقة لإضفاء طابع عام على الفرضية هي أن نضمن أنها مستوحاه من تناول نظري معين.

-**قابلة للتحقق أو الاختبار**: يجب أن نتكن من مقارنتها بعناصر الواقع وذلك باستعمال أدوات التحقق، وهذا يعني أن الباحث بإمكانه الحصول على معطيات وبيانات في اتجاه معين حددته هذه الفرضية ليتأكد من صحة ما افترضه، أي أن الإجابة والتفسير المقدم لمشكلة البحث الخصوصية هي فعلا كما افترض أوهي في نظام تفسيري آخر.

هذه بصفة عامة بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الفرضية لتسمح بطرحها وبالتالي مواصلة البحث لأن « قيمة كل المراحل المنهجية المقبلة تقوم على دقة وملائمة وصحة الفرضية »

تكمن أهمية الفرضيات في عملية البحث العلمي في الفوائد التي تحققها للباحث والبحث العلمي على حد سواء، ويمكن تحديد أهم هذه الفوائد فيما يأتي [2]:

- تزيد من قدرة الباحث على فهم المشكلة أو الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها بشكل دقيق ومن ثم يستطيع دراستها وتحليل العلاقات بين المتغيرات والعناصر المكونة لهذه المشكلة

[1] سعيد سبعون، الدليل في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 110.
[2] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 94.

وتفسير علاقاتها ببعضها البعض، والابتعاد عن كل المعلومات التي ليس لها علاقة بموضوع البحث ومشكلته.

- تمثل الفرضيات قاعدة أساسية لموضوع البحث العلمي وتحدد مساره وذلك من خلال توجيه الباحث لجمع بيانات ومعلومات معينة لها علاقة بالفرضيات التي تم وضعها من أجل اختبارها ومن ثم قبولها أو رفضها بما يتلاءم مع المبادئ والأصول العلمية المتعارف عليها.
- تؤدي الفرضية على توسيع المعرفة، باعتبارها أداة فكرية ووسيلة علمية يستطيع الباحث عن طريقها الحصول على حقائق تحفز باحثين آخرين إلى المزيد من البحوث الجديدة.
- تساعد الفرضيات على تحديد الأساليب المناسبة لاختبار العلاقات المحتملة بين عاملين أو أكثر وذلك من خلال تقديمها لتفسيرات وتصورات نظرية للعلاقة بين العوامل المستقلة والتابعة.
- تسهم الفرضيات في تحديد المناهج والأساليب البحثية الملائمة لموضوع الدراسة الذي يساعد على اختيار الفرضيات.
- تساعد الفروض على تنظيم وتقديم النتائج بطريقة ذات معنى، فالفرض هو تفسير أولي لظاهرة معينة، وهو يحتفظ بطابع التخمين حتى نوجه الحقائق المناسبة التي تؤيده.

## 5- تحديد المفاهيم العلمية:

يتم بناء المفاهيم في العلوم الاجتماعية بغية الانتقال من المفهوم النظري إلى المفهوم العملي وذلك في أربع خطوات أساسية:

-**تصور المفهوم وتمثله في صورة ذهنية**: ونعني بذلك أن المفهوم يدرك ويتم استيعابه ذهنيا، إن المفهوم عبارة عن « تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة ما » فعلى سبيل المثال، مفهوم الاندماج الاجتماعي هو مفهوم يتقدم في صورة ذهنية لا نلاحظه في الواقع الملموس، إنه بناء وتصور ذهني مجرد، كذلك الأمر مع مفهوم الرأسمال الاجتماعي، بحيث لا نلاحظ ظاهرة اسمها رأسمال اجتماعي، بل هي تصور ذهني يتم تشخيص به ضروب سلوك أو تمثلات معينة وتم جمعها تحت تسمية جامعة تميز الخطاب العلمي عن الخطاب العامي، مثلما لا يدل مفهوم الرضا عن ظاهرة أو واقع يقع تحت الملاحظة، بل هو بناء ذهني مجرد،

أي غير ملموس يترجم ذهنيا مستويات معينة من الواقع الاجتماعي، وهكذا الأمر بالنسبة إلى كل المفاهيم التي يشتغل عليها علم الاجتماع [1].

-**تخصيص المفهوم أو تحديد أبعاده**، تعتبر هذه المرحلة مرحلة الشروع في الانتقال من المجرد إلى الملموس، أي التعبير عن المفهوم المجرد الذي لا نلاحظه مباشرة في الواقع الملموس بمستويات من الواقع هي بمثابة مكونات لهذا المفهوم، إذا أن المفهوم عموما مكون من « مجموعة معقدة من الظواهر وليس من ظاهرة بسيطة يمكن ملاحظتها مباشرة، فمثلا يمكن أن نحدد لمفهوم التغير الاجتماعي الأبعاد الآتية : سياسي، اقتصادي، ثقافي، اجتماعي»

كذلك يمكن أن نحدد لمفهوم المكانة الاجتماعية الأبعاد الآتية : مهني، سلطة، ثروة، معرفي، فيزيقي.

كذلك نحدد أبعاد مفهوم إعادة إنتاج قوة العمل بـ : بيولوجي، مادي، ثقافي، أيضا أبعاد مفهوم الاندماج الاجتماعي: مهني، ديني، عائلي.

هكذا يمكن للباحث أن يحدد أبعاد المفهوم أو يقوم بتحديد جوانبه، مع الإشارة إلى أن هذا التحديد له طابع مرن، أي أنّ أبعاد المفاهيم لا تحدد بصفة منتظمة بنفس الكيفية، بل يرجع ذلك إلى تقدير الباحث انطلاقا من سياق البحث ومن المعطيات التي تم استخراجها من استعراض الأدبيات والجولة الاستطلاعية.

-**مؤشرات بعد المفهوم**: لا نبالغ إذا قلنا إن المؤشر هو في قلب إجراء بناء المفاهيم أو المتغيرات، لما لهذه المؤشرات من أهمية بالغة في عملية اختبار الفرضيات، إذ على أساسها يمكن التحقق فعلا من مدى صحة (من عدم ذلك) ما وضعناه من افتراض في محاولة إيجاد تفسير للظاهرة محل الدراسة.

-إن المؤشر هو تلك الصفة أو العلاقة التي تجعل الباحث يستطيع ملاحظة الظاهرة التي يأخذها بالدراسة، إن المؤشر هو التجلي الملاحظة في الواقع لبعد المفهوم، يسمح المؤشر من الانتقال من المجرد على الواقع الملموس وهذا ما يسمح في الشروع في التحقق من الفرضية.

يبرز دور المؤشر خاصة في مرحلة استعمال تقنيات جمع البيانات – خاصة الاستمارة والمقابلة – من أجل التحقق من الفرضيات وسنعود إلى هذا لاحقا، وبهذا يكون المؤشر

[1] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علوم الاجتماع، مرجع سابق، ص 115

ترجمة خطاب ولغة مجردة إلى لغة ملموسة تعكس ظواهر يمكن ملاحظتها في الواقع ونتحقق بفضلها من الفرضيات وهي تعمل على توجيه جمع المعطيات لهذا التحقق، ويمكن للباحث أن يصل إلى تعيين المؤشرات من خلال طرح سؤال بسيط حول معرفة صفات الظاهرة القابلة للملاحظة في الواقع : « لإيجاد مؤشرات كل بعد محتمل لابد على الباحث أن يطرح على نفسه في كل مرة السؤال»

كل فرضية أو نظرية أو قانون يتكون من مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات[1] العلمية التي يعني بها الباحث، مقاصد ونعوت ومعاني تصنف وتحلل وتعبر عن طبيعة هذه المفاهيم ومحتوياتها الفكرية وأبعادها العلمية والفنية، والمفاهيم (Concepts) التي يطرحها الكاتب أو العالم غالبا ما ترتبط بعضها ببعض بأسلوب لغوي وعلمي يساعد على بناء وتكوين الفرضيات والنظريات التي يتعامل معها الباحث أو العالم في دراسته لأية مشكلة أو ظاهرة طبيعية أو اجتماعية، ولولا وجود المفاهيم والمصطلحات لما استطاع العلماء بناء وتكوين فرضياتهم ونظرياتهم وقوانينهم الكونية والشمولية، ولكل عالم مفاهيمه ومصطلحاته الفنية التي من خلالها يعبر عن نتائج وقوانين وفروض علمه، وغالبا ما يتفق العلماء على معاني ومقاصد ومضامين المفاهيم التي يستعملونها ويتداولونها في دراساتهم وأبحاثهم العلمية، وأحيانا يختلفون على معاني وأفكار ومضامين هذه المصطلحات خصوصا إذا كانوا ينحدرون من خلفيات حضارية وأيديولوجية واجتماعية مختلفة، واختلافهم هذا لا يكون على معاني المفاهيم والمصطلحات التي يطرحونها في سياق فرضياتهم ونظرياتهم العلمية بل يكون على أفكار وصيغ الفرضيات والنظريات نفسها، والخلافات هذه لا يمكن التغلب عليها وتدليلها دون إتاحة المجال لهؤلاء العلماء على عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات التي من خلالها يوحدون مواقفهم وأفكارهم إزاء هذه المفاهيم والفروض والنظريات التي تتخصص فيها علومهم ومواضيعهم الدراسية.

ومن الجدير بالإشارة أن كل بحث أو دراسة مهما كان اختصاصها أو اتجاهها تحتوي على مجموعة مصطلحات ومفاهيم علمية تتكون منها الفروض التي يريد الباحث أو العالم اختبارها وتجريبها بغية تحويلها إلى نظريات يمكن إضافتها إلى النظريات التي اكتشفها

[1] د/ إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 41.

العلماء في حقل أو اختصاص معين، وعلى الباحث في بداية بحثه تخصيص حقل مستقل لتعريف وتحديد معاني المفاهيم العلمية التي يتداولها بحثه ليكون القارئ المختص أو غير المختص على بينة منها ولكي يفهم الفرضيات والنظريات والنتائج النهائية التي تتوصل إليها الدراسة، وفي حالة عدم تعريف المفاهيم الفنية في بداية الدراسة أو البحث فإن القارئ سوف لا يفهم الدراسة من بدايتها إلى نهايتها ولا يستطيع استيعاب نتائجها النهائية، وبجانب تحديد معاني المفاهيم المتداولة في البحث ينبغي على الباحث تكوين الفروض العلمية التي تتضمن هذه المفاهيم، والفروض العلمية تتوخى تجسيد عملية الربط بين المتغيرات الأساسية والثانوية التي تشكل جسم البحث.

باختصار بناء المفاهيم أو المتغيرات هي عملية الانتقال من التجريدي إلى الملموس، أوهي نزول في السلم التجريدي عندما ننتقل من مفاهيم نظرية مركزية إلى « مفاهيم فرعية هي عبارة عن خصوصيات أوصفات ملموسة أكثر للمفهوم المركزي »

فإذا كنا مع الإشكالية قمنا بنوع من التركيب عندما انطلقنا مما هو معطى إلى ما هو مبني عن طريق المسعى التجريدي لنصل إلى المفهوم النظري القائم على التناول النظري، أي أنه ينتمي ويعكس إحدى الاتجاهات النظرية، فإننا مع مرحلة بناء المفاهيم نقوم بنوع من التفكيك عن طريق النزول في السلم أو النظام التجريدي إلى أن نصل إلى تلك الصفات التي تسمح بالقيام باختبار الفرضية على أرض الواقع الملموس.

نعني [1] بالمفاهيم آراء أو أفكارا أ ومجموعة معتقدات حول شيء معين، أو أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الأسماء التي تطلق على الصنف نفسه، واصطلاح الفكرة أو المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون من مجموعة أفكار مترابطة ترابطا منطقيا وجدليا، والمفاهيم ليست هي أفكارا ثابتة وغير قابلة للتبدل والتحول وإنما هي أفكار داينميكية تتغير وتتحول تبعا لتغير العصر وتبدل ظروفه الموضوعية وأديولوجيته الحياتية، والقارئ يستطيع الرجوع إلى كتاب « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي » لمؤلفه روبرت ميرتن للحصول على المزيد من المعلومات حول أهمية تحليل ودراسة

[1] د/ إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 42.

المفاهيم في علم الاجتماع، يتهم علم الاجتماع بدراسة الأفكار والمفاهيم لأنها تشكل حجر الزاوية في بناء قروضه ونظرياته الاجتماعية، والمفاهيم هي التي تساعد العلم على تكوين واستنتاج الفرضيات التي يمكن من خلال فحصها وتجريبها إلى أن تتحول إلى نظريات بدرجة عالية من الصحة والشرعية والدقة والموضوعية، أما الشروط التي يجب أن تتوفر في المفاهيم عند اختيارها في بناء الفرضية فهي الدقة، الوضوح وخضوعها للتجريب والاختبار.

ومعظم المفاهيم التي يستعملها العلماء هي مفاهيم تجريدية (Absetrat Concepts) أي مفاهيم تهدف إلى التحديد والتوضيح، فلو أردنا وصف أو شرح أية حادثة أو ظاهرة يجب علينا أولا تحديدها وتوضيح معالمها، فالنظرية الطبيعية أو الاجتماعية لا تستعمل جميع المتغيرات والظواهر التي تدخل في مادة دراستها بل تستعمل فقط المتغيرات والظواهر التي تتعلق بجوهرها وفحواها وهدفها، فكلما كانت حقائق النظرية مجردة من المتغيرات الخارجة عن نطاقها كلما كانت قوية وقادرة على توضيح وتفسير الظواهر التي تكمن في موضوعها ومادتها العلمية، إن المفاهيم التجريدية تدور حول الأفكار والمصطلحات الفنية التي تستعملها العلوم الطبيعية كالتعجيل والمغناطيسية الكاملة، السرعة الفورية... الخ وتستعملها العلوم الاجتماعية كالسلوك العقلي الكامل والجماعة الموحدة، والمفاهيم التجريدية بصورة عامة تساعد العلماء على تحليل وتوضيح الحوادث والأفكار المعقدة وتشارك مشاركة فعالة في تنبؤ وقوع الحوادث أو الأزمات، إذن المفاهيم هي الوسائل الرمزية التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار بغية توصيلها للآخرين، والمفاهيم غالبا ما تعبر عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والظواهر والحوادث مهما كانت هذه الطبيعية أو إجتماعية.

من أهم الأشياء التي يجدر بالباحث تحديدها المفاهيم Concepts والمصطلحات[1] أو المتغيرات العلمية Technical terms التي يتناولها البحث، والمفهوم هو واحد من أهم العناصر في تعريف عملية البحث، حينما توضع المفاهيم مع بعضها البعض لشرح ظاهرة

[1] د/ محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 70.

معينة، فإنها تسمى بالنظريات، وعملية البحث تساعدنا في وضع نظريات تقوم هي الأخرى في مساعدتنا على فهم أفضل لما نرى.

لكن ماذا يقصد بالمفهوم Concept، المفهوم في علم الاجتماع هو إصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون من مجموعة من أفكار مترابطة ترابطا منطقيا جدليا والأفكار ليست ثابتة بل هي أشياء دينامية تتغير وتتحول تبعا لتغير العصر وتقدم المفاهيم.

ويعرف (أركان أونجل) المفاهيم بأنها عبارة عن أفكار أو تعبيرات تجريدية (غير محسوسة) تعتمد على الصفات أو الخاصيات المشتركة للأشياء، أشياء أو أحداث وهي ممتلكات فردية تخلق وتحفظ في عقولنا، ونحن بدورنا نعرف بانها موجودة ولكننا لا نستطيع أن نلمسها أو نراها مباشرة مثل كلمة طبقة أو ثقافة أو مركز أو مكانة فإنها مفاهيم مجردة وغير محسوسة فندما ننظر إلى سلوك فرد ما فربما نستنتج ما إذا كان قد تم بالفعل تكوين مفهوم محدد أم لا، ونحن على سبيل المثال نعرض مفهوم الحرارة لأطفالنا على أنه ناحية مؤلمة لبعض الأشياء، مثل الفرن، عود الثقاب المحترق ... الخ، كما أننا نقدم للطفل مادة جديدة ونخبره بأنها حارة، وإذا تفادى هذه المادة فقد نستنتج بأنه مفهوما من خلال استدلاله لصفة مشتركة للحرارة من الأشياء السابقة التي تؤذيه.

والجدير بالذكر أن المفاهيم بشكلها الأصلي لا يحتفظ به بل على العكس من ذلك فهي تتغير طيلة الوقت كما لو كانت حية، فهي تنمو وتغير الجلد وتلغي مفاهيم أخرى وتنقسم على نفسها وتموت، فمفاهيم مثل الأب أو الأم أو الأسرة أو الذكاء وغيرها قد تغيرت وتطورت مع تغير أعمارنا وتطورنا من مرحلة إلى أخرى، ونظرا لصعوبة تحديد المفاهيم حيث يختلف الباحثون في تحديدهم للمفهوم الواحد من بحث إلى آخر طبقا لاختلاف منطلقاتهم النظرية أو لثقافتهم الخاصة، أو لاختلاف التخصصات الفرعية لهم أو لاختلاف الوقت نتيجة لتقدم المعرفة والعلوم المختلفة لذا يفضل كثير من الباحثين المحدثين الالتجاء إلى التعريف الإجرائي حتى لا يكون هناك خلاف على المقصود من كل مفهوم يستخدمونه في البحث.

إن الأفراد لا يتفقون على معاني المفاهيم[1] والأفكار العلمية فالمفاهيم تنشأ نتيجة خبرات اجتماعية وتجارب حياتية يمر بها الأفراد في المجتمع، ولما كانت هذه الخبرات والتجارب تختلف باختلاف ظروف وصفات الأفراد والجماعات، فإن مفهوم المصطلحات يختلف من فرد إلى فرد ومن بيئة إلى بيئة أخرى، ومما يزيد في حدة الاختلافات بين الأفراد حول مفاهيم المصطلحات والعبارات التي يتداولونها في أحاديثهم أو كتاباتهم كون هذه المفاهيم تتضمن دلالات ومعاني مثيرة ومتنافرة، فكلمات " ديمقراطية " و" حرية " و" اشتراكية " لها معان ونعوت ودلالات مختلفة ومتناقضة، واختلافها يكون حسب الكتل السياسية والأنظمة الاجتماعية التي تستعملها، فالمعسكر الاشتراكي يعني بمفهوم ديمقراطية إعطاء حق الحكم للطبقة العاملة والكادحة في المجتمع، بينما يعني المعسكر الرأسمالي بالديمقراطية إعطاء حق الحكم للطبقة التي تملك وسائل الإنتاج.

يبدولي أن ضبابية المفاهيم واختلاطها هما مشكلة [2] الفكر، منذ كان الفكر، وهما مشكلة الممارسة في كل قضية يقود فيها الفكر إلى الممارسة

والذين يضلون الطريق إلى الحقيقة منذ كانت الحقيقة وكان الضلال إلى طريقها يأتيهم الضلال من ضبابية المفاهيم وانعدام المنهج الفكري عندما يفكرون.

والسؤال البدائي الذي وضعه أرسطو وما يزال الأرسطيون يطرحونه كلما تضببت المفاهيم واختلطت طرق التفكير ويلح السؤال أكثر مما ألح على أرسطو فدفعه إلى وضع أسس المنطق بعد أن اتسعت المدارك وتشبعت القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

ليس هذا التشعب بجديد نضج الفكر الإنساني كان نتيجة تشعب القضايا وتشعب طرق التفكير فيها، والفكر الإسلامي بخاصة مدين لنضجه في العصور الوسطى، وقبل عصر النهضة الأوروبية وأثناءها، لمنهجية التفكير، والبحث عن الحقيقة، وكان في مقدمة المنهجية التي سلكها المفكرون المسلمون تحديد المفاهيم بالمنطق وإغناؤها بالعلم، وإخراجها من الضبابية بالمعرفة.

---

[1] إحسان الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 44.

[2] غلاب عبد الكريم، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998، ص 7.

ومن الجدير بالإشارة أن كل بحث أو دراسة مهما كان اختصاصها أو اتجاهها تحتوي على مجموعة مصطلحات ومفاهيم[1] علمية تتكون منها الفروض التي يريد الباحث أو العالم اختبارها وتجريبها بغية تحويلها إلى نظريات يمكن إضافتها إلى النظريات التي اكتشفها العلماء في حقل أو اختصاص معين، وعلى الباحث في بداية بحثه تخصيص حقلا مستقلا لتعريف وتحديد معاني المفاهيم العلمية التي يتداولها بحثه ليكون القارئ المختص أو غير المختص على بينة منها ولكي يفهم الفرضيات والنظريات والنتائج النهائية التي تتوصل إليها الدراسة، وفي حالة عدم تعريف المفاهيم الفنية في بداية الدراسة أو البحث فإن القارئ سوف لا يفهم الدراسة من بدايتها إلى نهايتها ولا يستطيع استيعاب نتائجها النهائية.

هكذا يعطي تحديد المفهوم معرفة بالظاهرة التي نريد دراستها وفي أي اتجاه سيسير البحث وإلى ماذا يستند من الناحية النظرية، يضع المفهوم المعالم الأساسية للظاهرة محل الدراسة، وبالمفهوم يبرر الأساس العلمي للظاهرة ونتحصل بتحديده على خطاب خاص، أي نعرف أن الظاهرة محل الدراسة يمكن أن تبلور في خطاب خاص جديد على المصطلحات العامية : « مما يجب القيام به هو بناء مفاهيم جديدة تتلاءم وحاجيات العلم والتي يتم التعبير عنها بخطاب خاص... مع المفهوم العلمي الذي يبرر وجوده في العلم[2]»

من جهة أخرى يمكن للباحث الاستعانة بالقواميس والمعاجم والموسوعات المتخصصة التي تساعده على إيجاد تحديد للمفهوم أو المفاهيم التي يأخذها بالدراسة إن الشيء المميز في تحديد المفهوم هو أن هامش تدخل الباحث في هذا التحديد منعدم، لأن في هذا التحديد يعرض وجهات نظر نظرية لمختصين بلوروا هذه المفاهيم وأعطوها أساسا نظريا بعد دراسات وبحوث ومحاولات عديدة، لأن البحث، كما أشرنا إلى ذلك خاصة مع مرحلة استعراض الأدبيات، لا ينطلق من عدم، بل يثمن مكاسب الدراسات السابقة، خاصة مع الباحث المبتدأ.

## 6- أدوات تجميع البيانات:

تمثل عملية جمع المادة العلمية في مجال البحوث عنصرا أساسي لذا يستوجب على الباحث توظيف أدوات البحث العلمي الأكثر فعالية والمناسبة لطبيعة الموضوع وإشكالياته

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 42.
[2] سعيد سبعون، الدليل المنهجي، مرجع سابق، ص 126.

للحصـول على المعلومـات والبيانـات المطلوبـة يتنـاول هـذا الجـزء شـرح أهم وسـائل جمـع البيانـات وتوضيحهـــا والـتي تعـرف أحيانـا بتقنيـات البحث وهي الملاحظـة العينـة، المقابلـة والاستبيان وتعتقد أنها تمثل الوسائل الأساسية والأكثر استخداما في البحـوث السياسـية لجمـع البيانات حول مشكلة البحث، لا يخفى على أحد أن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى المعرفة بتقصي الحقائق في مسألة معينـة مسـتعملين في ذلـك مجموعـة من المنـاهج وأدوات البحث لجمـع البيانـات والمعلومـات والمعرفـة العلميـة هـو جهـد منظم، متـوازن، متكامـل، متسلسل ومخطط له من البداية إلى النهاية عبر مجموعة من الخطوات، والأدوات هي بمثابـة الوسائل والطرق المختلفـة والبيانـات اللازمـة لإنجـاز البحث فهي متنوعـة ومتعـددة وطبيعـة الموضوع وإشكاليته هي التي تحدد نوعية اسـتخدامها، تعتـبر الملاحظـة والعينـة والاسـتبيان من أهم الأدوات اسـتخداما في الدراسـات السياسـية والاجتمـــاعية وسنوضـح هـذه التقنيـات الواحدة بعد الأخرى ونشرح لما لها من أهميـة كـبرى في البحث العلمي، نشـير إلى أن هنـاك أدوات لها من الأهمية العلمية كسبر الآراء وتحليل المحتوى ... الخ سـنعود إليهـا في كتابـات لاحقة وليس من شك انه كلما تعلمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بهـا الواقـع الاجتماعي والسياسي ساعدنا ذلك على تغيير أكثر إشباعا لحاجاتنا المختلفة ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية للسياسة تساؤلات عديـدة تتعلـق بالمنهجيـات المتسـقة مـع الإطـار النظـري الأشمل الـذي افترضـنا اسـتخدامه في تحليـل الواقـع السياسـي الاجتمـــاعي، وتتعلـق بكيفيـة الحصول على المعلومات، وأخيرا بكيفيـة اسـتخدام هـذه المعلومـات والإفـادة منهـا والخطـوة الأولى في الإجابة على هذه التساؤلات هي تحديد الواقـع السياسـي وهنـا يمكننـا أن نقـول مـا نقصـده بـالواقع السياسـي هي خبرتنـا المباشـرة وملاحظتنـا للنسـق السياسـي وطريقـة عملـه وتفاعلاته على المستويات المختلفة[1].

فكثيرا ما يسـتخدم البـاحث أدوات جمـع البيانـات من بينهـــا الملاحظـــة والاستبيـــان والمقابلـة ومقايسـة العلاقـات الاجتماعيـة والـرأي العـام، وتحليـل المضـمون بالإضـافة إلى البيانات الإحصائية على اختلاف أنواعها ويتحـدد اختيـار البـاحث للأداة أو الأدوات اللازمـة لجمع البيانات على عوامل كثيرة فبعض أدوات البحث تصـلح في بعض المواقـف والأبحـاث

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 459.

عنهـا عن غيرهـا مثلا يفضـل بشـكل عـام اسـتخدام المقابلـة والاسـتبيان عنـدما يكـون نـوع المعلومات اللازمة له اتصال وثيق بعقائد الأفراد واتجاهـاتهم نحـو موضـوع معين، وتفضـل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي نحو موضـوع معين كمـا تفيـد الوثـائق والسـجلات في إعطـاء المعلومـات اللازمـة عن الماضـي وقـد يـؤثر موقـف المبحـوثين من البحث في تفضـيل وسـيلة على وسـيلة أخـرى ففي بعض الأحيـان يبـدي المبحوثين نوعـا من المقاومة ويرفضون الإجابة على أسئلة الباحث، وفي هذه الحالة يمكنـه استخدام الملاحظـة في جمـع البيانـات[1] إن تقنيـة البحث تسـمح بجمـع المعطيـات من الواقع[2]، وتوجد في إطار العلوم الإنسانية العديـد من الإجـراءات المتنوعـة للتقصـي مـع المجموعـات السكانية المستهدفة فالاتصال قد يكون مباشرا أو غير مباشر ففي الحالة الأولى يقـوم البـاحث بجمع المعلومات من الأشخاص الذين تتصل بهم واحدا واحدا أومن مجموعات، ويمكنه القيام بذلك عن طريق الملاحظة للتحقيق أو التجربة إن الاتصال بالمخبرين يمكن أن يكون موجها، نصف موجه، أو غير موجه تماما وذلك حسب درجة حرية التعبير أو الفعل الـذي يسـمح لهم بها الباحث أما فيمـا يخص الاتصـال الغير المباشـر فـإن البحث يعتمـد على المـواد المنتجـة، الوثائق أو الأشياء التي يكون مصدرها الأشخاص أو المجموعات تلـك الـتي تعـنيهم أو تشـير إليهم، أما عن محتوى الوثائق فيمكن أن يكـون عن تـرازين رقمي أو غـير رقمي، ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن المعطيات التي يتم جمعها يمكن أن تكون من نوع الكمي أو الكيفي.

### 1. الملاحظة :

تقسم الملاحظـــة إلى ثـــلاث أنواع رئيسية الملاحظـــة البسيطة، الملاحظة بالمشاركة والملاحظة المنظمة، تحتل الملاحظـة مكانـة مهمـة في قائمـة أدوات البحث العلمي، نسـتطيع تعريف أسلوب الملاحظة في البحث العلمي بأنه المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظـاهرة معينة وتسجيل الملاحظة أولا بأول، وكذلك الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعـة ذلـك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصـول على أدق المعلومـات وتسـتخدم طريقة الملاحظة عادة لتلك الظاهرة من السلوك التي لا تسهل دراسته بوسائل أخرى وتـؤدي

[1] ناريمان يونس، استراتيجية البحث الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 87.
[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 16.

الملاحظة دورا أساسيا في الحصول على معلومات عن السلوك في المواقف الطبيعية[1] عمت العلوم الاجتماعية أساليب بديلة للبحث الأمبريقي، كان من أهمها الملاحظة العلمية سواء كانت مشاركة أو غير مشاركة، وخلال الملاحظة تقوم الحواس إلى جانب استخدام منطق التعليم العقلي علاوة على الحدس، يقوم كل هؤلاء بدور فعال في سبيل كشف الحقائق وتفسيرها[2] ومثلها مثل أدوات جمع البيانات الأخرى تتطلب الملاحظة مهارات محددة على الباحث أن يتقنها حتى يتمكن من إجراء الملاحظة الجيدة التي هي وسيلة أساسية لجمع البيانات المطلوبة ولغرض متابعة ظاهرة أو سلوك معين على أرض الواقع يلجأ الباحثون إلى إتباع أسلوب الملاحظة للحصول على بيانات ومعلومات معينة وهذا الأسلوب استخدم قديما في العلوم الطبيعية ثم انتقل إلى العلوم الاجتماعية والنفسية[3]، إن الملاحظة في غير المكان تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية ... الخ) بصفة مباشرة وذلك بهدف اخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكات، تكون الملاحظة منظمة عندما يتعلق الأمر بوصف صادق للسلوكات والتنبؤ بها، يمكن لعملية جمع المعطيات من خلال الملاحظة أن يسيطر عليها الطابع الكمي، يمكن كذلك للملاحظة في عين المكان أن تأخذ أشكالا عديدة : للمشاركة أو دون المشاركة، مستنيرة أو مكشوفة[4].

الملاحظة نوعان أساسيان: الملاحظة البسيطة ويقصد بها الانتباه العفوي على حالة أو ظاهرة ما أو الملاحظة العلمية ويقصد بها الانتباه المقصود المنظم المضبوط إلى حالة ما أو ظاهرة بقصد تفسيرها بالكشف عن العوامل المؤثرة فيها، تعتبر الملاحظة العلمية أعلى مكانة وأرفع درجة من الملاحظة البسيطة فهي تتميز بوضوح الغاية التي تسعى إليها وهي الكشف عن الخواص الرئيسية المدروسة، ومعرفة الظروف التي تطلبت وجودها تواصلا إلا اكتساب معرفة جيدة وتحقيق هدف علمي محدد، الملاحظة العلمية تعتمد نظريات دعمتها حقائق العلم، فكثيرا ما يسترشد الباحث بإحدى النظريات العلمية في توجيه ملاحظاته إلى عوامل ومتغيرات جديدة أو في تفسير ملاحظاته تفسيرا علميا صحيحا وقد استفادت العلوم

---

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 219.

[2] صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية دار النشر، عالم الكتب، القاهرة، 1982، ص 02.

[3] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 243.

[4] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 184.

الطبيعية من هذا الأسلوب في البحث وكلما زادت قوانين العلم ونظرياته كانت الملاحظة العلمية أكثر وضوحا ودقة[1] فأسلوب الملاحظة المنظمة[2] يختلف عن أسلوب الملاحظة البسيطة اختلافا يفارق بينهما من حيث الضبط العلمي والتحديد الدقيق. فالملاحظة المنظمة تخضع للضبط العلمي سواء كان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجري فيه الملاحظة كما أنها تنحصر في موضوعات محددة سلفا وتقتصر على إجابة الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث. ويكثر استخدام هذا الأسلوب في الدراسات الوصفية والدراسات التي تختبر فروض السببية، لم تتميز به الملاحظة المنظمة من دقة وعمق وتركيز فالملاحظة العلمية هي تلك الملاحظة التي تستعين بالمقاييس المختلفة. وتقوم على أساس ترتيب الظروف ترتيبا مقصودا بحيث يمكن ملاحظتها بطريقة موضوعية. وتتميز الملاحظة العلمية بإمكانية التكرار. وللتكرار أهمية كبيرة من حيث الدقة العلمية فهو يساعد على تحديد العناصر الأساسية في الموقف المراد دراسته وترك العناصر التي تكون وليدة الصدفة كما أن التكرار ضروري للتأكد من صحة الملاحظة، فقد يخطئ الباحث نتيجة الصدفة أو لتدخل العوامل الشخصية مثل الأخطاء الناتجة عن الإختلاف في دقة الحواس والصفات الشخصية للباحث كالمثابرة وقوة الملاحظة ... الخ.

كما قد يتأثر تفسير النتائج باهتمامات الباحث وتحيزه لرأي معين ويفيد التكرار من التأكد من ملاحظة شخص عن طريق شخص آخر بغرض التأكد من النتائج[3].نلخص إيجابيات[4]. الملاحظة فيما يلي: إنها أسلوب مباشر يتم من خلال الحصول على المعرفة أو المعلومات من الموقف الذي تحدث فيه، دون حاجة إلى سؤال الأفراد عن وجوهات نظرهم أو مشاعرهم أو اتجاهاتهم، إذا نرى ما يفعلون ونسمع ما يقولون ونسجل ذلك، وبالتالي هي الأكثر دقة لفهم سلوك الأفراد إنها طريقة مثلى لدراسة السلوك اللغوي للأفراد بشقيه اللفظي وغير اللفظي، ولا يوجد أسلوب آخر أكثر ملائمة خصوصا السلوك اللغوي الغير اللفظي. فالملاحظة لا تحدث تغيرات جوهرية في البيئة أو الموقف الملاحظ، هذا وإن تم إحداث بعض التغيرات في بعض المواقف كما هو الحال في الملاحظة المباشرة، فإن هذه التغيرات

[1] ناريمان يونس لهلوب، المرجع السابق، ص 24.
[2] لهلوب ناريمان يونس، المرجع السابق، ص 243.
[3] محمد زيان عمر، المرجع السابق، ص 45.
[4] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 258

تكون في العادة محدودة وكذلك ما يميز الملاحظة عن أسلوب المقابلة والإستبيانات أن هنالك في العادة فرقا بين ما يقوله الأفراد أثناء المقابلة وما يؤشرون عليه اثناء الإجابة عبر الإستبيانات ما هو موجود في داخلهم، وهذا ما تستطيع الملاحظة تجنبه، وتعتبر الدراسات المعتمدة على الملاحظة مولدة للفرضية أكثر من كونها مختبر لها إن الملاحظة هي الأسلوب الأمثل لدراسة استجابة الأفراد محل الدراسة كما يمكن أن تستخدم الملاحظة كأسلوب داعم للمعلومات التي جمعت بطرق أخرى مثل طريقة المقابلة كما تستخدم الملاحظة لتقدير مدى صدق الإجابة عند المقابل وأخيرا تساعد في فهم الأحداث المهمة التي تؤثر في حياة مجتمع الدراسة.

## 2. المقابلة:

هي تفاعل لفظي بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه ومعتقداته، بواسطة مجموعة من الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة المغلقة. إنها محادثة موجهة بين الباحث من جهة، وشخص أو أشخاص آخرين، من جهة أخرى، بغرض الوصول إلى معلومات وحقائق محددة يحتاج الباحث الوصول إليها في ضوء أهداف بحثه. وتمثل المقابلة مجموعة من الأسئلة والإستفسارات التي يطلب الإجابة عليها والتعقيب، وجها لوجه بين الباحث والشخص أو الأشخاص المعنيين بالبحث[1].

كما تعتبر من الطرق الرئيسية لجمع المعلومات في البحث النوعي، فمن خلالها يستطيع الباحث أن يتعرف على أفكار الآخرين ومشاعرهم و وجوهات نظرهم، كما تمكن هذه الطريقة الباحث من إعادة بناء الأحداث الاجتماعية التي لم تلاحظ مباشرة. وتعد المقابلة أداة جيدة لجمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة والمشكلة المراد دراستها من فرد أو عدة أفراد، أو حتى مجموعات، وهي نوع من مجموعات الحديث الهادف، وله غرض محدد، ويبادر المقابل في العادة لإجراء المقابلة لتحقيق غرض محدد وهو الحصول على معلومات متعلقة ببحثه[2] وللمقابلة تعريفا عديدة تتمحور حول نقاط محددة، ويمكن تعريفها كالتالي هي

[1] عامر إبراهيم قندجلي، المرجع السابق، ص 213.
[2] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 260.

محادثة موجهة بين الباحث وفرد أو أفراد آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة لموقف أو مشكلة أو ظاهرة ما يسعى الباحث للتعرف عليها من أجل تحقيق أهداف دراسته. وتهدف المقابلة بشكل أساسي للحصول على معلومات معينة أو التعرف على ملامح، أو مشاعر أو تصرفات الآخرين في مواقف معينة. وتعد المقابلة أكثر وسائل جمع البيانات السوسيولوجية استخداما، وذلك لأنها تعتمد على التفاعل اللفظي بين الباحث والمشاركين للبحث ويرى العديد من الباحثين ان أفضل الطرق لمعرفة دوافع سلوك الأفراد هي أن تسألهم عن تصرفاتهم مباشرة عن طريق الحديث إليهم. هذا لا يعني أن ننكر أن المقابلة كوسيلة لها نقاط قوتها وضعفها، فهي قد تناسب مواضيع بحثية ولا تناسب أخرى، وأنها تحتاج إلى امتلاك مهارات خاصة لا تحتاج إليها في الأدوات الأخرى[1]. أنها تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، لكن أيضا، وفي بعض الحالات، مسائلة جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين المقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة ونتيجة لهذه السباب تستعمل المقابلة عادة إما للتطرق ميادين مجهولة أو للتعود على الأشخاص المعنيين للبحث قبل إجراء اللقاءات مع عدد أكبر لإستعمال تقنيات أخرى، وإما للتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما والتفكير فيه قبل التحديد النهائي لمشكلة البحث.

كما أننا نهدف من خلال استعمالنا لهذه الوسيلة ليس فقط حصر الوقائع بل وإلى التعرف أيضا على المعاني التي يمنحها الأشخاص التي يعيشونها ويتقدم المستجوب أو المستجوبة في إطار مقابلة البحث بدليل الأسئلة التي يريد أن يطرحها على كل مبحوث ينبغي أن لا تكون مقابلة البحث جامدة كما لا ينبغي أن تكون جد لينة أي معرضة إلى ما يوحي به الوضع الخاص، إذا ينبغي منح المستجوب حرية الإجابة وفقا لما يراه مناسبا كما ينبغي أن تكون المواضيع المطروحة للنقاش محضرة مسبقا، يضاف على هذا الإختيار الشخص المستجوب عادة ما يتم على أساس مطابقته لخصائص العناصر المكونة للمجتمع البحث والمحددة مسبقا لأغراض البحث[2].

---

[1] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 260.
[2] موريس انجرس، المرجع السابق، ص 197.

ومن خطوات إجراء المقابلة: تحديد الهدف والغرض منها، التصميم والإعداد المسبق لها، تنفيذها وإجرائها أي إعلام الأشخاص محل الدراسة وتحديد الموعد وإيجاد الجو المناسب للحوار، ثم تسجيل المعلومات في وقتها المناسب. ومن إيجابيات المقابلة، أنها وفيرة وشاملة لكل جوانب الموضوع، معلوماتها أدق وأحسن للمقارنة مع الإستبيان نظرا لإمكانية شرح الأسئلة إنها وسيلة مهمة للمجتمعات التي لا تعرف القراءة والكتابة، يشعر المبحوث بأهمية أكثر فيها بالمقارنة مع الإستبيان أنها أفضل وسيلة لتقويم الصفات الشخصية إما عيوبها، فإنها مكلفة من ناحية الوقت والجهد المبذول قد يخفق الدارس أحيانا في تسجيل المعلومات ولا يعطي الأشخاص محل الدراسة الوقت الكافي للحصول على كل المعلومات، إنها تقنية تتطلب الجرأة والمهارة للحصول على المعلومات وأخيرا صعوبات الوصول الباحث إلى بعض الشخصيات المبحوثة.

### 3. العينة:

معظم البحوث تهتم بتصميم العينة بعد اختيار المشكلة وتحديدها وطرح التساؤلات حولها. فالإجراءات الميدانية لتجميع المعلومات والبيانات تستلزم اختيار عينة مماثلة لمجتمع الدراسة. يجري كل بحث علمي في العلوم الإنسانية على مجموعة بشرية معينة والتي قد تتكون من عشرات أو ربما من ملايين الأشخاص أو عناصر أخرى. سيكون بحثا شاملا إذا كان يشمل على المجموعة الكلية المستهدفة. البحث الذي يعتمد على الوثائق المتضمنة لمعطيات التعداد أو لتحقيق وطنية يسمح عادة بهذا النوع من البحث. كما يمكن أيضا للبحوث الميدانية أو التي تجري في المخبر التي تخضع للبحوث الشاملة. غير أنه وتبعا لكبر حجم المجموعة المستهدفة وكمية المعطيات المنتظرة جمعها، فإن المسائل المتعلقة بالتكلفة وبوقت الإنجاز هي العناصر المقلصة للبحوث الشاملة. إذا لم يكن في وسعنا دراسة كل المجموعة البشرية المعنية ففي هذه الحالة لابد من إجراء بحث بالمعاينة: والمطلوب هنا هو إختبار جزء فقط، والتأكد مع ذلك من ان هذا الجزء المنتقي يمثل المجموعة كلها ويسمى هذا الجزء المنتقي من المجموعة بالعينة[1]. تعتبر العينة من حيث نوعها وحجمها عنصر أساسي للوصول إلى نتائج سليمة في البحث. فإشكالية البحث بأبعادها المختلفة هي التي تحدد مدى

[1] موريس انجرس، المرجع السابق، ص 76.

الحاجة إلى استخدام العينة. فالظروف المادية والزمنية تعيق الباحث الوصول إلى المجتمع الكامل لجمع المعلومات من العناصر (وحدات العينة) المكونة له، فيحدد الباحث مجموعة جزئية من المجموعة الكلية تسمى بالعينة. والحاجة لإستخدامها يعود على عامل الوقت والكلفة وصعوبة المسح لكل المجتمع. كذلك الحاجة إلى السرعة الملحة لجمع البيانات وتحليل نتائجها لمعالجة المشكلة المطروحة. وعليه يلجأ الباحث إلى المعاينة باعتبارها طريقة لإختيار عدد مماثل وكافي من عناصر المجتمع وتعميمه على عناصر المجتمع الكامل. تقسم المعاينة إلى نوعين المعاينة الإحتمالية ويتم اختيار العينة فيها بشكل عشوائي، والمعاينة الغير احتمالية ويكون الإختيار فيها بطريقة مباشرة بعملية الإختيار فالعينة طريقة أكثر شيوعا في البحوث العلمية لأنها أيسر تطبيقا وأقل تكلفة من دراسة المجتمع الأصلي إذ أنه ليس هناك من حاجة لدراسة المجتمع الأصلي إذا أمكن الحصول على عينة كبيرة نسبيا ومختارة بشكل يمثل المجتمع الأصلي المأخوذ منه فالنتائج المستنبطة من دراسة العينة ستنطبق إلى حد كبير مع النتائج المستخلصة من دراسة المجتمع الأصلي فالعينة جزء من المجتمع الأصلي، وبها يمكن دراسة الكل بدراسة الجزء بشرط أن تكون العينة ممثلة للمجتمع المأخوذ منه وذلك باتباع القواعد الإحتمالية المعمول بها.

يعتبر الحد الأدنى لحجم العينة من 30 وحدة وأقل من 500 وحدة معمول به في كثير من البحوث العلمية. فهي جزء محدد كما ونوعا يمثل عددا من الأفراد يحمل العديد من الصفات الموجودة في مجتمع الدراسة (على شرط أن تتاح الفرصة لكل فرد من مجتمع الأصل لمن يقع عليه الإختيار فيكون ضمن العينة دون تدخل أو تحيز أو تعصب الباحث أي إعطاء فرصة متكافئة لجميع أفراد مجتمع الدراسة الذين يقع عليهم الإختيار. وسبيل الباحث من هذه العملية هو المحافظة على موضوعية سحب العينة بطريقة عليمة وسليمة[1] ويؤدي ذلك إلى الحصول على نتائج قريبة من تلك التي سنحصل عليها، لوقمنا بالدراسة الكاملة للمجتمع. إن موضوع العينة ليس في البحث العلمي فقط يستخدم في مجالات واختصاصات مختلفة ومتنوعة من العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، ويتم ذلك عن طريق أخذ مجموعة صغيرة (نسبة معينة) من الكل لمعرفة صفات الأصل ومعطياته العامة والخاصة،

[1] مسلم عدنان أحمد، دليل الباحث في العلم الاجتماعي، الرياض ط1، مكتبة العبيكان، 2011، ص 66.

وهذا لا يرجع إلى كسل الباحثين، بل إلى صعوبة دراسة الكل، أو الأصل، خلال فترة زمنية محدودة، ومن قبل عدد قليل من الباحثين إضافة إلى الكلفة المالية الكبيرة التي تحتاجها، لذلك اتجه البحث العلمي إلى استخدام العينة في البحوث الميدانية الحقلية من اجل التوصل إلى معرفة صفات الأصل ومعطياته العامة والخاصة[1] ويرجع السبب في ذلك إلى صعوبة اتصال الباحث بكل عناصر المجتمع من جهة وكذلك قدرته المحدودة في الجهد والوقت من جهة أخرى. إن كل مشكلة بحث تؤدي بالباحث أو بالباحثة إلى الاهتمام بمجموعة عناصر تسمى مجتمع البحث، وعليه ينبغي علينا في البداية أن نضبط بدقة المقاييس التي تعرف أو تحدد هذا المجتمع. إن عدد العناصر التي يتكون منها هذا المجتمع تكون عدده الإجمالي. يجب علينا أن نستعمل لدى كل مجتمع البحث إن كان ذلك ممكن ولكن كقاعدة عامة، الوقت والتكاليف والصعوبات الميدانية تدفع بنا بكيفية أو بأخرى إلى الإستعلام لدى جزء من مجتمع البحث، ويسمى هذا الجزء من المجموعة بالعينة[2]. وهكذا نلاحظ بأنه من العسير بل من المستحيل في كثير من الأحيان للقيام بالبحث على جميع المفردات للمجتمع الأصلي لذا فإن اختيار العينات لتمثيل هذا المجتمع على أقل قدر من التحيز والأخطاء الأخرى هو أمر مرغوب فيه. ويمكن أن تقسم العينات بصفة عامة إلى شقين: عينات الإحتمالات (كالعشوائية والطبقية والمساحية والمنتظمة) حيث يمكن تطبيق النظرية الإحصائية على هذه الأنواع لتمدنا بتقديرات صحيحة عن المجتمع الأصلي... وهناك العينات التي يتدخل فيها حكم الباحث (كالعينة الحصصية والعينة العمدية)... والنتائج التي يصل إليها الباحث باستخدامهما تعتمد على حكمه الشخصي الذي لا يمكن عزله أو قياسه وإن كان من الممكن أحيانا ان تطبق عليها النظرية الإحصائية إذا وضعت بعض الفروض[3] فدراسة ظاهرة اجتماعية يعيشها عدد كبير من الأفراد وتتفاعل مع ظواهر اجتماعية أخرى محيطة بها ليس بالأمر الهين لأنه لا يمكن دراستها بشكل مجرد ولا يمكن فهمها بكامل ارتباطاتها وجزئياتها وشمولياتها بواسطة عدد قليل من الباحثين لديهم إمكانية مالية متواضعة ووقت محدد، لذلك يضطر الباحث الاجتماعي إلى أن يأخذ عينة ممثلة أصدق تمثل لجميع، أو لمعظم صفات المجتمع الأصل، أي أن هذه العينة تكون بمثابة

[1] معين خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 187.
[2] موريس انجرس، المرجع السابق، ص 326.
[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 336.

النموذج الصحيح والصادق لمجتمع الأصل، بيد أن استخراج هذا النموذج الصحيح والصادق (العينة) من مجتمع الأصل ليس بالأمر السهل بل يخضع لإجراءات وطرق علمية لا يمكن تجاهلها أو إهمالها أو تركها. إن طريقة سحب العينة لا تخضع لرغبات أو لأهواء الباحث إذ يوجد فرق كبير بين سحب العينة واخذ العينة، فالأولى تعني إعطاء فرصص متكافئة ومتساوية لكل وحدة اجتماعية (قد تكون فردا أو أسرة أو جماعة أو حزبا سياسيا، أو مساحة جغرافية محددة في مجتمع الأصل حتى تكون ممثلة للعينة. ويتم ذلك عن طريق القرعة، أو عن طريق استخدام الجدول العشوائي وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يحصل على نموذج مصغر وصادق لجميع صفات مجتمع الأصل إلا أن هذه الطريقة تتطلب معرفة صفات مجتمع الأصلي قبل سحب العينة وتحديد نسبتها منه ودرجة تكرارها ومن ثم يتم سحب عينة ممثلة لوحدات مجتمع الأصل، بينما أخذ العينة لا يسمح الباحث للوحدة الاجتماعية ان تتمثل بشكل متساو ومتكافئ بان يقع الإختيار عليهم لكي يمثلوا في عينة البحث، أقول يكون اختيار الوحدات الاجتماعية خاضعة لإعتبارات الكيفية والإعتباطية التي يمارسها البحث نفسه، أي أن الباحث لا يأخذ وحدات عينة الدراسة حسب الطريقة العشوائية بواسطة الجدول العشوائي أو القرعة وهذا غير وارد في البحث العلمي، إلا أننا نوضح للطالب الفرق بين عملية سحب العينة وأخذها لكي لا يقع في خطأ علمي جسيم[1].

وفي نفس السياق نستنتج من ذلك أن عينة البحث يمكن أن تكون ممثلة للمجتمع الأصلي للبحث إذا قام الباحث بإتباع إجراءات منهجية في اختيار هذه العينة وكان في تلك الإجراءات غير متحيز. وتمر عملية اختيار العينة بالخطوات التالية: التعرف إلى مجتمع البحث الذي يسعى الباحث إلى إجراء الدراسة على أفراده أو مؤسساته والذي سوف تعمم عليه نتائج البحث، وتحديده تحديدا واضحا ودقيقا أي تحديد المتغيرات المرتبطة بمشكلات البحث وطبيعة الإختلافات بتلك المتغيرات. وهذا يستلزم من الباحث معرفة المجتمع معرفة تامة وأن يحيط بجميع الظروف التي يمكن ان تكون لها تأثير عليه. كذلك تحديد أفراد مجتمع البحث وذلك يتطلب من الباحث إعداد قائمة بأسماء جميع هؤلاء الأفراد إذا لم تكن متوفرة أصلا، مع التأكد من قدرته على الوصول إلى كل منه وكذلك اختيار عينة ممثلة من قائمة

[1] معين خليل عمر، المرجع السابق، ص 188.

الأسماء المعدة مسبقا[1]. نفهم من ذلك أن تصميم العينة هو مرآة عاكسة تشمل صفات المجتمع الأصلي. فبعد تصميم العينة[2] الإحصائية وتحديد إطارها ووحدتها وتشخيص المنطقة الجغرافية التي تنتقي منها واختيار الطريقة المنهجية التي من خلالها تجمع البيانات الميدانية. يبدأ الباحث بتصميم استماراته الإستبيانية فنتهاج أسلوب المقابلات الرسمية في جمع البيانات البحثية المطلوبة. فقبل إجراء المقابلات الرسمية مع المبحوثين يجب ان يكون لدى الباحث دليل يمكن الإعتماد عليه في مقابلتهم واستدراجهم في الدخول إلى المواضيع التي يتهم بها والتي يود جمع المعلومات حولها من خلال طرح الأسئلة المختلفة عليهم وإتاحة المجال أمامهم بالإجابة الصريحة والموضوعية عليها. وبعد الإجابات على الأسئلة يقوم الباحث أو المقابل بتسجيلها على الورقة الإستبيانية في الأماكن المخصصة لها. ثم تفريغها في جداول إحصائية بمتغيراتها المختلفة وعليه يقوم بتحليلها وتفسيرها وتقديم النتائج النهائية وأخيرا كتابة البحث.

### 4. الإستبيان:

يعد الإستبيان من الأدوات المهمة في البحوث الميدانية وأكثرها شيوعا. وهي عبارة عن استمارة يعدها الباحث ويطورها، تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الفقرات وثيقة الصلة بمشكلة البحث ويوزعها على أفراد عينة البحث ثم يجمعها بعد التأكد من الإجابة عن جميع أسئلتها أو فقراتها، ومن ثم تفريغ بياناتها وتحليلها وتصنيفها[3]. إنه أداة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات يعتمد على إعداد مجموعة من الأسئلة توجه لعينة ممثلة من مجتمع الدراسة، هو إحدى الطرق لجمع المعلومات من المبحوثين بواسطة أسئلة مكتوبة على استمارة يقدمها الباحث بنفسه أو بواسطة البريد حي تكون الأسئلة منصبة حول معرفة الرأي العام والخاص ومواقفه وأحكام قيمية أو حول الحقائق أو الظواهر الاجتماعية أو الدوافع والمحفزات، على أن تكتب الأسئلة بلغة مبسطة ومفهومة وخالية من المصطلحات العلمية وبعيدة عن الإسهاب مستخدمة غرض الدراسة ومتضمنة جملا قصيرة وواضحة غير حاملة

[1] وائل عبد الحرمان التل، المرجع السابق، ص 40.
[2] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 225.
[3] وائل التل وآخرون، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2007، ص 107.

أفكارا متعددة في آن واحد وخالية من التكرارات وإعادة من الأفكار أو تداخلها، ابتداء من الأسئلة الرئيسية وانتهاء العموميات[1] . فهو ترجمة للكلمة الفرنسية questionnaire وللكلمة في اللغة العربية ترجمات متعددة. تترجم أحيانا باسم الإستفتاء وتترجم أحيانا أخرى باسم الإستقصاء. وتترجم أحيانا ثالثة باسم الإستبيان وهذه الكلمات جميعها تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الإعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما بطريق البريد لمجموعة من الأفراد، أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التلفزيون أو عن طريق الإذاعة ليجيب عليها الأفراد ويقوموا بإرسالها إلى الهيئة المشرفة على البحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جميعا منهم بعد أن يدونوا إجاباتهم عليها[2]. نؤكد في نفس السياق أن الإستبيان أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق صياغة مجموعة من الفقرات بطريقة علمية متناسبة يتم توزيعها على عينة الدراسة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة. والإستبيان من أشهر أدوات البحوث الكمية استخداما، حيث يعمل على جمع معلومات وبيانات وعينات من الدراسة بهدف معرفة اتجاهاتهم، قيمهم، آرائهم، ميولهم، وغيرها من المعارف للإجابة على أسئلة الدراسة لدى الباحث.

ويعتبر الإستبيان من أهم الطرق في جمع البيانات والمعلومات ولا يحتاج إلى وقت وجهد عند تطبيقه على عينة الدراسة، وهو يستخدم بشكل فاعل في الدراسات المسحية والتي تحتاج إلى عينة كبيرة العدد عند تطبيق أداة الدراسة عليها، ومن الأمثلة على ذلك تطبيق الإستبيان الخاص بالتعداد السكاني في كثير من الدول[3]. فهو عبارة عن أسئلة توجه إلى عدد من الأشخاص لإستطلاع آرائهم في قضية معينة. وهي تستخدم كأداة منفردة ويفضل عن الأدوات الأخرى في الأبحاث السياسية والإستبيان عبارة عن قائمة أسئلة مرتبة ومنظمة ومحددة تعطي للشخص المفترض استطلاع رأيه للإجابة عليها ولذا فإن صياغة الأسئلة وترتيبها له أهمية كبرى للباحث السياسي، خاصة وأنه لن تكون له أية سيطرة على مضمون الإجابات. كما وأن على الباحث عند إعداد الأسئلة الأخذ بعين الإعتبار المستوى الثقافي

[1] معين محمد، المرجع السابق، ص 42.
[2] لهلوب ناريمان يونس، المرجع السابق، ص 250.
[3] ماجد محمد الخياط، المرجع السابق، ص 109.

والمادي والتربوي للمجيب. ولذا فإنه يتوجب عليه أن يتجنب وضع أسئلة غامضة وغير واضحة أو معقدة أو تحتوي على مصطلحات لا يفقه المجيب معانيها، لن ذلك سوف يؤدي إلى إجابات غير صحيحة. ومن المفضل إعادة طرح الأسئلة المهمة نفسها بصياغات مختلفة للتأكد من رأي المجيب[1]. وقد أكد هذا التعريف عامر إبراهيم قنديلجي[2] بأنه مجموعة الأسئلة والإستفسارات المتنوعة والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بالشكل الذي يحدد الهدف والهداف التي يسعى إليها الباحث بضوء موضوعه والمشكلة التي اختارها لبحثه. وترسل الإستفسارات المكتوبة هذه عادة بالبريد، أو أية طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد اوالمؤسسات الذين اختارها الباحث كعينة لبحثه ومن المفروض الإجابة عن مثل تلك الإستفسارات وتعبئة الإستبيانات والعلوم المطلوبة فيها وإعادتها إلى الباحث ويكون عدد الأسئلة التي يشتمل عليها نفس الوقت بعيدة عن التكرار والتناقض ز الغموض. والشخص الذي يصمم الورقة الإستبيانية يجب أن يكون ملما بجميع مراحل البحث ولديه معلومات كافية وواضحة عن أغراضه وطبيعته ومشكلاته وحجم عيناته وطبيعة النتائج التي يود الحصول عليها. وكلما كانت الأسئلة الإستبيانية قصيرة وواضحة وخالية من التعقد والتشويش كلما كان المبحوث مستعدا على الإجابة عليها بصراحة ووضوح.

**الخاتمـــة** :

يعتبر البحث العلمي حجر الزاوية لتقدم الدول في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية وغيرها. فإذا كان البحث العلمي يهدف إلى دراسة الظاهرة أو المشكلة التي يواجهها أفراد المجتمع، يشعر بها الباحث، فيسعى إلى الكشف عن السباب التي أدت إلى وقوعها، فإن المناهج وأدوات البحث تعتبر الركيزة السياسية لتأدية هذا النشاط المنظم. ولهذا الغرض فكرنا في تقديم ملخص **للمحاور الأساسية** المدرجة في مقياس **المنهجية** لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية (بجماعة سيدي بلعباس) وهي مجموعة من **المحاضرات** حول التعريفات الأساسية للعلوم السياسية ومفهومها وتعريفات بعض المفاهيم الأساسية للمادة كالمنهجية والمنهج والتقنية والبحث العلمي وتصميم الهيكل التنظيمي للبحث أي تحديد عناصره وترتيب المواضع وضبط العناوين الرئيسية وكذلك موضوع الإقتباس من حيث

[1] محمد سليمان الدجاني ومندر سليمان الدجاني، المرجع السابق، ص 89.
[2] عامر إبراهيم القندليجي، المرجع السابق، ص 2001.

المحتوى ومن حيث طبيعة المادة المقتبسة ومن حيث مكان الإقتباس وموضوع الحواشي وكيفية استخدامها وطرق توثيق المعلومات في المراجع والموسوعات والوثائق الصادرة عن السلطة التشريعية والمقالات وبحوث علمية وكذلك أساليب توثيق المراجع التي يتكرر استعمالها. ثم توظيف واستعمال المناهج (التاريخين الوصفي، المقارن ... الخ) وأدوات البحث (الملاحظة، المقابلة، الإستبيان، سبر الآراء، تحليل المحتوى ... الخ) بهدف تمكين الطلبة التحكم في أهم المناهج والمقاربات النظرية والعلمية في تحليل الظاهرة السياسية كما كان لنا الشأن منذ سنوات في تقديم وإلقاء مجموعة من المحاضرات على طلبة الحقوق حول مناهج العلوم القانونية والبحث العلمي وطرق التفسير والتكييف في العلوم القانونية والبحث والبحث العلمي وطرق التفسير والتكييف في العلوم القانونية وموضوع المذاهب الفقهية حول طبيعة القانون وأصله وغايته.

قسمنا في إطار هذه المحاضرات المتواضعة بعد المقدمة وتصنيفات المناهج إلى جزئين:

**أولا:** مناهج أساسية: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج الميداني.

**ثانيا:** أدوات البحث: الملاحظة، المقابلة، العينة والإستبيان.

سنراعي في أعمال لاحقة كما ذكرناه سالفا باقي المناهج (كالمنهج الإستنباطي، والإستقرائي، المنهج الوظيفي، المنهج الجدلي ... الخ) وأدوات جمع البيانات (كتحليل المحتوى وسبر الآراء والقياس السلوكي ... الخ)

# المحور الثاني

1- المنهج في العلوم السياسية

2- الإتصال السياسي

3- علم الاجتماع السياسي ومناهجه

4. الخطاب السياسي المكتوب ومستويات التحليل فيه

## 1- المنهج في العلوم السياسية:

كان علم السياسة وما يزار يمثل للمنظورون الكلاسيكيون من أمثال " سان سيمون " و" أوجسيت كونت " إلى " بارسونز " أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمي يجاوز تراث الفكر السياسي المتاح حاليا ويرفض ان يمنح المجال السياسي أية مكانة خالصة به تميزه عن الفكر الاجتماعي بوجه عام[1] فالسياسة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في الخصائص العامة، مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها، والظاهرة السياسية منتشرة على المستوى الشعبي، فضلا عن انتشارها على المستوى الرسمي، لذا فهي تتطلب التحليل الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية.

وقد انشغل الفكر البشري، على مر العصور، بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطا وثيقا بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، فهي مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والمجتمع[2]، وتأسيسا على ما سبق هل السياسية علم حكم الدول؟ أم أنها فن حكم المجتمعات الإنسانية ؟ في هذه الحالة نوحد القول بأنها علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية، لهذا نجد في الكتابات المعاصرة معظم المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة، ونذكر من أشهر هؤلاء " لازوال Laswell " و" دهل Dahl " بالولايات المتحدة الأمريكية و"بيردو Burdeau" و"دوفيرجيه Duverger " و" آرون Aron " بفرنسا فكل هؤلاء يذهبون إلى أن السياسة هي ممارسة السلطة، ويعبر عن ذلك " ر. دهل " بقوله أن النظام السياسي هوعبارة عن مجموعة من العلاقات الإنسانية المتداخلة تتسم على وجه الاستقرار بقسط معتبر من الحكم أو السيطرة أو السلطة[3] بمراعاة ما تقدم ظهر اهتمام بتطوير آراء ماكس فيبر حول السلطة وأشكالها، وكان من نتيجة هذه الاهتمام، أن ظهر اهتمام خاص بمفهوم القوة والعلاقة

[1] إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 10.
[2] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001، ص 9
[3] أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 140.

بينهـا وبين مفاهيم أخرى كالسلطة والنفوذ والتأثير السياسي، كما ظهر اهتمام خاص بدراسة البيروقراطية والتحول البيروقراطي وتأثير التنظيمـات البيروقراطيـة على تشـكيل الأحـزاب السياسية [1] يؤكد المفكر السياسي الفرنسي " موريس دوفرجي Maurice Duverger[2] على أن هذا المفهوم هو الأقدم والأقرب إلى الحس العام في آن واحد ويمكن إرجاعـه إلى أرسـطو الذي كانت السياسة بالنسبة له تعني دراسة حكومة المدنية La Cité polis التي كانت تشكل في حينه الدولة، دعم هذا المفهوم تطور الدولة – الأمة والمعـاجم تستند إليه بصـورة عامـة، إذا كان " ليتري Littre " يعطي ثمانية تعاريف للكلمة " سياسة " فإن التعريف الـذي يتعلـق بالسياسة المعتبرة علمـا هـوالآتي : "علم حكم الـدول " ويعـرف كلمـة سياسـة كصـفة بانهـا : "ماله علاقة بالشؤون العامة "ويقوم معجم الأكـاديمية الفرنسيـة : "هي معرفـة كـل مـا لـه علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى".

تشـتغل قضـايا الحكم والسياسـة، شـأنها شـأن الكثـير من أبعـاد الحيـاة الاجتماعيـة المعاصرة، اهتماما متزايدا في العلوم الاجتماعيـة، ولاسيما بعد التغيرات الـتي شملت هـذه المجالات في العقود الأخيرة، ويشير مفهوم الحكم / الحكومة إلى تطبيق المسؤولين في نطاق نظام سياسي معين للسياسات والقرارات والقضايا المتصلة بسيادة الدولـة، أمـا السياسـة فهي الوسائل التي تستخدم بها السلطة لتفعيل الأنشـطة الحكوميـة في نطـاق معين ووفـق مضـمون متميز، ويتسع مجال النشاط السياسي ليتجاوز الأجهزة والمؤسسات الحكومية [3]

وهكذا فإنه بمراعاة مـا سـلف ذكـره من اعتبـارات، فـإن الاسـتعانة بـالمنهج العلمي في الدراسات السياسية ليمثل مطلبا حيويا، والمنهج هو طريقة للبحث بهدف الوصـول إلى نتـائج محددة، وعند دراسة ظاهرة سياسية، يجب أن يوضـح تمامـا المنهج المسـتخدم، وهـذا بـدوره هو الذي يمكن الآخرين من تتبـع الخطـوات الـتي سـارت عليهـا الدراسـة بصـورة تجعـل في وسعهم التحقق من صدق نتائجها وصحة تعميماتها [4]، وذلك باستخدام تقنيات ومناهج علمية :

---

[1] موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، دار النشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص 19.

[2] انتوني غدنز ،علم الإجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2005، ص 467.

[3] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث الجزء الأول، الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، ص 466.

[4] محمد علي محمد، نفس المرجع، ص 459.

كسبر الآراء والمقابلة والاستبيان والملاحظة للواقع السياسي الخ... والمنهج الاستنباطي والاستقرائي والمنهج التاريخي، والمقارن والمنهج التجريبي ومراحل سيره انطلاقا من الملاحظة للواقع السياسي والفرضيات العلمية السياسية وعملية التجريب والمقارنة وكل أسس ومبادئ هذا المنهج بما فيه من إجراءات تحليلية علمية للواقع الاجتماعي وكذلك المنهج الجدلي بقوانينه الثلاث (نفي النفي، وحدة وصراع الأضداد وقانون الانتقال من التغيرات الكمية إلى الكيفية والعكس) ... الخ من الأدوات والطرق المعمول بها في حقل العلوم الاجتماعية عامة وعلم السياسة خاصة مما أدى بها إلى قفزة ابستمولوجية مهدت إليها الطريق لتسليط الضوء على الظاهرة المدروسة وضبط متغيراتها لتحقيق الموضوعية واكتساب الحقيقة العلمية ومن المسلم به علميا أنه لا توجه تقنية أو منهج واحد في علم السياسة وإنما مناهج متعددة وليس من شك أنه كلما تعلمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بها الواقع الاجتماعي والسياسي، ساعدنا ذلك أكثر على تغيير هذا الواقع بحيث يكون أكثر إتباعا لحاجتنا المختلفة، ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية السياسية تساؤلات عديدة تتعلق بالمنهجية المتسقة مع الإطار النظري الأشمل الذي افترضنا استخدامه في تحليل الواقع السياسي الاجتماعي[1] والتأكد من صحته وتعديله وإضافة الجديد عليه والوصول إلى حل المسألة والإجابة عن تساؤلاتها بالاستناد إلى سلسلة مترابطة من المفاهيم والقوانين والأطر النظرية وتقنيات البحث المختلفة فكأن دراسة السياسة تحتاج إلى استراتيجية منهجية خاصة.

إذ من الأفضل أن نستعين بأكثر من طريقة واحدة في البحوث السياسية، وليس معنى ذلك أننا سنبحث ونفسر الجوانب المختلفة للحياة السياسية في ضوء إطارات مرجعية متباينة وغير مترابطة كالإطارات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافيا والبيولوجيا – وإنما يتعين لكي نفهم السياسة فهما حقيقيا أن نستخدم أدوات مختلفة للدراسة والتحليل، ونحقق التوافق والتكامل بينها بصورة تخدم هدفا محددا [2] تستلزم الأسس العلمية لدراسة الظاهرة السياسية مراعاة مجموعة من القواعد والعمليات المنظمة والمناهج لإدراك الحقائق السياسية أواكتشاف معلومات وعلاقات جديدة أوتصحيحها فعلى الباحث السياسي اتباع

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 466.
[2] محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، المكتب الجامعي الحدي، الإسكندرية، 1998، ص 3.

مجموعة من العمليات الذهنية المسماة بالمنهج ومجموعة من العمليات الإجرائية الملموسة المسماة بالتقنيات لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، وأما منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر...فنقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل -ونقول في إطار هذه العلوم الاجتماعية- علم السياسة، ونعني به في أيامنا المنهج العلمي الذي نتناول به الظواهر السياسية من أجل الكشف عن حقيقتها.

يتعلق هذا الأساس بعملية السياسة من منطلق كونها ظاهرة كالظواهر الطبيعية، فالمعرفة السياسية هي معرفة علمية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع، وليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها، وعلى العلاقة القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة، فالمعرفة العلمية تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشمولية، من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر، ومعرفة هذه القوانين تساعد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وإمكانية التحكم ببعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، أو تمنع وقوعها، فدراسة أسباب الثورات السياسية كظاهرة واقعية وتاريخية تسمح بتوقع قيام ثورات في دول مختلفة بسبب تشابه العوامل والظروف والأمثلة الدالة على صحة ذلك في الماضي والحاضر أكبر من أن تقع تحت حصر.

وهكذا فإنه بمراعاة ما سلف ذكره نؤكد ثانية أن البحث السياسي هو عملية فكرية منظمة من أجل تقصي الحقائق في شأن مجموعة من التساؤلات تسمى بالإشكالية، حول موضوع معين باتباع طريقة ذهنية تسمى المنهج واختيار أدوات بحث مناسبة تسمى التقنيات بغية الوصول إلى حلول مناسبة ونتائج صالحة للتعميم تسمى نتائج البحث، لهذا فإنه ليس بمستغرب بعد كل هذا أن نؤكد كذلك على أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض نوعية المنهج كما يؤكد ذلك فلاسفة العلوم، فإن من المنتظر أن يختلف منهجنا في البحث هنا عن منهجنا هناك، والمنهج طريقة في البحث، ومبادئ تلتزم خلاله، ومناهج توظف فيه الطريقة (الاستقراء، الاستنتاج، المقارنة ... الخ) والمبادئ (التزام الموضوعية، اعتبار العلاقات السببية ... الخ) ولا تتغير بتغير الموضوعات أما المفاهيم وهي المعاني الكلية التي

يتم بها تحويل موضوع البحث عن مواد خام من المعنى والمعقولية إلى معان وعلاقات لها معولاتها، فهي التي تختلف باختلاف الموضوعات، ولما كانت السياسة تختلف بالطبيعة والنوع عن المعرفة فإن الجهاز المفاهيمي الذي يصلح لدراسة الواحدة منها لا يصلح بالضرورة لدراسة الأخرى[1] ومن المسلم به علميا أنه لا يوجد منهجا أوتقنية واحدة لدراسة الظاهرة السياسية، بل تعددت هذه الأخيرة بتعدد الموضوعات والإشكاليات المطروحة، فالمنهج الاستنباطي مثلا هو استدلال تنازلي واستقصاء منظم لفحص الوقائع السياسية فيقوم على مجموعة من المسلمات والفرضيات وكذا على مجموعة من المعايير والمقاييس بالتدرج من الأعم إلى الأخص وذلك بإسقاط مبادئ عامة على أساس أنها صحيحة ثم ينزل بها بالترتيب والتحليل والمنطق إلى مبادئ فرعية للتأكد من صحتها أو تعديلها، وهكذا دوليك والمنهج الاستقرائي يشرع الدارس بموجبه في عملية فكرية منظمة لتقصي الحقائق بالصعود من الأخص إلى الأعم، أي دراسة الوقائع السياسية الامبريقية إلى البنية النظرية الفوقية، فبواسطة هذه العمليات الإجرائية الاستقرائية والعمليات الذهنية الاستنباطية يصل الدارس إلى نتيجة معلومة والتفسير الشامل للظواهر السياسية وبالتالي إيجاد العلاقة المنطقية بين الفرضية الرئيسية والفرضية النوعية حتى تكون الأولى تابعة والثانية ملحقة ومرتبطة بها والعلاقة المنطقية بينهما تؤدي إلى نتيجة حتمية مسلم بها، ومن المناهج المستخدمة في العلوم السياسية نذكر المنهج الفلسفي : يعالج الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية فتناول " أفلاطون " الدولة من وجهة نظر العدالة وتناولها " أرسطو" من ناحية أنها تحقق مبدأ الخير.

تعتمد العلوم السياسية على المنهج التاريخي لدراسة الأحداث والتطور التاريخي السياسي أي تحليل وتفسير الحوادث السياسية الماضية لمعالجة الحوادث السياسية الحاضرة.

إن لكل نظام سياسي تاريخا خاصا به، وما دمنا نقبل بل نعتقد بأن النظم على كافة أشكالها تخضع لنمو وتطور وحركة عبر فترات الزمن المتلاحقة، لأجل ذلك لكي نستطيع أن تحقق من أن لدينا دراسة شاملة للسياسة، لابد من معرفة دقيقة بأصول وتطور النظم

[1] محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1991، ص 8.

السياسية، وهذا بدوره يتحقق باستخدامات المنهج التاريخي المختلفة [1] تعتبر الوثيقة السياسية العنصر الأساسي في المنهج التاريخي ثم نقد مصدرها وبعدها عملية التركيب والتفسير لتاريخ النظام السياسي للوصول بعدها إلى النتائج المرجوة التاريخ هو سجل الخبرات الماضية، والذي يهمنا هنا من التاريخ ذلك الجانب الذي يصور خبرة الإنسان السياسية ويستطيع عالم السياسة أن يجعل من التاريخ معملا له فيلجأ إلى الأحداث الماضية حينما لا يجد في الواقع المعاصر ما يعاونه على استنتاج تعميماته، وهكذا يصبح التاريخ مصدرا هاما من مصادر المعلومات السياسية، إذ بدون معرفة الماضي يتعذر فهم الحاضر [2] بواسطة التاريخ نفهم الحاضر السياسي، التاريخ يسعى إلى تقسيم النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها ويزودنا بمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة، ولهذا فإن هذا المنهج يزود دارسي السياسة باستصارات حول أحداث الماضي السياسية [3].

يعد المسح الميداني من بين المناهج العملية الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة تساعد هذه الطريقة [4] علم السياسة على نمو وتراكم حقائق ومعلوماتية بحيث تمكنه من تكوين فرضياته ونظرياته وقوانينه الجديدة، وتلعب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير آراء وفرضيات ونظريات هذا العلم من سلبيات التحيز والتعصب وضيق الفكر التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمفاهيم ومبادئها.

يعتبر المسح الميداني بالتعاون مع المنهج الاستقرائي طريقة ناجحة في تحليل وتفسير جزئيات الواقع الملموس ووصولا إلى كليتها إنه طريقة مستعملة في أغلب وأشهر البحوث الاجتماعية والسياسية التي تتميز بالطابع العلمي الموضوعي المتناهية في الطرح والتحليل والاستنتاج فالبحوث المتعلقة بوصف تركيب ووظائف الأحزاب السياسية، والبحوث التي تدور حول المجتمع السياسي وما فيه من منبها ونشاطات وعوامل ثابتة ومتغيرة، والبحوث الرامية إلى قياس وتخمين الآراء والمواقف الانطباعية والاتجاهات السياسي للأفراد

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص 43.
[2] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 469.
[3] محمد علي محمد، نفس المرجع، ص 469.
[4] إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 31.

والجماعات في بحوث تستعين بطريقة المسح الميداني [1] وخاصة إذا عززت بنظرية المقاربة الميدانيــة GroundedThéory عنــد كـل من برنــاي قلازر وأنســالم ســتروس Braney Glaser et Anselm Strauss (1967).

يعد فيها الواقع منطلق التساؤلات، ومصادقة المعطيات الميدانية مع المعطيات النظريــة ومطابقة الواقع الملموس مـع الإطـار النظـري ومن مبادئهـا الأساسـية الانفصـال مؤقتـا عن المرجعية المسبقة حيث يفضل فيها التفاعل الدائري بين جمع المعطيات وتحليلها بصفة دائمة والمصادقة عليهـا باستمـرار في حلقة دائرية مــع المعطيــات النظرية وهـكذا دولـيك

La suspension temporaire du recours à des cadres théorique existants, la façon particulière de préciser l'objet de recherche, l'interaction circulaire entre la collecte et l'analyse des données.

وهنـا يظهـر مفهـوم الابتكـار L'innovation scientifique العلمي عنـد البـاحث، فالابتعاد مؤقتا عن النظريـات (الجـاهزة تعطي للبـاحث نـوع من الابتكـار أي يحـاول التنظيم انطلاقا من الميدان).

تعد المسوح الميدانية اليوم مطلبا ملحا ومهما في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية في تحليل وتفسير البيانات، يسعى الباحث السياسي إلى ربـط الوقـائع الـتي اكتشـفها خلال البحث بالأفكار التي أوحت غليه أصـلا بموضـوع الدراسـة، ويشـمل ذلـك إقامـة علاقـة متبادلـة بين متغيرات البحث من أجل اكتشـــاف العلاقـــات المهمـــة التي توجد فيها [2] إن العلوم السياسية والبحث العلمي فيها يتميز بالتكامل المنهجي لمعـــــالجة المســـــائل المطروحـــــة فالمسح الاجتمـــاعي [3] كأي منهج أو طريقـة في البحث الاجتمـاعي يسـير في خطـوات متتابعـة تتلـو إحداها الأخرى، إذ يبدأ بالتخطيط ثم بعملية جمع البيانات وتفريغها وتوضـيح هـذه الخطـوات الإجرائية تكاد تتفق مع الخطوات العامة في أي بحث، إذ ينبغي قبل الشروع في إجراء مسـح اجتماعي معين أن نحدد الأهداف الخاصة والعامة، كما تحدد البيانـات وعـادة مـا يسـتخدم في المسح الاجتماعي أسلوب المقابلة الذي قد يعتمد على إعداد استمارة توضح فيها بنود المقابلـة

[1] إحسان محمد الحسن، نفس المرجع، ص 31.

[2] محمد سليمان الـدجاني و منـذر سـليمان الـدجاني، منهجيـة البحث العلمي في علم السياسـة، عمـان دار زهـران، 2009، ص 84.

[3] غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 201.

أو المواد المراد وصفها أو تفسيرها، كما قد تستخدم الملاحظة كأداة لجمع البيانات، وأحيانا تستخدم استمارة البحث، يعتبر المسح الاجتماعي وسيلة منطقية استقرائية في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية، يعد من المناهج [1] الرئيسية التي تستخدم في البحوث وخاصة البحوث السلوكية والاجتماعية، ويعد حجر الأساس في اعتماد الباحثين عليه في البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية، ويعتمد المسح على الأسلوب العلمي، حيث يقيس متغيرات معينة، فهو يدرس المتغيرات في الوضع الطبيعي لها دون أي تدخل من الباحث، من هنا أتت دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية وليست الصناعية كما يدرسها المنهج التجريبي، وهو عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان محدد في الوقت الراهن.

وهناك منهجا ذو فعالية كبيرة في العلوم الاجتماعية والسياسية : المنهج الوظيفي والمتمثل في المجتمع كنسق سياسي أي تفسير الواقع السياسي وتطوره من خلال وظائفه تعد البنائية الوظيفية [2] من أهم وأكثر الأطر الفكرية العامة ذيوعا وانتشارا في مجال فهم وتفسير وتحليل الواقع الاجتماعي، المتمثل في الظواهر الاجتماعية والسياسية من خلال الكشف عن طبيعتها ووظيفتها، فالنظام السياسي يعد التحليل الوظيفي بمثابة نسق عام يضم بدوره أنساقا فرعية لكل منها وظيفة أو أكثر هذه الأنساق الفرعية تتساند وظيفيا من أجل الحفاظ على التوازن النسق العام، فالنظام السياسي يتجه دائما نحو التوازن والاستقرار من خلال آلية التكيف التي يحتوي عليها ... فالوظيفة تمدنا بالأدوات اللازمة والضرورية لتحليل الأنشطة غير الرسمية وكذلك يمكننا القول بأن العالم الاجتماعي السياسي[3] يهتم بوصف وشرح ومقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية ووظائفها وأيديولوجيتها وعلاقاتها بالمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الأخرى ويدرس أسباب ونتائج سكونها وتحولها ويربط بين سكون وتحول المؤسسات السياسية وسكون وتحول المجتمع برمته، فهو مثلا يدرس أنواع وأصول ووظائف السلطات السياسية ويربط بينها وبين المبررات الشرعية تستند عليها الدولة، ويحلل العلاقة بين طبيعة السلطة وطبيعة القيادة التي تحكم المجتمع.

---

[1] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 43.
[2] شعبان الطاهر الأسود، نفس المرجع، ص 44.
[3] إحسان محمد إحسان، علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 20.

فالمقارنة أو المنهج المقارن جاء لسد الفراغ وصعوبة إجراء التجريب في مجال الدراسات السياسية خاصة والاجتماعية عامة يستخدم [1] بصورة واسعة في علم السياسة، حيث يتصدى لدراسة الأنظمة السياسية، وتكوينها، ومؤسساتها، وصلاحية هذه المؤسسات، ومفعول القرارات الصادرة عنها، وهو منهج سائد عموما في دول الغرب الصناعي، حيث تعلق أهمية خاصة على العوامل التي تلعب دورا ملحوظا في تطور المؤسسات السياسية القائمة، وأنماط السلوك السياسي وينطوي هو الآخر [2] على أهمية بالغة، فليس من شك أن المقارنة بين الأنظمة السياسية، وأنواع النشاط السياسي، وأجهزة الدولة ومنظماتها سوف يطور معرفتنا، ويكشف عن الأنماط العامة للحياة السياسية، ولا يستخدم المنهج المقارن بطريقة آلية، وإنما يتم تدعيمه بالبحث الأمبريقي والبحث التاريخي، فالمجتمعات تمثل مراحل متباينة للتطور.

ولذا يمكن القول، إذا كان المنهج هو ذلك النشاط الفكري الذي يقوم به الباحث انطلاقا من فرضيات ومبادئ معينة للوصول إلى الحقيقة العلمية أوالكشف عليها قد يجد عالم السياسة نفسه مهتما بتحليل المجتمعات السياسية على أساس مقارنتها بغيرها من المجتمعات...

ويقوم هذا على دراسة النظم والأحداث في الماضي والحاضر، وجمع المعلومات اللازمة عنها، ثم تحليلها ومقارنتها بهدف استنتاج بعض المبادئ السياسية العامة [3].

ومن المجالات التي اهتم بها علم السياسة قضية السلوك السياسي أنه مدخلا جديدا للبحث في الظواهر السياسية... أكدت الحركة السلوكية الحاجة الماسة إلى دراسة وتفسير السلوك السياسي الفعلي الذي يمارسه الناس والاتجاهات والمعاني والقيم الكامنة خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة وذلك كله بدلا من الاقتصار على الدراسة الشكلية للقواعد واللوائح، على افتراض أننا إذا ما جمعنا معلومات واقعية تفصيلية عن استجابات الناس وتصرفاتهم إزاء الأنظمة القانونية وداخل المنظمات السياسية المختلفة فإن

[1] خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 87.
[2] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 476.
[3] شعبان الطاهر الأسود، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 43.

ذلك منة شانه يجعلنا نفهم أكثر فأكثر هذه المنظمات وطريقة عملها، أو بعبارة أخرى سوف نكون في موقف يمكننا معه أن نتحدث عن العمليات السياسية الواقعية.

وأخيرا يمكننا القول أن السلوك السياسي[1] إنما يهتم بالدولة والمجتمع معا ولا يستطيع أن يهمل أي منهما، إذ أن السلوك السياسي في المقام الأول هو سلوك اجتماعي يواجه في كل دقيقة موقفا يبحث عن مخرجا يخلص به من مسار القوى المتدفقة.

مما تقدم، يمكننا أن نخلص أن الاستعانة بالمنهج وأدوات البحث في الدراسات السياسية أصبح مطلبا جوهريا لذا تطورات [2] دراسات السياسة في وقتنا الحاضر بصورة دعت إلى ضرورة الاهتمام بمناهج البحث المستخدمة في فحص الظواهر والأنشطة وأنماط السلوك السياسية العديدة وجدير بالذكر أن مناهج البحث السياسي قد حظيت باهتمام من جانب عدد غير قليل من الدارسين نذكر منهم اوجست كونت، وجون استورت ميل، وسيرجورج كورونل أويس، والكسندر بين، ولورد برايس، ودارت مناقشة حديثة بين العلماء الاجتماعيين أسهمت في تطوير مناهج البحث السياسي، ونذكر من بين هؤلاء العلماء : ماكس فيبر، وجون ديوي، وفليكس كوفمان، ليوستراوس، واريك فيوجلان، كارل بوبر فالعلوم الاجتماعية عامة تعمل بمجموعة من الأدوات والمناهج المشتركة كالمنهج المقارن والتاريخي والوصفي والاستنباطي والاستقرائي والجدلي وغيرها وكذا تقنيات البحث كالاستبيان، وسبر الآراء، والمقابلة وغيرها فهي موحدة بين فروع هذه المعرفة، فعادة ما يمكن الاختلاف في كيفية توظيفها ومدى استخدامها في التخصص المحدد لها وطبيعة الموضوع ومجموعة التساؤلات التي يطرحها الباحث حولها على الرغم من أن كل منهج من هذه المناهج له ميدان أو مجال محدد للاستخدام، إلا أن البحث الجاد للظواهر السياسية قد يتطلب الاستعانة بهذه المناهج في شمولها في ضوء الإطار المنهجي العام الذي تطور عن النظرية الواقعية المفسرة لتفاعل القوى السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى[3] رغم الأسس العلمية للبحث السياسي، إلا ان الباحث في هذا المجال تواجهه صعوبات كثيرة

[1] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 42.
[2] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 22.
[3] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 477.

من بينها عدم[1] إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات الكاملة وصعوبة اصطناع ظروف تجريبية ملائمة للدراسات السياسية، وتعذر استخدام الناس كأدوات، وعدم وجود قياسات كمية محكمة، إلا في حالات محددة كالمنظمات السياسية والآراء في الأحزاب السياسية وأعضائها، وأصوات الناخبين، وصعوبة استيعاب جميع الأشخاص الذين كان لهم تأثير على العملية السياسية، وصعوبة الإلمام بكل القرارات التي اتخذوها في جلسات مغلقة داخل أو خارج نطاق الحكومة ولم يتم تسجيلها [2].

ما يمكن أن نستنتجه هو أن الإشكالية قائمة والتي تعارض الباحث في مجال العلوم السياسية هو كيفية استخدام المناهج والتقنيات في تسفير الظواهر والسلوك السياسي نظرا لتشعب وتداخل وعدم استقرار البيانات الاجتماعية عامة والسياسية خاصة.

**منهج البحث الميداني:**

يكتسي منهج البحث الميداني أهمية كبرى في الدراسات الاجتماعية والسياسية فإن طريقة المسح الميداني هي من أهم الطرق العلمية التي يستعملها الباحثون المعاصرون على اختلاف اختصاصاتهم العلمية والأكاديمية خصوصا إذا عززت هذه الطريقة نتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني، وتتجسد أهمية وعملية طريقة المسح الميدان بالمراحل التحليلية المتتابعة التي تعتمدها ابتداء من تصميم العينة الورقة الاستبيانية إلى المقابلات وتبويب المعلومات الإحصائية وانتهاء بعلمية التحليل الإحصائي وكتابة التقرير أو الدراسة التي تتضمن النتائج النهاية للبحث الميداني وتتجسد هذه الطريقة أيضا باعتمادها المتزايدة على الواقع الاجتماعي والتفاعل معه وجمع المعلومات منه وعكس طبيعة وسماته الأساسية بجميع إيجابياته وسلبياته، اتساقه وتناقضه، اعتداله وتطرفه ... وأخيرا تلعب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير أراء وفرضيات ونظريات العلوم التي تستعملها من سلبيات التحيز والتعصب في التفكير التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمبادئها [3] إن البحث الميداني يتضمن جمع المعلومات عن

[1] قحطان محمد سليمان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 103

[2] قحطان محمد سليمان الحمداني، نفس المرجع، ص 103.

[3] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 70.

طريق الاتصال بالعناصر المعنية بالبحث يمكن أن يأخذ هذا الاتصال بالعناصر المعنية أشكالا مختلفة : فقد يتم عن بعد أي عن طريق الهاتف أو المراسلة، كما قد يتم مباشرة مثل إجراء لقاءات مع هؤلاء العناصر والقيام باستجوابهم والقيام بملاحظتهم في حياتهم اليومية [1] يحتل المسح الميداني مكانة مهمة في قائمة تصنيفات منهاج البحث العلمي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع في العلوم السياسية على نمو وتراكم وحقائق المعلومات بحيث تمكنه من تكوين فرضياته ونظرياته وقوانينه الجديدة وتلعب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير وآراء وفرضيات ونظريات هذا العلم من سلبيات التحيز والتعصب وضيق التفكير التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمفاهيمها ومبادئها [2] في ظل هذا النمو وتراكم المعلومات كان التفكير هو الأداة الموصلة إلى المعرفة والمعرفة قد تكون علمية أولا تكون على قدر اصطناعها لمنهج علمي يجعلها معبرة عن الحقيقة والمعرفة العلمية تنهض على المنهج العلمي الاستقرائي الذي تشكل الملاحظة المنظمة للظواهر أو الوقائع المبحوثة حجر الزاوية فيه، ونقصد بالملاحظة تلك المخططة سلفا والمستخدمة ضمن إطار منهج علمي أو الفجة التي يستعملها كل الناس في حياتهم اليومية أو التي يلجأ إليها أحيانا عدد من الباحثين خلال ما يجرونه من تجارب، وتلك الملاحظة العشوائية تعتمد على الصدفة أو تتبع عنها والتي أحيانا ما أدت إلى تغيير مسار العلم ولكنها لا يمكن أن تكون دوما كذلك[3] بل يكاد يصعب تماما دراسة المسائل السياسية إذا اكتفينا بالمستوى الخارجي أو السطحي إذ يتعين أن يوجد نوع من التعمق في فهم هذه المسائل لا يتحقق بدون اندماج الباحث ومعايشته للمجتمع السياسي ولهذا لا يستطيع دارس السياسة أن يعزل نفسه عن الموقف الذي يدرسه بصورة تمكنه من تطوير نظرة موضوعية[4]، وأن المعرفة لا تدور في عقل الإنسان وإنما في الواقع بينما ينحصر دور العقل في وصفه فقط أن هذا المنهج يهتم بالملاحظة والمشاهدة الميدانية، خاصة في دراسة المؤسسات السياسية كالأحزاب أو الشخصيات السياسية، أو الدراسات الإقليمية وبيان خصائصها المختلفة واستخدام أدوات جديدة في الاختبار كالإحصاءات والبيانات

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 75.
[2] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 31.
[3] صلاح مصطفى الفوال، المرجع السابق، ص 41.
[4] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع، المرجع السابق، ص 468.

والمعلومات والاستبيانات والاستفتاءات الشعبية على الحالات السياسية المعروضة[1]، فطريقة المسح الميداني التي يستعملها السياسي في جمع حقائقه وبياناته هي من أكثر الطرق المنهجية شيوعا وحداثة وأغلبها دقة وعلمية وهي من أهم الطرق العلمية التي يستعملها علماء السياسة خصوصا إذا عززت هذه الطريقة ونتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني الذي يقوم به العالم السياسي كالعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف التصويت السياسي أو الأسباب الاجتماعية للانقسامات السياسية أو النتائج الاجتماعية أو الحضارية[2]، وتتجسد أهمية المسح الميداني بالمراحل التحليلية المتتابعة التي تعتمدها ابتداء من تصميم العينة والاستمارة الاستبيانية إلى المقابلات وتبويب المعلومات الإحصائية وانتهاء بعملية التحليل وكتابة التقرير أو الدراسة التي تتضمن النتائج النهائية للبحث.

إن منهج البحث الميداني يسمح بدراسة المجموعات السكانية باهتمامه بطرق أساليب عملها وتفكيرها وإحساسها عندما تريد هذه المجموعات إبلاغها إنه يستعمل وسائل متنوعة في تقصيه حقيقة ذلك، ومن بين هذه الوسائل الملاحظة المقابلة والاستبيان (الاستمارة) سواء كان ذلك مع الأفراد أو المجموعات المكونة[3] ويضيف محمد سليمان الدجاني ومنظر سليمان الدجاني[4] انه يمكن الحصول على معلومات دقيقة حول تجارب أو ظواهر سياسية متعددة قد يكتسبها الباحث السياسي من الاستقصاء الميداني الذي قد يقوم به على أرض الواقع يقوم الباحث بجمع البيانات الخاصة بالبحث من الميدان الذي تجري فيه الدراسة، وبحيث تمثل هذه البيانات الميدانية الركيزة الأساسية للبحث وتكون خطوات البحث كما يلي: تحديد المشكلة، صياغة الفرضيات، اختيار العينات، إجراء العمل البحثي الميداني، تبويب البيانات وجدولتها، استخراج النتائج.

ويحصل الباحث من خلال استخدامه لهذه الطريقة على معلومات قيمة وفهم أوسع للمسألة قيد الدراسة قد لا يحصل عليها عند استخدام الطرق الأخرى ومثال على ذلك المشاركة الباحث لحملة انتخابية لأحد المرشحين ويرافقه في كافة جولاته الانتخابية ويسجل

[1] قحطان محمد سليمان الحمداني، المرجع السابق، ص 101.
[2] إحسان محمد، المرجع السابق، ص 30.
[3] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 116.
[4] محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، ص 88.

انطباعات المواطنين عن الخطابات التي يلقيها الناخب وآرائهم لما يطرحه البرنامج انتخابي وغير ذلك نخلص من ما سبق بأن طريقة المسح الميداني تعمد على أساليب العينات الإحصائية واستمارات استبيانية، المقابلات الرسمية والتحليل الإحصائي هذه الأساليب التي لابد من استعمالها واعتمادها في كشف الحقيقة والواقع الذي يروم الباحث حصرة وتجريده ودراسته دراسة علمية لا تعتمد على الخيار الفلسفي بل تعتمد على المبادئ العقلانية والواقعية الموضوعية[1].

كما يمكن القول أنه يتم اللجوء إلى منهج البحث الميداني لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن يطبق غالبا على مجموعات كبيرة من السكان يستطيع الباحث أن يأخذ منها بالتقريب كل ما يريد أن يكشف عنه إنه (منهج البحث الميداني) يسمح بدراسة طرق العمل للتفكير والإحساس لدى هذه المجموعات انطلاقا من تنوع الاهتمامات، بإمكان الباحث أن يستعمل معظم تقنيات البحث، إن أهداف كل تحقيق خاص هي التي تحدد هل ستكون الدراسة فيما بعد وصفية مثل ما هو الحال في سبر الرأي العام أو تصنيفه مثلما هو الحال عند القيام بالتعدادات العامة أو التفسير، مثل الدراسات التي تعتمد على طريقة تطبيق الاستمارة أو فهمية، كما يجري في الدراسات التي تتخذ من المقابلة أو الملاحظة في عين المكان تقنية لها[2] وفي نفس السياق يعتمد الباحث على المعاينة كأداة مساعدة لمنهج البحث الميداني نظرا إلى كونه يطبق عموما على مجموعات واسعة على الأفراد مثل سكان بلد ما ويبدو من الصعب الاتصال بهم كلهم، ما عدا ما يتعلق بالحكومات التي تمتلك الوسائل البشرية والمالية الضرورية للقيام بالتعدادات الكبرى، فإن منهج البحث الميداني يتم عادة عن طريق الاستعانة بالمعاينة وذلك بانتقاء جزء من مجموع هؤلاء الأفراد كما يمكن أن يجري التحقيق على مجموعات صغيرة جدا والتي ليس من الضروري معاينتها دائما، مثل أعضاء نادي اجتماعي معين أو طلبة أو طالبات هذا الفرع أو ذلك من الفروع الموجودة في مؤسسة معينة وحتى في هذا المجال، فإن طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها قد تكون متنوعة جدا : آراء، عادات حياة، مشاعر سلوكات في مختلف أنواع الميادين، قد يسعى الباحث إلى

[1] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 71.
[2] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 106.

دراسة العلاقات بين مختلف هذه الجوانب[1] يعتبر المسح الميداني الطريقة المستعملة في أغلب وأشهر البحوث الاجتماعية والسياسية التي تتميز بالطابع العلمي والموضوعية المتناهية في الطرح والتحليل والاستنتاج فالبحوث المتعلقة بوصف تركيب ووظائف الأحزاب السياسية، والبحوث التي تدور حول المجتمع السياسي وما فيه منبهات ونشاطات وعوامل ثابتة ومتغيرة، والبحوث الرامية إلى قياس وتخمين الآراء والمواقف والانطباعات والاتجاهات السياسية للأفراد والجماعات في بحوث تستعين بطريقة المسح الميداني[2].

تعد المسوح الميدانية اليوم مطلبا ملحا ومهما في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية لتحليل وتفسير البيانات وخاصة إذا عززت بنظرية المقاربة الميدانية GroundedTheory حيث يسعى فيها الباحث إلى ربط الوقائع التي اكتشفها خلال البحث بالأفكار التي أوحت إليه أصلا بموضوع الدراسة ويشمل ذلك إقامة علاقة متبادلة بين متغيرات البحث من أجل اكتشاف العلاقة المهمة التي توجد فيه[3] نحن نؤكد أن البحوث العلمية الناجحة عادة ما تجمع بين المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي أي بين الفكر والملاحظة في حركة تفاعل دائري بين القطب النظري الذي تستنبط منه النظريات والفرضيات والقطب الميداني أي الواقع الاجتماعي والسياسي وجمع البيانات بأدوات البحث المختلفة كالاستبيان والمقابلة وغيرها ثم مراعاة المطابقة والمصادقة بينهما، فعادة ما تعتمد المعرفة العلمية على الأسلوب الاستقرائي الذي يعتمد بدوره على الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض، وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحويلها للتثبيت من صحة الفروض أو عدمها، ولا يقف العلم عند المفردات الجزئية التي يتعرض لبحثها، بل يحاول الكشف عن القوانين والنظريات العامة التي تربط بين هذه المعلومات بعضها ببعض والتي يمكن التنبؤ لما يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة[4] وفي الأخير نؤكد على أن الإجراءات المنهجية التي ترتكز عليها المقاربة الميدانية عند كل من بارني جلازير وأونسلام ستروس Barney Glaser et Anslem Strauss الانفصال مؤقتا عن الإطار النظري والمرجعي المسبق، تفضيل التفاعل الدائري (Circulaire) بين جمع المعلومات وتحليلها والمصادقة عليها بصفة دائمة

[1] موريس أنجرس، نفس المرجع، ص 106.
[2] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 31.
[3] محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، المرجع السابق، ص 84.
[4] ناريمان يونس لهلوب، المرجع السابق، ص 12.

ومستمرة بين الإطـار النظـري والميـداني فالابتعـاد مؤقتـا عن النظريـات الجـاهزة والأفكـار المسبقة يغذي البحث بنوع من الابتكار Innovation، فيحـاول البـاحث التنظـير انطلاقـا من ميدان الدراسة أي الإطار الأمبريقي لها ومصادقة المعطيات لمطابقتها مع الإطـار النظـري، على الباحث أن ينسط للمعطيات الميدانية مثلما يؤكد عليه كل من جلازير وستروس.

**2- الإتصال السياسي:**

تعاني الدراسات الاجتماعيـة والإعلاميـة بشـكل عـام والسياسـة بشـكل خـاص إشـكالية الإتصال. يعتبر (الإتصال السياسي) من الأدوات الرئيسية التي يعول عليها أي نظام سياسي، ومن هنا فإن الحكومات تستخدم مـا أمكنهـا من وسـائل وقنـوات اتصـالية متاحـة من أجـل أن تتعرف على الإتجاهات السائدة في الوسط الجماهيري، كمـا أنهـا تعمـل جاهـدة على أن تنقـل للرأي العام المحلي وكل ما تعتقده بأهمية الحصول على التأييد الشـعبي لسياسـاتها وقراراتهـا المتعلقة بالأوضاع الداخلية، وفي المجال الخارجي[1] فبـالرغم من ان وسـائل الإتصـال ترتبـط بالنظام السياسي الذي تنتجه مؤسساتها إلا أنها تساهم إسهاما بارزا في دعمـه وزيـادة كفاءتـه وفعاليتـه، باعتبـار النظـام السياسـي "مجموعـة من التفـاعلات وشـبكة معقـدة من العلاقـات والروابط السياسية" وتؤدي وسائل الإتصال والإعلام دورا هاما في عمليات التنشئة السياسية والثقافة السياسية، مما يؤثر تـأثيرا بالغـا في ممارسـة حريـة الـرأي وحريـة التعبـير والـوعي السياسي، كما يتيح نظام الإتصال تحقيق وظيفة التعبير عن المصالح وهي عملية الـتي يضـع الأفـراد والجماعـات عن طـريقهم احتياجـاتهم أمـام صـانعي القـرار[2]. فإشـكالية التعامـل مـع الإتصال بصـفة عامـة والإتصـال السياسـي بصـفة خاصـة تبقى قائمـة نظـرا لتعـدد تعريفاتـه ومجالات استخداماته.

فالإتصـال السياسي كمفهوم يشير إلى التفاعل القائم بين مرسـل ومتلـق بواسـطة وسـائل وقنوات معينة للتأثير (المتلقي) برسالة ذات دلالات ومعاني سياسية مرتبطة بالنظام السياسي القـائم لـذا أصـبح الإتصـال السياسـي عنصـرا مهمـا في أداء السـلطة والقـائمين عليهـا، فمن يستحوذ على هذه السلطة يسعى جاهدا إلى السيطرة على وسائل الإتصال لتحقيق أهـدافهم في

[1] محمد حمدان المصالحة، الإتصال السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2002، عمان الأردن، ص 56.
[2] محمود منصور هيبة، علوم الإتصال بالجماهير، مركز اسكندرية للكتاب، 2005، ص 14.

البقـاء في السـلطة، كمـا أن القـادة السياسـيين يميلـون دائمـا للتحكم في المعلومـات المتاحـة للمواطنين.

وينظر لعلاقة الإتصال ووسائله والقائمين عليها من زاويـتين متقـابلتين: الأولى: تتعلـق بالأثر الذي تتركه وسائل الإتصال على سياسات الحكومات وقراراتها على المستوى الداخلي والخـارجي، حيث تمثـل الوسـائل والحالـة هـذه أداة رقابيـة وتوجيهيـة لأعمـال المؤسسـات السياسية وطرح في هذا العدد القول المشهور في الديمقراطية الغربية، من أن الصحافة تمثـل السـلطة الرابعـة في الدولـة. والثانيـة: وتتعلـق بالرقابـة أو التـأثير الـذي تمارسـه المؤسسـات الرسمية (السلطة التنفيذية على وجه الخصـوص) وأجهزتهـا المختلفـة على وسـائل الإتصـال بهدف أن تصح هذه الوسائل أدوات في مقدمة سياسيات الدولة والمسـاهمة في تحقيـق النظـام العام والاستقرار السياسي في الـداخل وفي ضـوء هـذا كلـه تـبرز ثانيـة إشـكالية التعامـل مـع الإتصال السياسي كظاهرة اجتماعية، نشأت في ظل وجود مجتمع يتفاعل أفـراده، ويتبـادلون الآراء والأفكار، ويعبرون عن أغراضهم، وهذا التفاعل يعكس جوانب نفسية عنـد المتصـلين تتعلق بالمقاصد والشعور، ومن ثم يعد مفهوم عالم السياسة هـارود لاسـويل لعمليـة الإتصـال الأعم والأشمل، لأنه شمل المشاركين في الإتصال والرسالة والوسيلة والتأثير والمقصـد ورد الفعل. وهذا الإتجـاه وجـد قبـولا عنـد دراسـتي الإتصـال، ولـه أثـر في أراء كثـير من علمـاء الإتصال[1] ... تجاوز فيه حـدود العلـوم السياسـية مؤكـدا أن عمليـة الإتصـال يمكن توضـيحها بالعبارة اليسيرة التالية:

Who says, what, in which channel, to whom, with what effect:

"من يقول، ماذا، وبأي وسيلة، ولمن، وما التأثير؟"[2]

ومن إشكاليات الإتصال السياسي كذلك أنها عملية معقدة متداخلـة بعناصـرها وأشـكالها المختلفة. فالإتصال ذو أنواع متعددة ومختلفة يمكن أن يكون فرديا أو جماعيا من حيث المرل وقد يكون فردا أوجماعة من حيث المستقبل وبعبارة أخرى يمكن القـول بوجـود أربـع نمـاذج للإتصال: فـردي مرسـل وجمـاعي مسـتقبل، ثم جمـاعي مرسـل وجمـاعي مسـتقبل ثم فـردي

[1] محمد حمدان المصالحة، المرجع السابق، ص 56.

[2] برنت روبن، الإتصال والسلوك الإنساني، ترجمة نخبة من العلماء، ص 72 ذكره محمـود عكاشـة في مؤلفـه لغـة الخطاب السياسي، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 19.

مرسل وفردي مستقبل والأخير هو جماعي مرسل وفردي مستقبل (كما يحدث في الانتخابات) على نحو ما سبقت الإشارة إليها تفصيلا في موضع سابق والتفرقة بين أنواع الإتصال وفقا للجوانب التي تشارك في العملية الإتصالية توضح أن المشاركة قد تكون بين فردين. ويسمى هذا اتصالا شخصيا، أو بين فرد وجماعة ويسمى هذا اتصالا جماعيا، أو بين مؤسسة وعدة جماعات متفرقة لا تتصل ببعها ويسمى هذا الإتصال اتصالا جماهريا.[1]

كما جسدها شانون (1949) Shannon[2] في نظريته الرياضية حول الإتصال في نموذج جديد يتضمن العناصر التالية:

1- مصدر الإعلام الذي ينتج الرسالة.

2- المرسل الذي يحول هذه الرسالة إلى إشارات.

3- القناة المستخدمة لنقل الإشارة أو مكان النقل.

4- اللافظ الذي يعيد بناء الرسالة.

5- المرسل إليه إضافة إلى "الضجيج" الذي يشوش النقل البلاغي.

يتأسس هذا النموذج الذي هو نموذج رياضي على مفهوم الإعلام. ذلك أن "الإعلام" لا يعني هنا "نبأ" أو استعلاما، بل مقدارا إحصائيا مجردا. فما قام شانون بصياغته هو في الأصل علاقة رياضية متكيفة مع الحساب الإلكتروني ولقد كان لأعمال شانون أثر على علم الاتصالات. خاصة وان ميادين علمية عديدة اقتبست نماذج شانون، منها مثلا الهندسية والفيزياء وعلم الاجتماع وعلم النفس والألسنة.[3]

للحديث عن الإتصال السياسي يستلزم منا أن نشير إلى أن كل حاكم[4] يبحث عن موافقة لقراراته وكل محكوم يحاول ان يحدد حاجاته وتبنيها – والاتفاق ما بين الصيغتين لا يمكن أن يتحقق إلا بالإتصال أي التبادل. إلا أن التبادل لا يمكن أن يقوم إذا عمل الطرفات ضمن قانون (code) مشترك الذي هو بمثابة الاتفاق على مجموعة من القيم المشتركة التي تسمح

---

[1] برنت روبن، الإتصال والسلوك الإنساني، المرجع السابق، ص 20.

[2] د/ محمد نصر مهنا، مدخل إلى الإعلام وتكنولوجيا افتصال، في عالم متغير، مركز اسكندرية للكتاب، 2005، ص 82.

[3] ج.ب هوغ، د ليفيك موران بالتعاون مع ب- لوبير – غونزالز الجماعة، السلطة والإتصال، ترجمة: نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1996/ ص 120.

[4] جون ماري كاتري، مقدمة في الإتصال السياسي، ترجمة الظاهر بن خرف الله، الجريدة الجزائرية للإتصال، العدد 04، خريف 1990، جامعة الجزائر، ص 120.

للمتعاملين بأن يلعبا دورهما، كي يتعايشا فالإتصال إذا هو عملية اشتراك، بالمفهوم الإشتقاقي للكلمة، للقيم التي تسمح لمختلف الممثلين بأن يتفاهموا في إطار مجتمع سياسي. كما أن الإتصال السياسي يضمن التطابق والتناسق بين الحكام والمحكومين عن طريق تبادل مستمر للمعلومات: تعبير قرارات السيادة على المحكومين، ويضمن الإتصال شرعية légitimation سلطة الحكام وعلى المحكومين. وتأسيسا على ذلك فإن الإتصال هوعملية نقل المعلومات والإتجاهات وهو عملية مشاركة بين المستقبل والمرسل فالمشاركة تعني الإزدواج في الوجود وهو الأقرب إلى واقع العملية الإتصالية. فالأفكار والمعلومات تدخل في مدركات الفرد، والحقيقة يدركها أكثر من فرد ولا ينتهي وجودها بالنسبة للفرد، متى أدركها وعرفها آخر دون آخرين. وتأسيسا على ذلك فغن الإتصال هو عملية مشاركة في الأفكار والمعلومات عن طريق إرسال وتوجيه وتسيير، ثم استقبال بكفاءة معينة وخلق استجابة معينة في وسط اجتماعي معين.[1]

ومن التساؤلات الأخرى المطروحة كذلك في فضاء الإتصال السياسي، تدخل وتفاعل العوامل المؤثرة فيه: بعضها يتعلق بخصائص النظام الإعلامي وملكية وإدارة وسائل الإتصال. بالإضافة إلى العوامل المرتبطة ببيئة العملية الإتصالية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. كما أن هناك عوامل خارجية تؤثر في الإتصال السياسي وفي العملية الإتصالية ككل تأثيرا إيجابيا لعل أبرزها الثورة المعلوماتية: فالمؤسسات الإتصالية هي منظمات تتأثر بالبيئة التي تحيط بها بكل أوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لذا فهناك محاولات للتأثير عليها من قبل مؤسسات متعددة سياسية كالدولة، واجتماعية كالمجتمع، واقتصادية كالشركات، وخارجية أخرى.[2]

وكذلك إشكالية طبيعة النظام الإعلامي، ومن أهم العوامل المرتبطة بالوسيلة الإعلامية. والمؤثرة في طبيعة المضمون الإعلامي: نمط الملكية ومصادر التمويل ونمط الفكر الإداري والتنظيمي الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية إلى جانب توجهات السياسة التحريرية للوسيلة الإعلامية ومستوى تأهيل القائمين عليها وكذلك نمط العلاقة بين القائم بافتصال ومصادر الأخبار والمعلومات بالإضافة إلى تقنيات الإتصال المتاحة في المجتمع كما أن أسلوب

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 82.
[2] سعد آل سعود، الإتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى/ 2010 الرياض، ص 141.

المعالجة يؤثر على المواقف والقيم والأفكار التي تعتبر عن النظم والسياسات التي تنتمي إليها أو ما قد يفرضه النظام السياسي من توجهات على مضمون وأسلوب يفرضه النظام السياسي من توجهات على مضمون وأسلوب المعالجة لتخدم أهدافه وتحقق مصالحه.[1]

فإذا كان الإتصال هو عملية تفاعلية ينقل بواسطتها المرسل رموز لغوية لتعديل وتصحيح سلوك المتلق. فهذا التفاعل الإتصالي نلخصه في النقاط التالية: أولا: أن الإتصال مفهوم مركب متعدد الأبعاد، ثانيا: أن الإتصال عملية تفاعل مستمرة ومتغيرة عبر الزمن، ثالثا: أن الإتصال يقوم على المشاركة، فكلمة الإتصال تعني الشيء المشترك ويكون الإتصال شخصيا أو جماعية أو جماهريا، رابعا: أن نوعية العلاقات الاجتماعية بين القائمين بالإتصال أو المشاركين فيه هي عنصر هام من العناصر التي تحدد طبيعة وأبعاد عملية افتصال، خامسا: أن التفاعل يعني تبادل التأثير، وهويتم من جانب واحد ولكنه تفاعل متبادل بين المرسل والمستقبل إطار اجتماعي معين، سادسا أن عملية الإتصال تتم في اتجاهين، ويتطلب أربعة عناصر أساسية هي المصدر والرسالة والوسيلة والهدف ثم، سابعا: أن العنصر الرئيسي في عملية الإتصال يدور حول نوعية العلاقات الاجتماعية الموجودة بين الأفراد والمشتركين في العملية.[2]

في ضوء الإعتبارات السابقة نؤكد مرة أخرى على أن الإتصال السياسي[3] عملية نقل المعلومات والآراء والإتجاهات من المصدر إلى المستقبل بغرض التأثير عليه لهدف، وهولا يعني توجيه رسالة من جانب معين إلى طرف آخر والإتصال هو تفاعل بالرموز اللفظية وغير اللفظية بين طرفين أحدهما مرسل يبدأ الحوار والثاني مستقبل يكمل الحوار، ويقوم الإتصال على المشاركة في المعلومات والصور الذهنية والآراء.

وقد تباينت الآراء حول هذه العناصر فالبعض حددها في ثلاث نقاط والبعض الآخر في أربع نقاط والبعض الآخر في أكثر من ذلك ولكن العامل المشترك بينهم هو خمس نقاط: 1 المرسل 2 الرسالة 3 الوسيلة 4 المرسل إليه 5 الهدف.

---

[1] سعد آل سعود، مرجع سابق، ص 151.

[2] ثروت مكي، الإعلاموالسياسة (وسائل الإتصال والمشاركة السياسية) الط الأولى 2005 عالم القاهرة، 2005، ص 20.

[3] ثروت مكي، الإعلاموالسياسة (وسائل الإتصال والمشاركة السياسية)، نفس المرجع، ص 18.

فأولا المرسل أي الحاكم أو صاحب الخطاب ثانيا الرسالة وفي مجال الإتصال السياسي عادة ما نشير إلى الخطاب السياسي وهناك عدد من العناصر التي تشترك في بلورة التواصل فيه ويمكن معرفتها وفحصها من خلال النظر إلى الخطاب ذاته، بوصفه الميدان الذي تتبلور فيه كل هذه العناصر، مما يحيلها إلى عناصر سياقية وعناصر الخطاب السياقية، إجمالا هي: المرسل، المرسل إليه، العناصر المشتركة، مثل العلاقة طرفي الخطاب، والمعرفة المشتركة والظروف الاجتماعية العامة، بما تشيره من الإفتراضات المسبقة والقيود التي تؤطر عملية التواصل.

وقد يكون العنصر الأخير هو أكثر العناصر المهيمنة في الخطاب لما لآثاره من انعكاس على العناصر الأخرى، وبالتالي على تكوين الخطاب نفسه – ويقوم الخطاب، أي خطاب على هذه العناصر الأساسية وما يحيلها إلى عناصر سياقية، هو أن الخطاب ممارسة تجري تداوليا في السياق، مما يحول دون ثبات سماتها، فالمرسل متجدد وكذلك المرسل إليه، كما أن عناصر السياق الأخرى متغيرة دوما، وهذا هو وجه تسميتها بعناصر سياق الخطاب.[1]

ثالثا الوسيلة أي القناة التي يعتمدها المرسل لإيصال محتوى الإتصال السياسي، الأداة التي من خلالها يتم نقل الرسالة وتختلف هذه الأخيرة باختلاف مستوى الإتصال تكون جماهريا عن طريق الصحيفة أو الإذاعة مثلا، وجمعيا عن طريق المحاضرات والمؤتمرات.

رابعا: المرسل إليه، فالملتقي هو أهم عملية الإتصال وعلى أن يكون المصدر في اعتبار طبيعة المرسل إليه حتى يتحقق التأثير والهدف المنتظر من طرف المرسل.

خامسا، هو التأثير في الملتقي والمقصد من الإتصال السياسي هو تحقيق أهداف السلطة ومقاصدها بتوجيه سلوكه الاجتماعي مخاطبة مشارعه وإثارة حماسه لتحقيق نجاحا اتصاليا وفي هذه الخانة ندرج مجموعة من التساؤلات حول السلوك الإتصالي لدى المتلقي من مضمون الرسالة المتبادلة فهناك تأثير بما لديه من قيم ومعتقدات وانتماءات اجتماعية وثقافية مما يثير لديه ردود أفعال معينة حسب سماته النفسية والاجتماعية.

[1] خضر خضر، مفاهيم أساسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 256.

ما من شك على الإطلاق بان السلوك الإنساني[1] هو أساس علم السياسة ومبرر وجوده لأن السياسة في نهاية المطاف لا يمكن ان تأخذ حقيقتها الملموسة إلا عبر الأفراد الذين تتوجه إليهم، في جوهرها. وليس هناك من علم سياسة فعلي يمكن فهمه بصورة مادية إن لم يكن محوره الإنسان. فهذا الأخير هو الذي يحدد أنماط وأشكال السلطة التي تحكم المجمعات البشرية، وهو الذي يسمح بتصنيفها بحسب المعايير النظرية المعروفة. فالتفاعل السلوكي يعد عنصرا هاما في العملية الإتصالية حيث يمثل أحد الخصائص المميزة للنشاط الإتصالي ومن هنا وجب على الدارسين والباحثين والممارسين أن يدرسوا الظاهرة الإتصالية والإعلامية في وضعها الديناميكية التفاعلي، أي من حيث علاقتها التفاعلية مع العوامل والمتغيرات الأخرى التي تؤثر فيها وتتأثر بها، وتمثل الدراسات السلوكية أحد المداخل العلمية الحديثة لدراسة الإتصال، حيث تستند جميع أوجه النشاط الإتصالي على الجوانب النفسية والسلوكية لدى أفراد الجمهور بصفة أساسية باعتبار ان الإعلامي الناجح ... يجب أن يبدأ من نقطة الفهم الكامل للقوى النفسية الضرورية التي تقود السلوك الإنساني، على الرغم من صعوبة وتعقد الوصول إلى هذا الفهم ما يمكن أن تستنتجه من خلال هذه التساؤلات المتواضعة والتي تمحورت حول إشكالية الإتصال السياسي:

أولا: قد تتخذ العلاقة بين المرسل والمتلق أشكالا متنوعة، فإذا كان الإتصال عامة يفترض اشتراكا، فالإتصال السياسي يبقى مسألة صعبة، فعليه أن يضمن استقرار المجتمع المدني في تفاعل دائم ومستمر وهذا يتطلب شروط الإنخراط وشروط وظيفة ضرورية للنظام السياسي الفاعل وثانيا: أن محتوى الإتصال غني بالمعلومات للحفاظ على سياسة النظام القائم، فالمنبع الأساسي والرئيسي له يمر عبر خطاب صناع القرار لذا يستوجب علينا في مداخلة لاحقة دراسة تحليل الخطاب السياسي (الرسالة)، محتوى مضمون الإتصال السياسي بمستوياته الصوتية، الصرفية، التركيبية، الدلالية ووسائله الإقناعية وخصائص أسلوبه.

## 3- علم الاجتماع السياسي ومناهجه:

[1] محمود منصور هيبة، قراءة مختارة في علوم الإتصال بالجماهير المرجع السابق، ص 15.

إن المغزى العميق لنشوء علم الاجتماع السياسي هو التداخل الدائري المتبادل بين القوى الاجتماعية والسياسية – يرجع بعض الدارسين[2] نشأته إلى الأزمات التي ترتبت على حركات الإصلاح الديني وعلى الثورة الصناعية التي أدت إلى قيام المجتمع الحديث، إذ استطاع الرأي العام أن يتعرف بعد انهيار المجتمع التقليدي وما كان يسود فيه من سلطة تقليدية على الفارق بين الدول والمجتمع، وبرزت على الفور تلك المشكلة التي مؤداها: كيف يمكن للمجتمع بما ينطوي عليه من صراعات موصولة بين أعضائه وجماعاته المختلفة أن يحافظ على وحدته الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة في الوقت ذاته.

ولقد أصبح من الممكن فيها أن نفرق بين ما هم "اجتماعي" وبين ما هو"سياسي"، بحيث انبثق مفهوم جديد عن المجتمع المدني في مقابل مفهوم الدولة. وكذلك لدراسة الظروف والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أوغير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، ولتعليل وتفسير نتائج الحوادث السياسية على التفاعلات الاجتماعية والأنماط السلوكية في المجتمع. إضافة إلى أهمية وقدرته على تنبؤ الحوادث والظواهر السياسية التي ستقع في المجتمع من خلال دراسته وفحصه للمتغيرات والحقائق الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاجتماعي ومكوناته البنيوية[2] فأخذ حديثا أبعاده العلمية مع ظهور بعض المدارس والمقاربات المنهجية. إن تراث النظرية الاجتماعية يسلم بأن العلاقة بين المعتقدات السياسية للمنظر السوسيولوجي ومنجزاته العلمية، إن هي إلا طريق ذو اتجاه واحد.

ومع ذلك فإن غالبية المنظرين السوسيولوجيين الكلاسيكيين كانوا يشتغلون بالتعليق السياسي وغالبا ما نجد في تعليقاتهم السياسية تعبيرا واضحا عن نظرياتهم الإجتماعية[3] فالتفرقة التي يقيمها علماء السياسة بين السياسة والمجتمع، هي تفرقة مضللة وغير مفيدة، لأنها تنهض على فصل تعسفي بين مكونات جسم اجتماعي واحد، إذ أن النظام السياسي لا يمكن أن يكتب له البقاء والإستمرار في الوجود بعيدا عن المجتمع.

---

[2] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي– السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول، الأسس النظرية والنهجية – دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 5.

[2]إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 13.

[3]إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دراسة الحركات الاجتماعية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 17.

وإذن فالظاهرة السياسية تكتسب معناها ومبناها من الوجود الاجتماعي الكلي الذي تنشأ فيه، وهناك علاقة متجددة reproduction لهذه الظواهر حينما تتفاعل مع الوجود الإجتماعي، داخل سياق تاريخي خاص[1] وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن علم الاجتماع السياسي كان يدرس بالجامعات الأمريكية في الأقسام التابعة لعلم الاجتماع، والأقسام التابعة لما يطلق عليه بـ "الحكومة" Gouvernement وقد تأثر موريس دوفيرجيه M. Duverger بالمدرسة الأمريكية ونقل منهجها إلى فرنسا من خلال تطبيقه له في مؤلفه الشهير "الأحزاب السياسية" 1951، وقد ترتب على ذلك تغير في طريقة تدريس القانون الدستوري بالجامعات الفرنسية نتيجة الوعي الذي حصل بأن دراسة المؤسسات السياسية ليست كافية لوحدها بل ينبغي بالإضافة إلى ذلك الاهتمام وبالأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تحرك هذه المؤسسات. ولم يكن بإمكان علم الاجتماع السياسي ان يتعدى هذا الإطار وهو واقع تحت وصاية القانون الدستور. وقد استفاد هذا الأخير كثيرا من ذلك لكن على حساب علم الاجتماع السياسي.[2]

وقد برز في مستهل هذا القرن مفكران كبيران كان في أقطاب أحسا بالمساهمة العظيمة التي يقدمها علم الاجتماع للقانون العام. هذان المفكران هما "ليون دوغي Léon Duguit" تلميذ كل من دوركهايم Durkheim و"لوفي برول Levy Bruhl" و"موريس هوريو Maurice HOURIOU" الذي كان من جهة متأثرا بكل من "تارد Tarde" و"برغسون Bergson" وقد دخل هذا الموقف التقاليد فيما بعد خاصة على يد كل من "ج. سال GEORGE SALLE" و"غ. لوبرا Gabriel Lebras" و"□ .ل. برول Henri Levy Bruhl"[3]

**المجالات والتعريف :**

يهتم علم الاجتماع السياسي بالتفاعل القائم بين دراسة السياسة والواقع الاجتماعي أي العلاقة الجدلية المستمرة بين الأنساق السياسية والاجتماعية. تنحصر مجالاته[4] في دراسة

[1] د/ محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 14.
[2] جان بيار كون وجون بيار مونيي، من أجل علم الاجتماع سياسي، الجزء الأول، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1985، ص 85.
[3] جان بيار كوت وجون بيار مونيي، نفس المرجع، ص 8.
[4] غاستون بوتول، "سوسيولوجيا السياسة"، ترجمة نسيم نصر، الطبعة الأولى، بيروت – باريس، 1974، ص 14.

تجمع الوقائع، وتصريف الأعمال في المؤسسات السياسية، دراسة صفة المشابهة الكائنة بين الأجهزة السياسية في مختلف نماذج الحضارات وكذلك دراسة ولادة الآراء العامة ونشأتها والمنهج التي بواسطتها نستشعر اختلال التوازن الاجتماعي ومختلف أنواع سباق الأحداث، بصورة لا ضميرية، أونفيد منها بصورة ضميرية، وهذه الإفادة يمكن تتراءى خطأ أو وهما، كما يدرس الأساليب التي تعتمدها المجتمعات مترجمة على الصعيد السياسي، حاجاتها، وتجاربها، واضطراباتها ودراسة العلاقات بين البنيات العقلية، والأسلاك المتسلسلة، والمؤسسات وفئات الأحداث السياسية المختلفة وأشكال العمل السياسي. كما يهتم بدراسة أثر الظاهرة الاجتماعي، دراسة علمية موضوعية مستخدما في ذلك مناهج علم الاجتماع وأساليبه العلمية، بهدف الوصول إلى قوانين وتعميمات شاملة وثابتة نسبيا.[1]

ومن مجالات وموضوعات علم الاجتماع السياسي النظم السياسية منها وغير الرسمية، كأجزاء من النسق الاجتماعي ليست قائمة بذاتها ولكن داخل إطار المجتمع ويركز علم الاجتماع السياسي دراسته على الصفوات ومجموع أعضائها وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين جماعات المصلحة والجماعات ذات النفوذ الرسمي بالإضافة إلى التركيز على دراسة وجهة النظر السياسية وقد اهتم علم الاجتماع السياسي أخيرا على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية كنظم اجتماعية فضلا عن اهتمامه القديم بالنظم الإستبدادية والديكتاتورية.[2]

الإشكال المطروح عند التطرق إلى موضوع علم الاجتماع السياسي ومناهجه هو ما الذي يميزه عن موضوع السياسة. هل لكل واحد منهما مجاله وتقنياته الخاصة أما هناك علاقة جدلية وتكاملية بين المنظور السوسيولوجي والسياسة أي نوع من التفاعل والتداخل بين السياق الاجتماعي والسياسي. كان علم السياسة وما زال يمثل مشكلة للمنظرين الكلاسيكيين من أمثال "سان سيمون" و"أوجست كونت" إلى "بارسونز" أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمي يجاوز تراث الفكر السياسي المتاح حاليا ويرفض أن يمنح المجال السياسي أية مكانة خالصة به تميزه عن الفكر الاجتماعي بوجه عام[3]. أما المنظرون السياسيون كان في بداية امرهم يدرسون ظاهرة الدولة والسلطة والسلوك السياسي وكل ما

---

[1] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي – ميدانه وقضاياهن ديوان المطبوعات الجامعية 1990، ص أ.
[2] إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 49.
[3] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 10.

يتعلق بالنظام السياسي دراسة مستقلة ومنفصلة عن النظام الاجتماعي إلا ان هذه المقاربة غير صائبة في تحليل وتفسير النظام السياسي القائم في المجتمع نظرا للتأثير المتبادل بين طبيعة النسق السياسي والإجتماعي.

إن من المستحيل، إقامة أي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي وفي أقصى الحالات يبدوأن ثمة فروغا ناجمة إما عن اهتمامات مسبقة تقليدية، أو عن تقسيم مريح للعمل، ومثال على ذلك، هو الاهتمام الخاص الذي أبداه علماء السياسة فيما يمكن تسميته "ماكنة الدولة" أي جهاز وعمليات التشريع، والإدارة والتنظيم القضائي – بدراستها معزولة بعض الشيء عن الإطار الإجتماعي[1] ولهذا فإن "ماكس فيبر Max Weber يذهب إلى أن كل القضايا التي يتناولها علماء الاجتماع قديما وحديثا في نهاية المطاف ودون استثناء لابد أن تتأثر بالأحداث السياسية، حتى وإن كانت هذه الأحداث سطحية، ومن ثم فإن هذا الخط النقدي فضلا عن طبيعة علم السياسة في حد ذاتها، يعكسان صعوبة التعايش مع مشروع إقامة علم اجتماعي.[2]

يضاف إلى ذلك أنه في القرن التاسع عشر أصبحت النظرية الاجتماعية أكثر ارتباطا بالمبادئ السياسية والحركات الاجتماعية التي تسعى لإحداث تغيرات اجتماعية أساسية في تنظيم المجتمع، من خلال دساتير الأمم الجديدة أو من خلال تحديد الدساتير القائمة، ذلك للوصول إلى نتائج اجتماعية معينة. ومن ثم أصبح للمنظرين الإجتماعيين اهتماما وقناعة بأثر المشكلات السياسية على القضايا الاجتماعية التي تشغلهم، هذا فضلا عن أن النظريات الاجتماعية ذاتها أخذت منحنى جديد عند النظر إليها كأساس هام وضروري للمبادئ السياسية يتيح عوامل هامة توجد برامج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية.[3]

فأدرك علماء[4] السياسة والاجتماع والأنثربولوجيا في الوقت الحاضر، أن الإكتفاء بتحليل النصوص الدستورية والقانونية لا يعطي فكرة سليمة عن سير نظام الحكم في المجتمع ومدى أدائه لوظائفه، ولذلك اتجهوا إلى التحليل الكلي Macro- Analyse وتخلوا

[1] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ص 8.
[2] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 11.
[3] إيمان شومان، نفس المرجع، ص 27.
[4] محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 7.

عن التحليـل الجـزئي Micro- Analyse ذلـك أن التحليـل الكلي للمجتمعـات السياسـية ولبناءات السلطة فيها، يساهم بدون شك في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع السياسي ومن ثم المسـاهمة في تفسير طبيعـة البنـاء السياسـي للمجتمـع والدولـة. فمن ناحيـة علم السياسـة، سياسة من؟ لا شك أنها سياسة الناس، هؤلاء الناس يعيشون في مجتمع ويمارسـون من خلال إطار اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد والجماعات سواء بالشقاق أو بالإتفاق على مصـلحة فرديـة أو جماعية، ومن ثم وببساطة فمن الأولى أن يقوم علم المجتمع بدراسـة سياسـة هـؤلاء الـذين يدرسهم، والتي تعتبر عندئذ، فرعا من فروع هذا العلم ذاته، علم المجتمع – فعلم السياسـة إذا مـا قيس بعلم الاجتمـاع السياسـي حيث يقتصـر علم السياسـة اهتمامـه على دراسـة الظـواهر السياسية بمعزل عن الظواهر الاجتماعي الأخرى، وهو أمر لا يتطابق مع مقتضـيات المنهج العلمي التحليلي الموضـوعي في مجـال الظـواهر الاجتماعيـة الـتي تعـني حتميـة النظـر إلى الظواهر السياسية باعتبارها ظواهر ترتبط بالمجتمع وتتداخل مع غيرها من الظواهر فيه.[1]

"لم يظهـر علم الاجتمـاع السياسي[2] كعلم مسـتقل عن حقـل الاجتمـاع وحقـل العلـوم السياسية إلا خلال الأربعينيات من هذا القرن وذلك لحاجة المجتمع إليه بعد اختلاط الظـواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعقد أسـباب الحـوادث السياسـية والآثـار الـتي ترتكبهـا هـذه الحوادث على الإنسان في المجتمـع. عن علم الاجتمـاع السياسـي يـدرس الظـواهر السياسـية دراسـة تعتمـد على خلفيـة بنـاء الاجتمـاعي طالمـا ان المؤسسـات السياسـية هي جـزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية وأن الفعاليات والنشاطات السياسية تترك آثارها الفاعليـة على جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع بحيث تتغير هذه من نمط لآخر خلال فترة زمنية محدودة وتؤثر بدرجة متفاوتة على المؤسسات السياسية الفاعلة.

في العديد[3] من أعمال ماكس فيبر لا يمكن التفريق فيمـا بين مـا هـو اجتمـاعي ومـا هـو سياسي أوبين ما هو قبيل المقابلة بين العلم والإيديولوجيا. وهذا يوحي بالطبع بأنه عنـد كتابـة مثل هذه التعليقات فإن المغزى السياسي للنظرية الاجتماعية يكشـف عن نفسـه، ومن ثم قبيـل الخطأ أن نظن أن هناك انفصـال راديكالي بين التعليق والنظرية.

---

[1] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 47.

[2] إحسان محمد الحسن، "علم الاجتماع السياسي" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 13.

[3] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 17.

نستنتج مما سبق أن النظرية الاجتماعية والممارسة السياسية يسيران معا فأصبحت (النظرية الاجتماعية)[1] أكثر ارتباطا بالمبادئ السياسية والحركات الاجتماعية التي تسعى لإحداث تغييرات اجتماعية أساسية في تنظيم المجتمع، من خلال دساتير الأمم الجديدة او من خلال تجديد الدساتير القائمة، وذلك للوصول إلى نتائج اجتماعية معينة. ومن ثم أصبح المنظرين الإجتماعيين أكثر اهتماما وقناعة بأثر المشكلات السياسية على القضايا الاجتماعية التي تشغلهم، هذا فضلا عن أن النظريات الاجتماعية ذاتها أخذت منحنى جديدا عند النظر إليها كأساس هام وضروري للمبادئ السياسية يتيح عوامل هامة توجد برامج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية.

وعليه نستخلص مجددا أن موضوع علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة[2] العلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي ومن ثم العلاقة بين البنى السياسية والبنى الاجتماعية. وهو إذ يسعى إلى تحقيق هذا الهدف، فإنه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما فهما ملائما في ضوء تحليل بناهما الداخلية وإنما لابد أن يتم ربطهما بالنظم الاجتماعية والعلاقات الإجتماعية والثقافية.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن علم السياسة قد بدا كدراسة مستقلة للنظام السياسي مهتما في البداية بالجوانب الصورية لهذه النظم محولا اهتمامه بعد ذلك على دراسة السلوك السياسي وتحت تأثير انتقادات من خارج التخصص وداخله وتحت تأثير الإهتمامات السوسيولوجية بدراسة السياسة، اتجه علم السياسة نحو الاهتمام بموضوعات أقرب إلى موضوعات علم الاجتماع السياسي بينما اتجه هذا الأخير نحو دراسة موضوعات كانت وما تزال محور اهتمام علماء السياسة. وهكذا اقترب العلمان إلى الحد الذي يصعب فيه الفصل بينهما[3]. يصادف الباحث الذي يتصدى لتعريف علم الاجتماع السياسي[4] مشكلة العلاقة بينه وبين السياسة أوالعلم السياسي، فكثير من الباحثين يؤكد وجود اختلاف بين هذين الفرعين، وبعضهم الآخر يحاول التقريب بينهما ذاهبا إلى أن تطور العلمين وإسهاماتهما النظرية والإمبريقية، أدى إلى التقريب بينهما بحيث أصبحا يقفان على أرض واحدة تقريبا. كما

[1] إيمان شومان، نفس المرجع، ص 13.
[2] احمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 180.
[3] أحمد زايد، مرجع السابق، ص 170.
[4] أحمد زايد، نفس المرجع، ص 110.

يصادف الباحث مشكلة أخرى تتعلق بالإختلاف بين علماء الاجتماع أنفسهم على تعريف هذا العلم ومجالاته.

تعاني الدراسات الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، من مشكلة التحديد للمصطلحات والتعريف لها. فعلم الاجتماع السياسي تنوعت مفهوماته، وتعددت تعريفاته، منها ما هو جامع ومتفق عليه ومنها ما هو مختلف. في ضوء هذا كله عملنا بالتعريف الموحد له، على أنه [1] ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدرس العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي والأنساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها على النسق السياسي التحتي، فذلك هو أول ما يعني به، لا على النسق الإجتماعي ككل الذي يمثل محور اهتمام عالم الاجتماع يؤكد ميكيافيلي في تعريفه للسياسة على أنها "القوة".

قد تجسد هذا المعنى في كتابات توم بوتومور [2] على أن علم الاجتماع السياسي يعني بدراسة القوة أو القدرة في إطارها الاجتماعي ومعنى القدرة هنا قدرة فرد أو فئة اجتماعية على انتهاج سبيل في العمل (على اتخاذ وتنفيذ القرارات وبشكل أوسع، تحديد جدول العمل لصنع القرارات) إذا اقتضت الضرورة ضد مصالح، بل وضد معارضة الأفراد والفئات الأخرى. كما أكد "ماكس فيبر" على مفهوم القوة واقتسامها وتوزيعها بين الدول وبين الجماعات داخل الدولة[3] وبشكل عام يسود مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم القوة لدى غالبية الكتاب السياسيين والإجتماعيين فهو من وجهة نظرهم، علم الحكم والسلطة في جميع المجتمعات الإنسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط. ويرتبط هذا العلم بالتمييز بين الحكام والمحكومين، ففي كل جماعة إنسانية مهما كبرت أو صغرت الثابت منها والمؤقت وجد من يأمر ومن يطيع، ومن يتخذ القرارات ومن يخضع لها[4] ويأخذ الكثيرون من الكتاب المعاصرين بهذا التعريف لعلم الاجتماع السياسي (علم القوة)، ومنهم "ريمون آرون" و"جورج فيدل G. VEDEL" و"جورج بيردو" و"موريس دوفرجيه". والقوة كما يبين التاريخ تعطي في جميع المجتمعات الإنسانية وحتى في مجتمع الحيوان لمن يملكونها مكاسبا

---

[1] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 30.

[2] توم بوتمور، المرجع السابق، ص 7.

[3] Max Weber . M. Politics as a vocation, in From Max Weber: Essays in sociology translated and edited by H.H Gerth and C. London, 1948, P. 78.

[4] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 50.

وامتيازات فهي تعكي الشرف والهيبة واللذة. وعندئذ تصبح القوة موضوعا للقتال والصراع فهي تؤدي إلى المواجهة بين من يتصارعون من أجل منصب رسمي أو مكسب شخصي[1]. ومن هنا تتضح بعض الأبعاد الدالة على أن المسألة السياسية المركزية هي إذن مسألة تنظيم القهر. وهي تعمل من خلال نزعة لتهميش العنف الجسدي، وإقامة نظام حقوقي فعلي، إن هناك منظومة أوامر تشكل موضوعا لعمل سياسي دائم يهدف لتبرير الشرعية، ويرتكز طابعه الفعلي، في الوقت نفسه على احتكار القهر لحساب الحكومات، وبناء عليه، وإلى جانب علم الاقتصاد وعلم الاجتماع يرى علم السياسة إذن تصاعد موضوع خاص يكونه كعلم اجتماعي بنصيب كامل[2] وفي هذا الفضاء السوسيولوجي السياسي هناك مفهومان يتصارعان حول الإستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة والثاني يدعي أنه علم القوة بالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين "موريس دوفرجيه" و"جورج بيردو" وميلهما للمفهوم الثاني إلا أن المفهوم الأول ما يزال مناصروه حتى اليوم[3] وقد أكد المعنى الثاني بوضوح عبد الهادي الجوهري[4] على أن موضوع القوة السياسية يمثل أحد موضوعات البحث في علم الاجتماع السياسي ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منه: تعريف القوة السياسية، وطبيعتها ووجهيها والمداخل المختلفة لدراستها ثم ما هي مصادرها وتوزيعها في المجتمع والعلاقة بين القوة السياسية والتنظيم السياسي وصنع القرار وغير ذلك من الجوانب التي تتعلق بمثل هذا الموضوع.

ولذلك يمكن القول في نهاية المطاف أن علم الاجتماع السياسي[5] عند علماء السياسة والاجتماع في الفكر الحديث هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الإجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التغيير في توزع القوة.

وقد أولى كثير من الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي اهتماما كبيرا بمسألة الدولة، فإنها وكل ما يشابهها من نظم الحكم، تقيم نموذجا رئيسيا للتنظيم السياسي. ولا يهم

---

[1] إيمان شومان، نفس المرجع، ص 51.

[2] فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2006، ص 18.

[3] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 49.

[4] عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 29.

[5] إيمان شومان، المرجع السابق، ص 52.

عـالم الاجتمـاع ان يـدرس الخصـائص الرسـمية للحكم، وإنمـا يهمـه في المقـام الأول دراسـة العلاقــات من الدولــة كبــؤرة مركزيــة للقــوة إلى تنظيم الحيــاة الاجتماعيــة الســائدة في المجتمع[1]وخلاصة القول أن موضـوع الدولة[2] يعتـبر الموضـوع المركـزي في علم الاجتمـاع السياسي، فليس هناك من شك اليوم في الصدارة التي تحتلهـا الدولـة باعتبارهـا الإطـار الـذي يتم فيه النشاط السياسي، فالحياة السياسية تتسم بتمركـز السـلطات في أجهـزة الدولـة، وهكـذا يظهر علم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يدرس الدولة ومؤسسـاتها، إن هـذه الأهميـة التي تحتلها الدولة في علم الاجتماع السياسي أدت بالبعض مثل "لابينيدوفيلنوف La Bigne لابيني دوفيلنوف Devilleneuve أن يقـترح مصـطلح علم الدولـة (Statologie) لإعتقـاده بأنه أكثر دقة من علم السياسة.

أورد "روبرت داهل R. Dahl" أفكـاره الرئيسـية حـول هـذا الجـانب في كتابـه حـول (التحليـل السياسـي الحـديث) أن ظهـور الأفكـار السياسـية حـول موضـوع الدولـة وعلاقتهـا بالمجتمع ابس وليد العصر الحديث أو المعاصر، وليس وليد الثورة الفرنسية وعصر التنوير، بـل نجـد الاهتمـام بموضـوع الدولـة منـد عصـر الحضـارة اليونانيـة الإغريقيـة، فأرسـطو وأفلاطون ومن خلال كتابيهمـا (علم السياسـة والجمهوريـة) تعرضـا إلى العديـد من الأفكـار الرئيسية التي ما زالت تجد صداها في وقتنا الحالي.[3]

وترسـخت فكـرة الدولـة في دراسـات علم الاجتمـاع السياسـي مـع إسـهامات "مـوريس دوفيرجيه"[4] في كتابه (علم الاجتماع السياسي)، فيعمق هذا المفهوم على أنه الأقـدم والأقـرب إلى الحس العام في آن واحد. ويمكن ارجاعه إلى أن أرسطو الذي كـانت السياسـة بالنسـبة لـه تعني دراسة حكومة مدنية (La cité Polis) التي كانت تشـكل في حينـه الدولـة. دعم هـذا المفهوم تطور الدولة – الأمة، والمعاجم تستند إليه بصـورة عامـة، إذا كـان "Littré" يعطي ثمانية تعاريف لكلمة "سياسة" إن التعريف الـذي يتعلـق بالسياسـة المعتـبرة علمـا هـو الآتي:

---

[1] إيمان شومان، نفس المرجع، ص 45.

[2] جان بيار كوت وجان بيار مونيي، المرجع السابق، ص 11.

[3] روبرت داهل، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبوزيد، القاهرة، مركـز الأهـرام للترجمـة والنشـر 1993. مذكور في كتاب عبد العالي دبلة: الدولة، رؤية سوسيولوجية، دار الفجر والنشر والتوزيع، 2004، ص 11.

[4] موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة سليم حداد، دار النشـر/ المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشـر والتوزيع، 2001، ص 19.

"علم حكم الدولة". ويقول معجم الأكاديمية الفرنسية: "هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع دول أخرى."

وخلاصة القول يظهر علم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يدرس الدولة ومؤسساتها، على أن يبقى على فكرة السيادة الملازمة لها تحديد مقوماتها الفلسفية والأخلاقية والقانونية.[1]

ومن المجالات التي اهتم بها علم الاجتماع السياسي قضية السلوك[2]: إذ أن التحليل السياسي الصحيح لا يجب أن يقتصر على دراسة القواعد والنصوص الدستورية والقانونية، وإنما يجب الاهتمام بملاحظة واستقرار الإستجابات الفعلية للجماهير والجماعات المختلفة التي تشنأ عن تفاعلهم مع هذه القواعد والنصوص، في حياتهم اليومية وعلاقاتهم المتبادلة.

وحتى لو ذهبنا إلى القول مع القائلين أن التحليل الصوري الذي يقدمه علماء السياسة من خلال اتجاههم النظامي يفهم الدولة ككيان معنوي له شخصيته المستقلة عما اجتماعي، إلا أن مثل هذا المنهج في حد ذاته يفرغ الدولة من تاريخا ومن مضمونها الاجتماعي والثقافي. مما أدى إلى ظهور المدرسة السلوكية، فابتعدت هذه الأخيرة عن الإتجاه الصوري التي تبنته المدرسة النظامية، ونحت منحنا منهجيا يركز على السلوك السياسي الظاهر، معتقدة بأن المنحى الإمبريقي الذي يمثل جوهر المنهج العلمي، هو أنسب الطرق لفهم النشاط السياسي، ولذلك فقد اهتمت هذه المدرسة أيضا بدراسة الأفعال السياسية الفعلية التي يمارسها الناس، ودراسة الإتجاهات والمعاني الكامنة خلف السلوك السياسي وخلف التنظيمات السياسية. ويتحقق ذلك من خلال استخدام أدوات وتقنيات البحث الأمبريقي في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها[3] وقد تبلور هذا الإلتقاء والتلازم عند الحركة السلوكية في الدراسات السياسية حيث أكدت على اهتمامها بالدولة والمجتمع معا ولا نستطيع أن يهمل أي منهما، إذ أن السلوك السياسي هو المقام الأول سلوك اجتماعي يواجه في كل دقيقة موقفا يبحث عن مخرج يخلص به مسار القوى المتدفقة[4] ويمكن القول أخيرا أن الإتجاه السلوكي أصبح يمثل مدخلا محددا للبحث في ميدان السياسة فهو يشير إلى الاهتمام العلمي الإمبريقي بالممارسات السياسية

[1] جان بيار كوت وجان بيار مونيي، المرجع السابق، ص 11.
[2] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 44.
[3] أحمد زايد، المرجع السابق، ص 130.
[4] إيمان شومان ، المرجع السابق، ص 22.

الفرديــة والجماعيــة، ومحاولــة التعــرف عليهــا في الواقــع الفعلي واســتخلاص المبــادئ والتعميمات بعد دراستها دراسة موضوعية.[1]

**بعض المناهج والتقنيات في علم الاجتماع السياسي:**

المعرفة السياسية هي معرفة علمية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظـواهر كما هي في الواقع وليس كما يجب أن تكـون، والتعـرف على أسـبابها، وعلى العلاقـة القائمـة بينها، والتحقق من صـحة هـذه المعرفـة بالتجربـة المنضـبطة، فالمعرفـة العلميـة تعتمـد على الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشمولية، من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظـواهر[2] وذلـك باسـتخدام تقنيـات ومنـاهج علميـة: كسـبر الآراء، والمقابلـة، والإسـتقراء، والمنهج المقارن، والتاريخي والوصـفي إلخ ... من الأدوات والطـرق المعمـول بهـا في حقـل العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي خاصة مما أدى بها إلى قفزة ابسـتمولوجية مهـدت إليها الطريق لتسليط الضوء على الظاهرة المدروسة وضبط متغيراتهـا لتحقيـق الموضـوعية واكتسـاب الحقيقـة العلميـة. ومن المسـلم بـه علميـا أنـه لا توجـد تقنيـة أو منهج واحـد في علم الاجتماع السياسي وإنما مناهج متعددة. فكأن دراسة السياسة تحتـاج إلى اسـتراتيجية منهجيـة خاصـة، إذ من الأفضل أن نستعين بأكثر من طريقة واحدة في البحوث السياسية. وليس معنى ذلك أننا سنبحث ونفسر الجوانب المختلفة للحياة السياسية في ضوء إطارات مرجعيـة متباينـة وغير مترابطة كالإطارات الإقتصادية، الاجتماعية والجغرافيا والبيولوجية، وإنما يتعين لكي نفهم السياسـة فهمـا حقيقيـا أن نسـتخدم أدوات مختلفـة للدراسـة والتحليـل، ونحقـق التوافـق والتكامل بينهما بصورة تخـدم هـدفا محـددا[3]. وفي ذلـك وبمـا أن طبيعـة الموضـوع هي الـتي تفرض نوعية المنهج، كما يؤكد ذلك فلاسفة العلوم، فإن المنتظر أن يختلف منهجـا في البحث هنا عن منهجنا هناك، والمنهج طريقة في البحث، ومبادئ تلتزم خلاله، (= التزام توظف فيـه الطريقة (= الاستقرار، الإستنتاج، المقارنة ... الخ) والمبادئ ( = التزام الموضوعية، اعتبار العلاقات السببية ... الخ) ولا تتغير بتغيير الموضوعات. أما المفاهيم، وفي المعاني الكلية التي يتم بها تحويل موضوع البحث عن مواد خام خالية من المعنى والمعقولية إلى معان وعلاقات

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 45.
[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني: الأسس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 101.
[3] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 466.

لها معوليتها، فهي التي تختلف باختلاف الموضوعات. ولم كانت "السياسة" تختلف بالطبيعة والنوع عن "المعرفة"! فإن الجهاز المفاهيمي الذي يصلح لدراسة الواحدة منها لا يصلح بالضرورة لدراسة الأخرى.[1]

وبالإضافة إلى طبيعة الموضوع كما أشرنا أعلاه، لا نستطيع فهم علم الاجتماع السياسي دون دراسة وفهم علم الإجتماع وعلوم السياسة وعلم النفس وعلم الأخلاق، حيث أن هذه العلوم الأربعة تزود العالم الاجتماعي السياسي بالمادة الأساسية التي يعتمد عليها موضوعه العلمي واختصاصه الأكاديمي. كما انه يعتمد على هذه العلوم في الحصول على مصطلحاتها العلمية التي يستعملها في بناء فرضياته ونظرياته وأحكامه وقوانينه الكونية الشمولية. إضافة إلى أن العالم الاجتماعي السياسي يستعمل نفس الطرق المنهجية والعلمية التي تستعملها هذه العلوم في جمع مادتها ومعلوماتها وتضيف حقائقها وبديهياتها كطريقة المقارنة والطريقة التاريخية والطريقة البنائية الوظيفية وطريقة المسح الميداني[2] وعليه يمكن القول بأن الإستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية ليمثل مطلبا حيويا. والمنهج هو طريقة للبحث بهدف الوصول إلى نتائج محددة.

وعند دراسة ظاهرة سياسية، يجب أن يوضح تمام المنهج المستخدم، وهذا بدوره هو الذي يمكن الآخرين من تتبع الخطوات التي سارت عليها الدراسة بصورة تجعل في وسعهم التحقق من صدق نتائجها وصحة تعميماتها[3] نخلص من هذا العرض أنه على الرغم من ان كل منهج من المناهج له ميدانه أو مجال محدد للإستخدام إلا أن البحث الجاد للظواهر السياسية قد يتطلب الإستعانة بهذه المناهج في شمولها في الإطار المنهجي العام الذي تطور عن النظرية الواقعية المفسرة لتفاعل القوى السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى[4] فإذا كان المنهج هو أداة لتحقيق الموضوعية والوصول إلى الحقيقة العلمية ورغم الأسس العلمية[5] للبحث السياسي، إلا أن الباحث في هذا المجال تواجهه صعوبات كثيرة من بينها عدم إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات الكاملة، وصعوبة اصطناع ظروف

[1] محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ص 8.
[2] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 17.
[3] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 466.
[4] محمد علي محمد، نفس المرجع، ص 488.
[5] قحطان أحمد سليمان الحمداني، المرجع السابق، ص 103.

تجريبية ملائمة للدراسات السياسية، وتعذر استخدام الناس كأدوات، وعدم وجود قياسات كمية محكمة، إلا في حالات محددة كالمنظمات السياسية والآراء في الأحزاب السياسية وأعضائها، وأصوات الناخبين، وصعوبة استيعاب جميع الأشخاص الذين كان لهم تأثير على العملية السياسية، وصعوبة الإلمام بكل القرارات التي اتخذوها في جلسات مغلقة داخل أو خارج نطاق الحكومة ولم يتم تسجيلها.

هناك حقيقة منهجية يجب ذكرها في هذا المقام وهي تعدد وتنوع تقنيات ومناهج البحث في علم الاجتماع السياسي وذلك وفقا لأغراض ومصالح الباحث من جهة وطبيعة الموضوع والتساؤلات حوله من جهة أخرى. ومن المناهج المعمول بها في هذا الحقل المعرفي نذكر ما يسمى بنظرية العامل وهي التي تدرس تأثير الاقتصاد والثقافة وغيرهما من العوامل على العملية السياسية. ولدينا التحليل التبياني للتجمعات المحلية (الطبقة، والأمة، والجماعة الاجتماعية) والأدوار المختلفة لكل منها في الحياة السياسية. ولدينا التحليل البنائي الوظيفي الذي يركز على وظائف النظم السياسية والمنظمات (الدولة، الحزب، والنظام السياسي) وتحليل الأنساق الأكبر والبناءات السياسية الصغرى، وتحليل "التكوينات مثل دراسة الإدارة السياسية والقيادة الاجتماعية وتحليل الاتصالات أي دراسة التفاعل بين عناصر العملية السياسية، وتحليل ارتباط القوى كعامل مؤثر في شكل العلاقات السياسية وبخاصة على المستوى الدولي. وتحليل الديناميات السياسية، والتحليل المقارن للأنظمة السياسية، ومناهج التخطيط والتقويم السياسي.[1]

لقد وظف الدارسون في علم الاجتماع السياسي عدد منها: كاستطلاع الرأي العام الذي يشكل مصدرا هاما للمعلومات ليس فقط من اجل التعرف على تفصيلات السكان إزاء قضايا الساعة، أو القادة السياسيين من المقام الأول، وإنما أيضا من اجل الإحاطة بشكل أفضل بالوقائع، وأشكال السلوك انطلاقا مما يعلنه الأفراد المستجوبون. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار نفس الأسئلة، على فترات منظمة، يسمح بإقامة "مقاييس الرأي" وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالشخصيات الرئيسية، تطور شعبيتها، أو حظوظ فوزها في المستقبل.[2]

[1] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 477.
[2] فليب برو، المرجع السابق، ص 531.

وكذلك توظيف المنهج المقارن لإبراز أوجه الشبه والإختلاف وكـذلك البرهنــة على أن ظاهرة ما هي سبب الأخرى، وهي تتجلى في مقارنــة الحـالات الـتي كـانت حاضـرة فيهـا أو غائبـة عنهـا، وفي آن واحـد... لكن مـا يجب القيـام بـه إنمـا هـو المقارنـة ليس بين متغـيرات معزولة، وإنما بين سلاسل متغيرات متكونـة بشـكل منتظم، وترتبـط حـدودها بعضـها بعض بتدرج متواصل بقدر الإمكان وتكون علاوة على ذلك، ذات امتداد كاف.[1]

وينطوي التحليل المقارن بين الأنظمة السياسية، وأجهزة الدولة ومنظماتها سوف يطور معرفتنا، ويكشف عن الأنماط العامـة للحيـاة السياسـية. ولا يسـتخدم المنهج المقـارن بطريقـة آليـة، وغنمـا يتم تدعيمـه بـالبحث الإمـبريقي والبحث التـاريخي، فالمجتمعـات تمثـل مراحـل متباينة للتطور[2] فالعالم الاجتماعي السياسي يهتم بوصف وشرح ومقارنة المؤسسات السياسة في المجتمــع من حيث هياكلهــا البنيويــة ووظائفهــا وأيولوجيتهــا وعلاقتهــا بالمؤسســات والمنظمات الاجتماعية الأخرى. ويدرس أسباب ونتائج سكونها وتحولها ويربـط بينهـا وبين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة، ويحلل العلاقة بين طبيعة السلطة وطبيعة القيـادة التي تحكم المجتمع.[3]

وهناك أيضا المنهج الإحصائي وفيه يبدأ الباحث السياسي بتجميع الحقـائق والمعلومـات ثم يقوم بجدولتها ووضعها في رسوم بيانية وتستخدم هذه الطريقـة في الموضـوعات المتعلقـة بالرأي العام والانتخابـات والتصـويت وفي قيـاس الأوضـاع السياسـية لتبـاين مـدى اسـتقرار النظام السياسي[4] وكـذلك المنهج التـاريخي وتفـترض هـذه الطريقـة بـأن العـالم الاجتمـاعي لا يستطيع دراسة وفهم وتحليل النظم السياسية والسلوك السياسي والظواهر السياسـية الـتي تقـع في المجتمـع في الفـترة الحاضـرة دون دراسـة تاريخيـة مفصـلة طالمـا أن النظم والظـواهر السياسية المعاصرة ما هي إلا وليدة التحولات التاريخية التي طرأت عليهـا فغيرتهـا وجعلتهـا تتمـيز بصـفاتها الحاضـرة الـتي نشـعر بهـا الآن[5] ويهـدف هـذا المنهج إلى تحليـل الأحـداث والكشف عن العوامل التي أدت إليها ثم النتائج التي توصلت إليها، ففي ضوء ذلك اهتم علماء

---

[1] اميل دوركهايم، قواعد المنهج السوسيولوجي، مذكور في كتاب: فليب: علم الاجتماع السياسـي، المرجـع السـابق، ص 528.

[2] محمد علي، المرجع السابق، ص 482.

[3] إحسان محمد إحسان، المرجع السابق، ص 20.

[4] محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في عمل السياسة، عمان، دار زهران، 2009، ص 83.

[5] إحسان محمد إحسان، المرجع السابق، ص 20.

القرن التاسع عشر بدراسة التاريخ من أجل تتبع خطوط التطور، واكتشاف الأصول التي نبعت عنها النظم الاجتماعية الحديثة ويعني علماء السياسة بتلك الدراسات التي اهتمت بتتبع تطور النظم القانونية، ونماذج السلطة والحكومة والفلسفات السياسية وعلاقة الصراعات السياسية بالتطورات الاجتماعية الأخرى[1].

وتوظف الدراسات الاجتماعية السياسية المنهج الإستقراري أوالإستنتاجي ويعتبر أرسطو من رواده الأوائل حيث أوجد علاقة منطقية بين الفرضية الرئيسية والفرضية الفرعية حيث تكون الأولى ثابتة والثانية ملحقة ومرتبطة بها والعلاقة المنطقية تؤدي بينهما إلى نتيجة حتمية مسلم بها. وكذلك المنهج البنيوي والوظيفي أي تحليل الواقع الاجتماعي باعتباره وحدة كلية تتفاعل داخلها الوظائف والأدوار للبناء الاجتماعي، ومن أهم رواده كل من "تالكوت بارسونز" و"ميرتون". وكذلك "ماكس فيبر" وغيرهم من المفكرين في تحديد مفهوم البنية الاجتماعية أمثال "جورج جيرفيتش" و"دوسوسير" Gurvitch وF de Saussure.

يعتبر المنهج الوصفي إحدى الطرق التي تستخدمها العلوم السياسية في دراستها، بعد جمع المعلومات الكافية يقوم الباحث بوصف الظاهرة لإبراز الخصائص والأسباب التي أدت إلى حدوثها ثم الوصول إلى نتائج وصفية في شأنها. وكثيرا ما يتم استخدام المنهج السلوكي، أصبح يمثل كما ذكرنا أعلاه مدخلا محدد للبحث في العلوم السياسية، يتسم بأربعة سمات رئيسية هي الإعتماد على الإجراءات الإمبريقية الخاصة بالملاحظة الموضوعية للسلوك السياسي، والاهتمام بالأفراد والجماعات بوصفهم الموضوع الحقيقي للبحث، واستخدام إطارات تصورية تعبر عن الإلتقاء والتعاون الداخلي بين العلوم الاجتماعية، والإلتزام بقواعد المنهج العلمي فيما يتعلق بالتفسير والتنبؤ[2] ومن ثم فهم الظاهرة السلوكية وتفسيرها والتنبؤ بشأنها. وكذلك دراسة الحالة وتعتبر من الطرق المعمول بها كثيرا في مجال علم الاجتماع السياسي لإستقصاء تفاصيل معينة، وطريقة المقابلة... الخ وتقنيات أخرى مألوفة ومعمول بها في البحوث الاجتماعية. وخلاصة مقالنا هذا هو أن غالبية هذه المناهج والتقنيات البحثية في علم الاجتماع السياسي مستعارة من علوم اجتماعية أخرى.

---

[1] محمد علي، المرجع السابق، ص 469.

[2] محمد علي محمد، المرجع السابق ص 45.

إن البحث السياسي هو بالضرورة بحث اجتماعي ذلك فإن المسح الميداني يعتبر من أهم الطرق لقياس السلوك السياسي. هو عبارة عن طريقة أو أسلوب يقصد تصوير مشكلة معينة، أوموقف معين وكذلك لكشف أبعاد هذه المشكلة عن طريق جمع البيانات بأدوات منظمة سواء من جمهور أو عينة... وهناك تصنيفات متعددة توضح أنواع المسوح الاجتماعية، فقد يذهب البعض إلى تقسيم المسوح على أساس مجالها، وقد يذهب البعض الآخر إلى تقسيمها حسب مدى التعمق الذي تبغيه في دراسة الظاهرة، أو حسب جمهور البحث الذي تجرى عليه الدراسة[1]. فطريقة المسح الميداني التي يستعملها علم الاجتماع السياسي في جمع حقائقه وبياناته هي من أكثر الطرق المنهجية شيوعا وحداثة وأغلبها دقة وعلمية وهي من اهم الطرق العلمية التي يستعملها علماء الاجتماع السياسي خصوصا إذا عززت هذه الطريقة نتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني الذي يقوم به العالم الاجتماعي السياسي كالعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف التصويت السياسي والأسباب الاجتماعية للإنقسامات السياسية أو النتائج الاجتماعية والحضارية[2] وفي نفس السياق يمكن القول بأنه يكاد يصعب تمام دراسة مسائل السياسة إذا اكتفينا بالمستوى الخارجي أو السطحي، إذ يتعين أن يوجد نوع من التعمق في فهم هذه المسائل، لا يتحقق بدون اندماج الباحث ومعايشته للمجتمع السياسي.

ولهذا لا يستطيع دارس السياسة أن يعزل نفسه عن الموقف الذي يدرسه بصورة تمكنه من تطوير نظرة موضوعية.[3]فالمسح الميداني مقاربة ناجحة في دراسة أنماط السلوك السياسية المختلفة وخاصة إذا دعمت بنظرية المقاربة الميدانية المسماة بـ Grounded Theory De Barney Glaser Et Anselm Strauss (1967).

ومن التوصيات والإجراءات التي ترتكز عليها هذه المقاربة الميدانية: انفصال الباحث مؤقتا عن الإطار النظري والمرجعي المسبق، تفضيل التفاعل الداخلي الدائري بين جمع المعطيات وتحليلها بصفة دائمة ومستمرة ودائرية circulaire بين الإطار النظري

---

[1]غريب محمد سيد احمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 198.
[2]إحسان محمد إحسان، المرجع السابق، ص 30.
[3]محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص 463.

والميداني (الإستدلال الإستنباطي والإستقرائي)، فالإبتعاد مؤقتا عن النظريات الجاهزة والأفكار المسبقة يغذي البحث بنوع من الإبتكار innovation، فيحاول الباحث التنظير انطلاقا من ميدان الدراسة أي لإطار الإمبريقي للدراسة Empirique ومطابقته l'ajuster مع الإطار النظري، عليه ان يستمع للمعطيات الميدانية كما يؤكد عليه "قلازر وستروس". ما من شك أن المسح الميداني هي الطريقة المستعملة في أغلب وأشهر البحوث الاجتماعية والسياسية التي تتميز بالطابع العلمي والموضوعي المتناهية في الطرح والتحليل والإستنتاج. فالبحوث المتعلقة بوصف، تركيب ووظائف الأحزاب السياسية وما فيه من منبهات ونشاطات وعوامل ثابتة ومتغيرة، والبحوث الرامية إلى قياس وتخمين الآراء والمواقف والإنطباعات والإتجهات السياسية للأفراد والجماعات في بحوث تستعين بطريقة المسح الميداني[1] التي تعد اليوم مطلبا ملحا ومهما في مجال العلوم الاجتماعية السياسية في تحليل وتفسير البيانات[2]. يسعى الباحث السياسي إلى ربط الوقائع التي اكتشفها خلال البحث بالأفكار التي أوحت إليه أصلا بموضوع الدراسة، ويشمل ذلك إقامة علاقة متبادلة بين متغيرات البحث من اجل اكتشاف العلاقة المهمة التي توجد فيها.

## 4. الخطاب السياسي المكتوب ومستويات التحليل فيه:

يعد التحليل النقدي والألسني للخطاب عامة والسياسي خاصة من أهم البرامج الجامعية للباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية.

فتحليل النصوص السياسية في إطار ما يعرف باللسانيات الاجتماعية la socio-linguistique ومستويات تحليل الخطاب أمرا عاجلا لتخطي بعض الصعوبات في موضوع مناهج البحث في العلوم السياسية وذلك من خلال مجموعة من التوصيات والمبادئ العلمية لمستوياتها التحليلية الصوتي منها، والصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي ووسائل الإقناع وخصائص الأسلوب، والتسليم بأن المفاهيم السياسية مرآة عاكسة للحياة الاجتماعية وتفاعل حركي جدلي مستمر تجعل من الضروري التمعن في دلالات اللغة السياسية للنص وسماتها وعلاماتها وسياقاتها الإتصالية كجزء أساسي وجوهري من الحياة الاجتماعية. لقد

[1] إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 31.
[2] محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران، عمان، 2009، ص 84.

اشتهر بتناول وظائف اللغة، في البحث المعاصر، عدد من الباحثين اللسانيين المحدثين، ومنهم "جاكسون"[1] إذ كان منطلقه في تحديدها هو الإرتكاز على العناصر المكونة لعملية الإتصال، بدءا من المرسل، مرورا بترميز الرسالة، وإرسالها إلى الطرف الآخر عبر قناة، وحصر مكونات العملية التواصلية، من جهة نظره في ستة عناصر: المرسل وهو الطرف الأول من المرسل إلى المرسل إليه، السنن وهو مجموع العلامة التي تتشكل منها الرسالة وأخيرا الرسالة.

كل هذا أصبح أمرا كافيا للباحث في اللغة وما يرتبط بها، كما تؤكد على ذلك نورمان فاركلوف[2]. ومن أهم مجالات التحليل الألسني الجديدة - نسبيا-: التحليل النقدي للخطاب. بقدر نشأت هذه الدراسة رسميا في العام 1991، وهي تستخدم مصطلحات التحليل النصي لتربط بين بنية الخطاب والعلاقات السلطوية داخل المجتمع، ولتتناول كيفية تحقيق هذه العلاقات وتثبيتها، ومناهضتها، من خلال التفاعل الخطابي.

يتميز التحليل النقدي للخطاب بأنه يقيم جسرا بين مجالين: التحليل اللغوي للنص، والعلوم الاجتماعية، وبالتالي فهو يحلله باعتباره معطى يستند إليه في تعليلاته النظرية. لذلك يجدر بالباحثين العرب في مجال اللغويات والعلوم الاجتماعية الإطلاع على هذا التيار الفكري الرائد، الذي يجمع بين التحليل اللغوي للنص وتحليله الاجتماعي ويعتمد في معالجته البعد الاجتماعي للسمات اللغوية على نظريات فلسفية واجتماعية معاصرة، ومن أهم أعلامها "ميشال فوكو" Michel Foucoult و"بيار بورديو" Pierre Bourdieu و"يورغن هابرماس Jurgen Habermas.

وفي مجال الإتجاهات اللغوية ركز الدراسون على اتجاهين رئيسيين:

-الإتجاه الشكلي: اهتم بالنحو والتحليلي الصرفي أي دراسة النظام اللغوي.

-الإتجاه التواصلي: أي دراسة السياق التواصلي الإجتماعي الذي جسدته المناهج البنياوية.

---

[1] عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الولى، 2004، ص 12.

[2] نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب (التحليل النصي في البحث الاجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص 8، 9.

وفيه يقوم الباحث بتحليل مستويات اللغة وإبراز العلاقة بين هذه المستويات بدء من تحليل الصوت والتركيب والمستوى الدلالي. ولقد تجسد الشكل التواصلي في مناهج عدة كتحليل الخطاب والنحو الوظيفي واللسانيات وخاصة المنهج التداولي في دراسة الخطاب أو ما يعرف بالتحليل السيمائي والذي يتضمن بدوره النحو والتراكيب، التحليل الدلالي ثم التداولية.

السياسي، هو مفهوم الخطاب السياسي، هو مفهوم الخطاب عامة والسياسي خاصة مكوناته، مميزاته، أي (التحليل مضمون الإتصال) وأخيرا مستويات الخطاب الثقافي، الخطاب الصوتي، الخطاب السياسي، الخطاب التاريخي، الخطاب الاجتماعي، ولذلك ورد الخطاب بتعريفات متنوعة في هذه الميادين العديدة بوصفة فعلا، يجمع بين القول والعمل، فهذا من سماته الأصلية. وليس في هذا تشتت بقدر ما فيه من غنى وسعة في التصنيف.

وقد ورد لفظ الخطاب عند العرب قديما، كما ورد عند العبريين، مع درجات من التفاوت أو التقارب في معناه[1]. ويتوارد إلى الذهن معنيان للخطاب، الأول ملفوظ وموجه إلى الغير بإفهامه قصدا معينا ويقصد بالثاني الشكل اللغوي الذي يتجاوز الجملة. فالمفهوم الأول هو الأكثر شيوعا واستعمالا في البحوث المعاصرة. يحدد "نفسه"[2] الخطاب بمعناه الأكثر اتساعا بأنه كل تلفظ يفترض متكلما ومسمعا وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما.

أما الخطاب بوصفه ما يتجاوز الجملة، فهو المفهوم الغالب في الدراسات اللغوية وإن الخطاب والنص يبحثان في البناء والوظيفة لوحدات اللغة الكبرى، كما تطورا في نفس الوقت تقريبا. لذلك هناك من يعتبرها متطابقين، لكن لاشك في وجود فروق كبيرة بينهما على مستوى المفاهيم والمناهج والوظائف فالخطاب يركز على اللغة والمجتمع. بالإضافة إلى أن الخطاب متحرك ومتغير، وله جمهور وهدف وقصد معين، ويتشكل من النصوص والممارسات الاجتماعية.

لقد قامت دراسة الخطاب السياسي على نظريتين متقاربتين ومتداخلتين:

- النظرية التحليلية للخطاب.
- والنظرية الإتصالية.

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 34.
[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، نفس المرجع، ص 34.

تسعى الأولى إعطاء وصف صريح ومنظم للوحدات اللغوية ببعدها النصي والسياقي أي البنية الداخلية للنص والظروف الخارجية الإنتاجية – أما نظرية الإتصال تتعلق بالبلاغة والمناظرة وتهدد العلاقة القائمة بين الناس داخل نسق اجتماعي معين. وكما ذكرنا أعلاه ترتكز عملية التواصل في الخطاب على العناصر التالية: المرسل، الرسالة، القناة، الهدف والمرسل إليه، أو بعبارة أخرى: من يقول، ماذا يقول، وبأي وسيلة وما التأثير ولمن؟

قد يكون من الصعوبة بمكان تصور العملية السياسية بدون العملية الإتصالية أو تصور إتصال بدون السياسة، في أي مجتمع من المجتمعات المتقدمة أو النامية أو غيرها، علاقة جوهرية إلى الدرجة التي يصعب معها تصور أحدهما دون الآخر، أو قيامها بوظائف بمعزل عنه[1]. لقد اهتم علماء السياسة والإتصال والاجتماع السياسي بدراسة التفاعل بين الإتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، بل أنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية لإعتماد على نظريات الإتصال، فعلم السياسة، صعب أن يوجد دون الإتصال لأنه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة صانعة القرارات[2].

وبشكل عام فالإتصال في أبسط معاينه، تقوم أسسه على نقل أو استفتاء، أو تبادل المعلومات بين أطراف مؤثرة ومتأثرة، على نحو يقصد به ويترتب عليها تغيير في المواقف أو السلوك... فهو عملية ديناميكية يقوم بها الشخص لنقل رسالة ما، تحمل المعلومات والآراء أو الإتجاهات أو المشاعر إلى الآخرين لهدف ما، عن طريق الرموز، في طرف ما، بغض النظر عما قد يعترضها من تشويش[3].

**- مستويات التحليل فيه:**

هوما تم تخطيطه وإعدادهن إنه يتمتع بالسمات الكتابية. ويصدر عن رئيس الدولة أو قيادتها والوزراء ورجال الخطاب، موضوع الخطاب ثم الغرض أو الهدف منه.

---

[1] كمال الدين جعفر عباس، الإتصال السياسي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2004، ص 41.

[2] ذكره عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأوليات، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 20.

[3] كمال الدين جعفر عباس، المرجع السابق، ص 37.

مستوى الأصوات أي أصوات اللغة والمستوى الصرفي أي الصيغ اللغوية ومستوى النحو أي تنظيم الكلمات في جمل أو مجموعة كلامية، المستوى التركيبي، مستوى الدلالة، المستوى التداولي ثم وسائل الإقناع وخصائص الأسلوب.

**1. المستوى الصرفي:**

ويدرس مستوى الصيغ اللغوية: الأفعال وتعدادها بين نسب الفعال المضارعة والماضية والمستقبل والأمر وصيغ المجهول ومدلولاتها السياسية والاجتماعية وأوزانها المختلفة ومن الأفعال وما توحي على القدرة والتحكم والإرادة لدى المرسل ومنها ما توحي على دلالة المطاوعة، ومنها على التحول كذلك السماء وتعدادها وإبرازها دلالتها ومصادرها ومشتقاتها عند المرسل لإقناع المتلقي بحقائق ثباتها لأنها عادة ما تحمل دلالات الثبات والإستقرار. وعند تحليل هذه البيانات يضع الباحث جداول إحصائية: أفقيا المشتق (أي اسم الفاعل والمفعول وصفة المشابهة واسم التفضيل والزمان والمكان) وعموديا (العدد والنسب).

**2. المستوى التركيبي والدلالي:**

تنقسم فيه الجمل على أساس البناء الداخلي إلى جمل كبرى وجمل صغرى وتنقسم الجملة الكبرة بدورها إلى جمل بسيطة ومركبة وجمل تركيبية، وخلفية التحليل فيها إبراز وتفسير ميكانيزمات التواصل وآلياته. وعند تحليلنا لهذه المعطيات نضعها ثانية في جداول إحصائية لإبراز خصائصها البسيطة والمركبة والتركيبية في الخطاب السياسي ويحتوي الجدول عموديا على عدد الجمل والنسب وأفقيا على أنواعها من بسيطة ومركبة وتركيبية. ثم نقوم بقراءة هذه النسب وتفسيرها. فنسبة الجمل البسيطة مثلا عادة ما تعكس مستوى المتلقي (مجتمعات تسودها الأمية) أما المركبة منها تحمل أفكار متداخلة، ذات تراكيب متجانسة أو العطف والربط السياقي أما الجمل التركيبية عادة ما تحتوي على تركيب اسمان أو فعلان.

ومنها كذلك بتكرارها وللدلالة التقديرية لإقناع المتلقي والفعلية منها بتكرارها وإقناعاتها المؤكدة للدلالة على الحركة أي الأسلوب الإنشائي وخاصة الإخباري لإقناع المتلقي.

**المستوى الدلالي:**

أي تحليل معاني الكلمات والتراكيب من المرسل إلى المرسل إليه. وكذلك مراعاة شخصية المرسل وثقافته، واتجاهاته السياسية وكذلك الظروف الاجتماعية والسياسية للخطاب.

لقد أكدت الدراسات اللسانية في نسبة الخطاب على شكلين منها: الأجنبية الدلالية الكبرى وهي المضامين التي تربط بين التراكيب والألفاظ والأجنبية والدلالة الصغرى وهي المفردات ومعاينتها المختلفة ومستويات الجنبية فيها وهذا حسب مفردات كل خطاب سياسي (عينة) أي تكراراتها الخاصة والعامة لإقناع المتلقي.

**المستوى التداولي:**

ويهدف إلى دراسة علاقة الإشارة والرمز اللغوي بمن يستخدمها، وتحقيق عملية التوصل بين المرسل والمتلقي لإقناعه والتأثير عليه، وتحقيق في الحسبان عند تحليل الخطاب دراسة السياق، وينقسم هذا الأخير بدوره إلى سياق خارجي وسياق داخلي الوسائل الإقناعية، وهي البراهين التي يرتكز عليها المرسل لإقناع أدلة داخل الخطاب كاللغة والأفكار والأسلوب ورفي السياق اللغوي للخطاب يجمع المرسل بين الإثنين.

**خصائص الأسلوب :**

يتميز أسلوب المرسل بالخصائص التالية التكرار ويقصد به تكرار اللفظ والترادف لإثارة المتلقي في العملية التواصلية بالخلفية التأكيد استخدامه جمل بسيطة والربط بينها بأسلوب واضح يستوفي الفكر ويشرح شرحا مفصلا، كذلك استخدام اللغة التصويرية إذا أوجب ذلك، توظيف اللغة الحية المعاصرة المتماشية مع زمان الخطاب، مراعاة التناسب بين الألفاظ والتراكيب، استخدام ضمير الجمع بدلا من المفرد كما يحبذ في هذه الحالة الأسلوب المباشر.

لقد لقي هذا العرض مجموعة من التوصيات تمحورت حول العناصر الأساسية لمستويات تحليل الخطاب ولفت الإنتباه إلى أهمية الإتصال السياسي بأشكاله المختلفة أي ذاتية وأخرى بين الشخاص باعتماد الباحث المنهج التواصلي المعمول به في حقل اللسانيات وخلفية الإقناع فيه كمعطي أساسي وديناميكي للخطاب السياسي والتأكيد على نظرتي تحليل

الخطاب والإتصال والعلاقة المتبادلة بينهما وكذلك السياقات الاجتماعية والتفاعلات اللغوية بين الأفراد.

في تحليل الخطاب السياسي المكتوب يستوجب على الباحث اختيار عينات التحليل من الخطابات السياسية (خطابات السلطة الحاكمة مثلا)، انطلاقا من عنوانها، قائلها، زمانها، مكانها وموضوعها، مرورا بمستويات التحليل فيها: الصوتية، الصرفية، النحوية، التركيبية ثم الدلالية بمستواها التداولي ووسائل الإقناع وخصائص الأسلوب.

# المحور الثالث

تمهيد

1. مفهوم الإحصاء
2. تحليل البيانات الإحصائية
3. أنواع الطرق والمقاييس الإحصائية
4. استخدامات الإحصاء

خلاصة

## تمهيد

جاء تطور علم الإحصاء بصفة عامة ملازما وموافقا لنشأة نظرية الاحتمالية، فقد نشأت نظرية الاحتمالات على أساس رياضي في سنة 1494 بواسطة باسيولي ومن الدراسات الفلكية لكل من كبلر الذي أقامها من 1517 إلى 1630 وجاليليومن 1564 إلى 1642 حيث قاما بتطوير نماذج الاحتمالات غير أن التاريخ الحقيقي لنظرية الاحتمالات بدأ في القرن 17 حيث وضعت أسسها في عام 1654 بواسطة كلا من العلمين باسكال (1623–1662) عالم الرياضيات والفيزياء الفيلسوف الفرنسي وكذلك العالم فرمات (1608-1665).

وبعد ذلك بثلاث سنوات قام هينجينز (1629-1695) بنشر كتيب صغير في موضوع المعالجة الرياضية لفرص الفوز في مباريات ورق اللعب وزهرة النرد [1].

وفي نفس الوقت تقريبا قام جرونت (1620-1674) بنشر ملاحظاته عن معالجة البيانات المتعلقة بالحكومة خاصة في النواحي الطبيعية والسياسية والتجارية والنمو والوفيات والأمراض، رغم وصف العلوم الاجتماعية على أنها جامدة تعتمد على وصف الظاهرة فقط وتأخرها في استعمال علم الإحصاء في دراسة ظواهرها مقارنةً بالعلوم الطبيعية والتجريبية إلا أنها استدركت ما فاتها وقد أظهرت اهتماما كبيرا بتطبيق أساليب وقواعد علم الإحصاء في القرن 17 ويعد العالم الفلكي الاجتماعي البلجيكي كتيليه (1796 - 1874) أول من وضع قواعد محددة لعلم الإحصاء واستخدام الاحتمالات والإحصاء لوصف وتفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وقدم أيضا طريقة إحصائية للقياس من الانتروبولوجيا وفي علم النفس قام العالم الإنجليزي جالتون (1822 -1911) بتطبيق الطرق الإحصائية في علم النفس وبنا علم القياس النفسي وبدأ دراسة موضوع الارتباط والانحدار الذي اهتم به وطوره بعد ذلك عالم الإحصاء الإنجليزي بيرسون (1857 -1936) وأيضا العالم النفسي الإنجليزي سبيرمان الذي يعد من أهم الرواد في دراسة وتطور التحليل العاملي وكما يعد جوسات (1876 -1937) من رواد المهتمين بتفسير وتحليل نتائج البيانات العينات الصغيرة باستعمال قانون الاحتمالات.

[1] شناف فوزية، تطبيقات الإحصاء الاستدلالي وتقنيات نشر الآراء، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران 2021، ص 13

أكدت العديد من الدراسات أن مفهوم التكرار النسبي لم يظهر بصورة ملموسة إلا في بداية القرن العشرين على يد فون مايسيس.

ومن الأعمال البارزة في مجال علم الإحصاء، مساهمة الإحصائي الإنجليزي فيشر ( 1890 -1962) حيث طبق نظرية التقديرات، وتوزيعات المعاينة للعينات الصغيرة، وتحليل التباين وتصميم وتحليل التجارب وأيضا أعمال العالمين بيرسون ونيمان اللذان قام بتطبيق نظرية التقديرات واختبار الفروض، ويعد العلام الثلاث الذي سبق ذكرهم من أهم مؤسسي المنهج الاستقرائي في علم الإحصاء والذي يعرف حاليا بالإحصاء الاستدلالي.

وأصبح في الوقت الحاضر علم يعتمد الصيغ والقوانين الرياضية والكمية وبطلك أصبح الركيزة الهامة في طريقة البحث العلمي، وأصبح كذلك يساعد الباحث في عمليات جمع البيانات ووضع الخطط والتصاميم اللازمة لبحثه أو تجربته من أجل تحقيق نتائجه.

## 1- مفهوم الإحصاء:

إن كلمة الإحصاء باللغة الإنجليزية هي (Statistics) وهي مشتقة من كلمة (State) وتعني باللغة العربية الدولة أوكل ما يتعلق بشؤون الدولة (الحقائق المرتبطة بأمور الدولة من الناحية التنظيمية) أي ارتباط هذا العلم منذ نشأته بالتوصيف الرقمي للأوضاع الاقتصادية والسياسية والسكانية والاجتماعية للدولة، وترجع أصول كلمة (Statistics) على يد العالم الألماني أشن فال (G. Achenwalle) وهذا في منتصف القرن الثامن عشر، وظهرت كلمة (Statistics) لأول مرة في الموسوعة البريطانية سنة 1797، وتخطت الدراسات المرتبطة بهذا العلم حدود الدولة لتشمل مختلف المجالات الأخرى، فتطور هذا المفهوم وأصبح متعلق بجميع مجالات المعرفة (الطبيعية، الاجتماعية، الإنسانية، كما توسعت أهداف، هذا العلم لتسعى في فهم وإدراك حقائق ما يعرف بما وراء الأرقام أوما يعرف كذلك بالتحليل الإحصائي وباللغة الفرنسية كلمة الإحصاء هي (La Statistiques) فتعني مجموعة المعلومات أو المعطيات أو البيانات يعرف علم الإحصاء (The Statistics) على أنه مجموعة الأدوات العلمية والطرق الرياضية التي تهتم بجمع وترتيب وتنظيم المعطيات المعلومات حول ظاهرة معينة سواء كانت هذه الظاهرة اجتماعية أو إقتصادية أو طبيعية

وذلك في جداول إحصائية ثم تمثيلها في أشكال بيانية مناسبة، كما يحسب في هذا المجال بعض المقاييس العددية تساعد على تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة وبالتالي أخذ الصورة أو الفكرة العامة حولها، والهدف هنا يكمن أساسا في اتخاذ قرارا سليما ومناسبا في المجال المدروس.

للإحصاء مدلولان:

-**المدلول الأول:** مرادف لكلمة أعداد أو بيانات أو المعلومات كأن يقال بلغ عدد سكان الجزائر 39 مليون في عام 2015 وعلى الأغلب في هذه الفئة مفهوم الإحصاء لديها يرتبط بالأشخاص والأشياء أكثر منه بالاقتصاد والعلوم الأخرى.

-**المدلول الثاني:** وهي تعريف الإحصاء من وجهة النظر العلمية: هو عبارة عن العلم القائم على جمع ونشر وتحليل وتفسير البيانات للظاهرة المدروسة لاتخاذ القرار المناسب وكذلك الإحصاء هو علم إثبات أو نفي حالات عدم اليقين، أي أن الإحصاء كعلم هو الإلمام بكل المفردات التي يشملها المجتمع الإحصائي المدروس ومعرفة أوصاف كل مفردة من المفردات التي يشملها هذا المجتمع معرفة دقيقة ومحددة بالأعداد ومتوافقة مع الغرض من الدراسة سواء بغرض الجمع العدد أو بغرض الدراسات والبحوث المتقدمة والتنبؤات المستقبلية، وينقسم الإحصاء إلى نوعين[1] :

أ.**الإحصاء الوصفي:** هو نوع من الإحصاء الذي يعني وصف طبيعة وسلوك الظاهرة المدروسة من خلال الأساليب الإحصائية التي تعني جمع البيانات وتنظيمها وتصنيفها وتلخيصها وعرضها بطريقة واضحة في صورة جداول أو أشكال بيانية وحساب مقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي، المنوال، الوسيط، الربيعات والعشيرات والمؤويات) ومقاييس التشتت (التباين والانحراف المعياري والمدى الربيعي) لوصف متغير ما في مجتمع ما أو عينة منه.

ب.**الإحصاء الاستدلالي:** ونوع ثاني من الإحصاء ويستند على مجموعة من الأساليب الإحصائية والنظريات الإحصائية ومن أهمها نظرية الاحتمالات ونظرية العينات التان

[1] شنافي فوزية، تطبيقات الإحصاء الاستدلالي وتقنيات نشر الآراء، ابن النديم لنشر والتوزيع، وهران، 2021، ص 16.

يمثلان الرابط ما بين الإحصاء الوصفي والاستدلالي، كما يعرف على أنه استخلاص نتائج العامة من النتائج الجزئية.

بمعنى آخر يتخذ من تحليل البيانات المتوفرة في العينة أساسا في تحليل بيانات المجتمع، لذا يكون أساس التحليل في الإحصاء الاستدلالي قائما على تقدير مقاييس ومؤشرات المجتمع من خلال مقاييس ومؤشرات العينة واختبار الفرضيات واتخاذ القرارات والتنبؤ والاستقراء والاستدلال.

نستخلص أن النوع الأول يركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين، كمدرسة أو مكتبة أو مؤسسة أو مجتمع معين، وتفسيرها بشكل نتائج يحصل عليها الباحث، والتي لا يشترط فيها أن تكون قياسية أو نمطية، أي أنها لا تنطبق على مؤسسة أو مجتمع آخر بالضرورة.

أما النوع الثاني فهو المنهج الذي يعتمد على اختيار نموذج أو عينة من مجتمع أكبر، وتحليل وتفسير البيانات الرقمية المجمعة عنها، والوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع وأكبر من المجتمع الأصلي المعني بالبحث.

ويقول المنهج الإحصائي الاستدلالي على أساس التعرف على ما تعنيه الأرقام المجمعة واستقرائها ومعرفة دلالاتها، أكثر من مجرد وصفها وتفسيرها وتقديمها للقارئ، كما هو الحال في المنهج الإحصائي الوصفي.

ينظر للإحصاء على أنه فرع من الرياضيات كونه يستعين بلغتها الرمزية ويستخدم أساليبها وتقنياتها، ووجد الإحصاء للتعامل مع المعطيات التجريبية، وأصبح أداة رئيسة للباحث العلمي لمرونته ودقته ووضوحه وموضوعيته في النتائج.

وقد ورد ذكر الإحصاء في القرآن الكريم في مواقع متعددة منها قوله تعالى : **"ويَقُولُونَيَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ۚ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُرَبُّكَ أَحَدًا"**[1] وقال تعالى: **"وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا"**[2] وتأتي هذه الآية للتعبير عن عجز الإنسان عن إحصاء نعم الله علينا، وهي كثيرة والحمد لله لكن يستطيع مشاهدة ودراسة بعضا منها، ليتوصل إلى نتيجة مفادها

[1] سورة الكهف، الآية 49.
[2] سورة إبراهيم، الآية 34.

أن الله تكرم علينا بنعم كثيرة، وما ننعم به الآن ما هو إلا من عند الله، وهو ما نسميه في البحث العلمي دراسة عينة من المجتمع، ثم نعمم نتائجها على المجتمع كاملا، ونستخدم في ذلك الإحصاء الذي هو باللغة الإنجليزية (Statistics) المشتق من كلمة (State) والتي معناها الدولة ويعني ذلك مجموعة الحقائق الخاصة بشؤون الدولة، والتي تجمعها عن مجتمعها أو مواطنيها، وأسهم الإحصاء بشكل كبير في تطوير أساليب البحث العلمي، والتوصل على نتائج علمية دقيقة، واستخدمه الباحثون في جمع البيانات وتحليلها، مما جعل المعرفة بعلم الإحصاء وخطواته أمرا ضروريا لكل باحث، فالمعلم مثلا يستخدم الإحصاء في عملية تقويم طلبته، ومتابعة أدائهم بشكل علمي وموضوعي، من خلال مقارنة درجاتهم في الاختبارات المختلفة، وقياس متوسط أدائهم، والكشف عن الطلبة الموهوبين والمتفوقين، والطلبة الضعاف، الأمر الذي يساعد المعلمين في استخدام الأساليب التربوية المناسبة للحفاظ على مستوى متقدم في أداء الطلبة الموهوبين والمتفوقين من جهة، وتنمية قدرات الطلبة ضعيفي التحصيل من جهة أخرى، كما يساعد الإحصاء المخططين التربويين في جمع البيانات، وتحليلها، وملاحظة الاتجاهات العامة للظواهر التربوية، بالإضافة إلى دراسة الحاضر، ووضع الخطط التربوية للمستقبل، كما يستخدم الإحصاء في اختبارات الذكاء، والتحصيل، وإيجاد كل من الثبات، والصدق.

من المفاهيم الشائعة بين الناس عن الإحصاء أنه ما هو إلا أرقام وبيانات رقمية فقط، كأعداد السكان، وأعداد المواليد، وأعداد الوفيات، وأعداد المزارعين، وأعداد المزارع، وخلافه، ومن ثم ارتبط مفهوم الناس عن الإحصاء بأنه عد أو حصر الأشياء والتعبير عنها بأرقام، وهذا هو المفهوم المحدود لعلم الإحصاء، ولكن الإحصاء كعلم، هو الذي يهتم بطرق جمع البيانات، وتبويبها، وتلخيصها بشكل يمكن الاستفادة منها في وصف البيانات وتحليلها للوصول إلى قرارات سليمة في ظل ظروف عدم التأكد [1]

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في الطرق العلمية لجمع، تنظيم وتلخيص البيانات الخاصة بمختلف الظواهر وعرضها وتحليلها للوصول إلى نتائج تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

[1] ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 332.

أما الإحصائيـــات فهي البيـــانات العددية المتعلقـــة بموضوع ما والمنظمـــة (في جـداول أو رسوم بيانيـة) حـول نشـاط أو قطـاع معين في الدولـة، فمثلا نقـول : إحصـائيات السـكان، إحصائيات التجارة الخارجية، إحصائيات التعليم العالي وبالتالي فإن الإحصـائيات هي المـادة الأولية التي تستخدم في علم الإحصاء [1]

## 2- تحليل البيانات الإحصائية:

الطريقة الإحصائية في البحث العلمي عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضـية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتبـويب تلـك البيانـات والمعلومـات، عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بهـا، وكـذلك تحليـل وتفسـير تلـك الأرقـام ووصفها، وبشكل يقدم فيه الباحث عدد من الاستنتاجات، التي توصل إلى الأهـداف المنشـودة في البحث.

وفي تعريف آخر أكثر شمولا للطريقة الإحصائي، على أنها عبارة عن استخدام الطرق الرقميـــة والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسـيرات المنطقيـة المناسـبة لهـا، ويتم ذلك عبر مراحل رئيسية أربعة هي:

1-جمع الأرقام والبيانات الإحصائية، أي تجميع البيانات الرقمية المطلوبة عن الموضوع، مثال ذلك مجموع الدخل السنوي للأفراد، أو مجموع عدد المركبات والسيارات، أو ما شابه ذلك.

2-تنظيم البيانات والأرقام، أي تبويب وعرض البيانات والأرقام المجمعة وعرضها بشكل منظم وتمثيلها بالطرق المطلوبة

3-تحليل البيانات، وتوضيح العلاقات والارتباطات المتداخلة مع بعضها.

4-تفسير البيانات، عن طريق استخدام ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج وتفسيرات.

وإننـــا نســـتطيع أن نلخص المعـــالم الأساســـية والجـــوانب المهمـــة للمنهج أو الطريقـــة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات في البحث العلمي بالآتي:[2]

---

[1]أوقاسي لونيس وآخرون، منهجية البحث في العلوم الإنسـانية والاجتماعيـة، دار الأيـام للنشـر والتوزيـع، الأردن، 2017، ص 172.

[2]عامر قنديلجي، إيمان السامرا، البحث العلمي الكمي والنـوعي، دار اليـازوري العلميـة للنشـر والتوزيـع، الأردن، ص 266

1. الطريقة الإحصائية هي طريقة فعالة ومستخدمة بكثرة في تحليل البيانات، وخاصة البيانات المجمعة في البحث العلمي الكمي، يستخدم الوسائل الحسابية والرياضية في تفسير العديد من الأنشطة والفعاليات التي تجري في المؤسسات الخدمية والإنتاجية، الخاضعة للبحث والدراسة.

2. يقوم الباحث، في هذا المنهج، بتجميع وتصنيف وتبويب البيانات الرقمية، بجداول أو مخططات أو رسوم بيانية أو ما شابه ذلك، ومن ثم يعمل على تحليل مثل تلك الأرقام وتفسيرها.

3. يستطيع الباحث، عن طريق المنهج الإحصائي، التعرف على الآتي :

1- تحديد نقاط التوازن أو نقاط الوسط، في الموضوع الذي يطلب بحثه والتعرف على واقعه، ومجريات الأمور فيه، مثل معدلات عمر الأشخاص الخاضعين للبحث، أو معدلات عدد السكاير التي يدخنونها، أو معدلات عدد الكتب التي يقرؤونها سنويا ... الخ

2-تحديد المعلومات المتناقضة، أي الحدود الدنيا والحدود العليا للأمور المطلوب بحثها، مثل الحد الأعلى لأعمار الأشخاص الذين يعيشون في السكاير المدخنة من قبل الأشخاص والحد الأدنى لمثل ذلك أو الحد الأعلى لعدد الكتب المقروءة والحد الأدنى لذلك ... الخ

3-التعرف على العلاقات التبادلية، كالعلاقة بين قراءة الكتب والمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي للأفراد المبحوثين، أو العلاقة بين التدخين وطبيعة أعمال الأشخاص المشمولين بالبحث أو العلاقة بين بيئة الريف وبيئة المدينة من جهة، وبين اعمار الأشخاص الساكنين فيها من الجهة الأخرى، وتأثيرات ذلك عليهم.

كل مؤسسة عملاقة تستعمل المنهج الإحصائي لأنه الوسيلة الوحيدة لمعرفة عدد ونوعية الأفراد العاملين، ومعدل الدخل الفردي، ونسبة الحاصلين على شهادات معينة، ومعدل العمر، ومعدل الوفيات، ومعدل الغيابات عن عمل، وتتمثل ميزة هذا المنهج ليس فقط في وجود الإحصائيات في الدفاتر ووجود معلومات مبوبة وتسجيل كامل المعاملات السابقة التي يمكن مراجعتها عند الضرورة، بل بصفة خاصة في التعرف على نوع الأعمال التي يصرف فيها المجهود الإنساني وكيف يمكن التخطيط لذلك في المستقبل، ثم التعرف على الأدلة والأسباب التي يمكن استخلاصها من تلك الإحصائيات المتوفرة، فبفضل الدراسات

الإحصائية تستطيع الدولة أن تعرف الزيادة السكانية وأين صرفت أموالها طوال السنة، وجدوى التخطيط، ومدى إقبال الجمهور على شراء بضائع محلية وبضائع مستوردة، كل هذه الإحصائيات تكون بمثابة القاعدة الرئيسية لتخطيط السياسة العامة للدولة في المستقبل[1].

ويستعمل المنهج الإحصائي في دراسة عينة من العينات لكي يمكن التعرف على المجموع الكلي للموضوع، لنفرض مثلا أن طالبا بمعهد العلوم السياسية بجامعة الجزائر أراد أن يقوم بدراسة لمعرفة نسبة الطلبة الذين يواصلون دراستهم بجامعة الجزائر ويشترون ويقرأون جريدة (الشعب) كل صباح، وكذلك نسبة الذين يشترون ويقرأون جريدة (المجاهد) بالفرنسية كل صباح، ثم التعرف على نسبة الذين يشترون ويقرأون الجريدتين كل صباح، فبما أنه من المتعذر عليه استجواب حوالي 20.000 طالب وطالبة بالجامعة، فإنه يقوم بأخذ عينة ممثلة لجميع الطلبة، ويقوم بتصنيف المعلومات التي حصل عليها وتحليلها والوصول إلى نتيجة معينة ومعبرة عن واقع الطلبة، فإذا كان الطالب قد اختار عينة من الطلبة تمثل المجتمع الأصلي لجميع الطلبة، بجامعة الجزائر، فإنه يستطيع أن يستخدم المنهج الإحصائي ويعمم النتائج التي حصل عليها على جميع الطلبة الذين يواصلون دراستهم بجامعة الجزائر.

المنهج الإحصائي، أو الطريقة الإحصائية في البحث العلمي عبارة عن استخدام الوسائل الحسابية والرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات، عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، وكذلك تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها، وبشكل يقدم فيه الباحث عدد من الاستنتاجات، التي توصل إلى الأهداف المنشودة في البحث [2].

وفي تعريف آخر أكثر شمولا للمنهج الإحصائي، على أنه عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها ويتم ذلك عبر مراحل رئيسية أربعة هي :

---

[1] منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي، تقنياته ومناهجه، دار الأبرار للنشر والتوزيع، 2008، ص 173.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 149.

1. جمع الأرقام والبيانات الإحصائية، أي تجميع البيانات الرقمية المطلوبة عن الموضوع، مثال ذلك : مجموع الدخل السنوي للأفراد، أو مجموع عدد المركبات والسيارات أو ما شابه ذلك.
2. تنظيم البيانات والأرقام، أي تبويب وعرض البيانات والأرقام المجمعة وعرضها بشكل منظم وتمثيلها بالطرق المطلوبة.
3. تحليل البيانات، وتوضيح العلاقات والارتباطات المتداخلة مع بعضها
4. تفسير البيانات، عن طريق استخدام ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج وتفسيرات.

## 3- وسائل التحليل وأنواع الطرق الإحصائية:

هنالك وسيلتان لتحليل المعلومات الإحصائية، هما :[1]

التحليل الإحصائي الوصفي أي الوصف الرقمي لمجتمع معين أي أن تدرس الإحصاءات المختلفة لكافة وحدات وأفراد المجتمع، ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

التحليل الإحصائي الاستدلالي ويشتمل على اختيار نموذج أوعينة تمثل المجتمع الأصلي الكبير، وتحليل الأرقام والإحصاءات الخاصة بها، وتعميمها وهنا يجب أن تكون الأرقام والنتائج النهائية المجمعة من قبل الباحث تقريبية، وضمن حدود الأخطاء البسيطة المحسوبة إحصائيا.

-يمكن استخدام الجداول الإحصائية البسيطة، أو المعقدة، في تحليل البيانات وتفسيرها، وفي الحالة الثانية فإن الباحث يمكنه أن يلجأ إلى استخدام الحاسوب في جمع وتحليل الأرقام الإحصائية المجمعة، بعد ان يتم معالجتها إلكترونيا، بغرض تأمين السرعة، والكفاءة والدقة، المطلوبة في ذلك

-طرق جمع البيانات في المنهج الإحصائي يمكن أن تتم عن طريق الآتي :

1- المصادر، والتي تمثل التقارير الإحصائية والسجلات الرسمية وغير الرسمية أهمها.
2- الاستبيانات والمقابلات.
3- أكثر من طريقة واحدة، مما ورد أعلاه.

-يمكن استخدام عدد من المقاييس الإحصائية المتمثلة في مقاييس المتوسط، والوسيط، والمنوال في تحليل البيانات الإحصائية.

[1] عامر قنديليجي وآخرون، البحث العلمي الكمي والنوعي، مرجع سابق، ص 367.

-يمثل استخدام طريقة النسب المئوية جـــانبا مهمـــا في تفسـير البيانـات الإحصـائية المجمعـة، وتحويلها إلى نتائج ومعلومات مفيدة.

-يستطيع الباحث استخدام الجدول التكراري في تفسير البيانات الرقمية المجمعة.

-كما ويمكن للباحث استخدام أكثر من طريقة واحدة في تحليـل وتفسـير البيانـات، مثـل النسـبة والتناسب معا، أو النسبة والمعدل وهكذا.

-هنالك مجالات أوسع في الطريقة الإحصائية المستخدمة في البحث العلمي، مثل مربـع كـأي، والمدرج التكراري، والمنحـنى أو المضـلع التكـراري، غـير ذلـك من الطـرق الـتي عالجتهـا الأدبيات التي كرست جهودها لمثل هذه المواضيع.

**أنواع الطرق الإحصائية في التحليل :**

وهنالك نوعان رئيسيان من الطرق الإحصائية هما :

**1-الطريقة الإحصائية الوصفية (descriptive) :**

وهـذا النـوع يركـز على وصـف وتلخيص الأرقـام المجمعـة حـول موضـوع معين، كمدرسة أو مكتبة أو مؤسسة أو مجتمع معين، وتفسيرها بشكل نتائج يحصـل عليهـا البـاحث، والتي لا يشترط فيها أن تكون قياسية أونمطية، أي أنها لا تنطبق على مؤسسة أو مجتمع آخر بالضرورة.

**2-الطريقة الإحصائية الاستدلالية أو الاستقرائية (Inductive) :**

هي طريقة تعتمد على اختيار نموذج أو عينة من مجتمع أكـبر، ومن ثم تحليـل وتفسـير البيانات الرقمية المجمعة عنها، للوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسـع وأكـبر من المجتمع الأصلي المعني بالبحث، ويقوم النهج الإحصائي الاستدلالي على أساس التعـرف على مـا تعنيـه الأرقـام المجمعـة واسـتقراءها ومعرفـة دلالاتهـا، أكـثر من مجـرد وصـفها وتفسيرها وتقديمها للقارئ، كما هو الحال في المنهج الإحصائي الوصفي.

**المقاييس الإحصائية المعمول بها في البحوث العلمية:**

هنالك عدد من المقاييس والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في الطرق الإحصائية المستخدمة في البحث العلمي، يمكن ان نركز على جانب مهم منها، يتمثل بمقاييس النزعة المركزية التي تشتمل على ثلاثة مقاييس أساسية، هي المتوسط، والوسيط، والمنوال.

**1.المتوسط (Mean)**

ويعني هذا المقياس متوسط مجموعة أرقام، أي مجموعة القيم على عددها، حيث يجري حساب ذلك عن طريق تقسيم المجموع الكلي للوحدات أوالمواد تحليل البيانات وعرضها في البحث الكمي المعنية بالبحث على عدد الأرقام المتضمنة في المجموعة، مثال ذلك معرفة متوسط أومعدل عدد الكتب الموجودة في عشرة مكتبات، وكان مجموع كتب المكتبة الأولى (15000) ومجموع كل من المكتبات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة (35000)، ومجموع المكتبات الثلاثة الأخيرة (10000) فيكون احتساب المتوسط كالآتي :

$$255000 = (3 \times 10000) + (6 \times 35000 ) + 15000$$

$$25500 = 10 \div 2550000$$

وبذلك يكون متوسط عدد الكتب في المكتبات العشرة هو(25.500) كتابا، ويكون الناتج، وكما هو واضح في المثال، متأثرا بالعدد الأكبر من المكتبات، والتي هي سبعة مكتبات، اشتملت مجموعتها على (35000) كتاب لكل منها.

**2.الوسيط (Medium)**

ويعني هذا المقياس نقطة الوسط المركزية في كل مجموعة الأرقام المرتبة فيما بينها بشكل تصاعدي أوتنازلي متسلسل، وبعبارة أخرى هو القيمة التي تقسم مجموعة من البيانات إلى قسمين متساويين بمعنى 50 % أعلى و50 % أدنى فل وجدت بيانات مثلا فيبحث عن رقم يمثل القيمة المركزية التي تقسم البيانات إلى نصفين متساويين وهذا يصلح مع مقياس الرتب (موافق – غير موافق) ويمكن أن نأخذ ذلك بقسمة مجموعة القيم على 2 ولكن بعد ترتيبها من الأعلى إلى الأدنى أو العكس .3 الوسط (mean) : مناسب لقياس الفترات ويسمى أحيانا المعدل أو المتوسط.

ذكرناه سابقا عند الحديث عن المتوسط، بالنسبة للكتب المتوفرة في عشرة مكتبات، سيكون (35000) كتاب، حيث يبين هذا الرقم قياسا للاتجاه العام، ونقطة الارتكاز الذي يسهل ملاحظته

**4- استخدام النسبة والنسب المئوية:**

توجد عدد من الطرق الفعالة والمفيدة في عرض وتخليص البيانات التي توفرت للباحث، وفي إجراء المقارنات الضرورية بين الفئات ذات الأحجام والأنشطة المختلفة، ومن بينهما طريقة النسبة والتناسب، وكذلك النسب المئوية والمعدلات، أما الجدول التكراري في الطريقة الإحصائية للبحث العلمي فيمكن أن نوضحه بمثال آخر، يتعلق بمدى قراءة واستخدام الدوريات (المجلات) في مكتبة الجامعة مثلا، من قبل (30) قارئا، ولفترة زمنية هي (30) يوما.

وهنالك طرق إحصائية أخرى، غير التي تطرقنا إليها سابقا، يمكن استثمار إمكانات الحاسوب في استخراج نتائجها، مثل حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية ( Stochastic Package for Social Sciences) والذي يرمز له اختصارا (SPSS) والذي يعمل بنظام القوائم ويستثمر إمكانات برنامج الوندور (Windows) وطبعاته المتقدمة الحديثة (وندوز 95 فما فوق).

وهنالك أنواع أخرى من الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، مثل التشتت والمدى والتباين، وما شابه ذلك.

فالتشتت : صف مدى اختلاف أو تباين مجموعة من البيانات، وذلك بعكس النزعة المركزي فمن الأفضل دوما في حالة الأسلوب الوصفي للنزعة المركزية إعطاء وصف التشتت، وهناك ثلاثة أساليب لقياس التشتت سواء في المستوى الاسمي أو الرتبي، أوفي مستوي الفترات فهناك :

1. **المدى:** وهو أبسط أنواع مقاييس التشتت وهو الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة ويمكن استخدامه مع الرتب أو الفترات.

2. **التباين أو الانحراف المعياري :** وهو أكثر انتشارا وأهمية نظرا لوقوع غالبية البيانات في العلوم الإنسانية على مقياس الفترات، وهما في الأصل معيار واحد ولكن جرت العادة على التمييز بينهما، والانحراف المعياري = الجزر التربيعي للتباين فعمليا إذا أثبتت الدراسات الانحراف المعياري فيمكن الوصول إلى التبيان بضرب الجزر التربيعي والانحراف المعياري هو متوسط الاختلافات عن القيمة المركزية أي عن الوسط كوننا نتحدث عن مقاييس الفترات والذي يناسبها هو الوسط.

**استخدامات الإحصاء والتحليل الإحصائي في البحث العلمي :**

يستخدم الإحصاء والتحليل الإحصائي بشكل كبير في البحث العلمي سواء لاختبار الفرضيات، أو للتوصل إلى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث، والقياس عليها مستقبلا، ويستخدم الباحثون في العلوم التربوية والاجتماعية برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية باستخدام الرزم الإحصائية (Statistical Package for Social SciencesSPSS) ومن هذه الاستخدامات :

**تحليل التباين (Variance Analysis):** هو اختبار استدلالي يستخدم للتصاميم التجريبية التي يكون فيها أكثر من متغير مستقل، أو أكثر من مستويين للمتغير المستقل، ومن أنواعه :

1. **تحليل التباين الأحادي :** ويقوم على دراسة تأثير متغير مستقل واحد على المتغير التابع، ويستخدم عندما يكون لديك مجموعتان أو أكثر، وترغب في مقارنة درجات المتوسط الحسابي لمتغير مستمر واحد، وما إذا كان هنالك اختلافات بين المجموعات.
2. **تحليل التباين الثنائي :** يستخدم لدراسة تأثير اثنين من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد، ويتيح للباحث إجراء اختبار للتحقيق من وجود تأثير للتفاعل بمعنى تأثر المتغير المستقل بالمتغير المستقل الآخر، مثال ذلك : دراسة أثر الجنس ونوع المدرسة (حكومية أو خاصة) على التحصيل الدراسي في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) عندها نستخدم تحليل التباين الثنائي.
3. **تحليل التباين المتعدد:** ويستخدم عندما يكون لدى الباحث مجموعات لعدد من المتغيرات التابعة المختلفة والتي ترتبط مع بعضها البعض في الوقت نفسه.

4. **تحليل التبـــاين المصـــاحب أو التغير المصـــاحب (Analysis of Covariance):** ويستخدم إذا ما أراد الباحث التحكم إحصائيا في التأثيرات الممكنة لمتغيرات إضافية (مصاحبة) وهو مفيد عندما يشك الباحث في أن المجموعات التي تختلف في متغير ما قد يكون لها دور في التأثير الذي يكون للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وللتأكد من أن المتغير المستقل هو نفسه- وليس غيره- له تأثير على المتغير التابع، فيقوم باستبعاد تأثيرات المتغيرات المصاحبة.

5. **التحليل العـاملي :** يسمح التحليل العاملي للباحث بتقليص مجموعة كبيرة من المتغيرات أو عناصر المقياس التدريجي إلى عدد أصغر من الأبعاد أو العوامل يمكن إدارته أو التحكم فيه، وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب عند تطوير التدريجات والمقاييس لتحديد البنية أو التشكيل الأساسي (بالانت، 2009).

**مستوى الدلالة (SignificantLevel) :-** لابد من الاعتراف بداية أن الاستنتاجات العلمية هي عبارات ذات احتمال عال من الصحة، وهي ليست عبارات مطلقة الصحة، ويقوم الباحث بتحديد مدى ارتفاع الاحتمال الذي يجعله مستعدا للإعلان عن وجود علاقة بين المتغيرات، فيقرر الباحث مستوى الدلالة حسب نوع الخطأ الذي يرغب تجنبه، فمستوى الدلالة هو احتمال الخطأ الذي يجعل الباحث مستعدا لرفض الفرضية الصفرية، فإذا اعتماد مستوى دلالة عند $(0,01 \geq \alpha)$ و$(0,05 \geq \alpha)$.

وعلى الباحث أن يكون حذرا في التعامل مع مستوى الدلالة إذ أنه يتأثر بشكل كبير بحجم العينة، ففي العينات الصغيرة والتي تقل عن ثلاثين قد تكون الارتباطات متواضعة لا ترقى إلى مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة $(0,05 \geq \alpha)$ أما في العينات الكبيرة والتي تزيد عن مئة على سبيل المثال عندها قد تكون الارتباطات الصغيرة ذات دلالة إحصائية (بالانت، 2009).

**مربع كاي (Chi-Square) :** يعد مربع كاي من أكثر الاختبارات استخداما في العلوم الاجتماعية والتربوية، وذلك لسهولة استخدامه في اختبار الفرضيات، ومربع كاي واحد من الاختبارات التي لا تتطلب مسلّمات معينة ودقيقة حول شكل المتغيرات وتوزيعها، ومن أهم

استخداماته قياس التجانس بين متغيرين، واختبار حسن تطابق التوزيعات، كما يعود تنوع استخداماته في العديد من مواقف البحث، فيستخدم في الاختبارات التي تتعلق بعينتين، ويستخدم أيضا في المواقف التي تتكون من أكثر من عينتين، أو أكثر من فئتين (أبو علام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، 2007).

كما يلجأ الباحثون إلى استخدام مربع كاي عندما يكون هناك يكون فروق بين مجموعتين، أو وجود فروق بين القياس القبلي والقياس البعدي للمجموعة نفسها، وأيضا لمقارنة ما هو متوقع بما هو ملاحظ لدى المجموعة (الضامن، 2007).

**الانحدار (Regression):-** هو عبارة عن معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين (س) و(ص) أو(X) و(Y) ويستخدم في التنبؤ بقيم سابقة، وقيم مستقبلية للمتغيرين، واستنادا إلى القيم المعروفة منها (صبري، 2006).

وهناك الانحدار المتعدد ويستخدم عندما يريد الباحث تحديد القدرة التنبؤية لمجموعة من المتغيرات المستقلة على مقياس واحد مستمر، وتسمح الأنواع المختلفة من الانحدار المتعدد بمقارنة القدرة التنبؤية لمتغيرات مستقلة معينة، والعثور على أفضل مجموعة من المتغيرات للتنبؤ بمتغير تابع (بالانت، 2009).

**معامل الارتباط (CorrelationCoefficient):** الارتباط أسلوب إحصائي غايته دراسة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين، من حيث النوع والاتجاهات، وهو مفيد في الحياة العملية لاسيما للباحثين والمخططين، وتقاس درجة العلاقة بين متغيرين بمقياس للارتباط يسمى معامل الارتباط، ونستفيد منه في تعرف حجم أو مقدار الارتباط واتجاهه بين ظاهرتين، كما يساعد في التنبؤ بإحدى الظاهرتين أو المتغيرين إذ ما استطعنا التعرف على الظاهرة أو المتغير الآخر (عطوي، 2000).

**مثال ذلك:** قياس العلاقة بين الشعور بالأمن الوظيفي والإبداع، فالموظف الذي لا يشعر بالأمن الوظيفي في مؤسسته، ويشعر أنه مهدد وظيفيا، ومعرض للفصل، أو النقل، فهذا سيؤثر على وضعه النفسي، ويشغله عن التفكير بأمور إبداعية، وتقديم أفكار خلاقة في

مؤسسته، وعكس ذلك صحيح، فالموظف الذي يبدع في مؤسستـــه، ويقدم دومـا مقترحـــات ومشاريع من شانها رقي المؤسسة، وتطورها، فهذا عائد لشعوره بالأمن، والأمان الوظيفيين، فإذا استطعنا تعرف أحد المتغيرين نستطيع توقع المتغير الآخر.

## خلاصة

وعمومـا فإننـا نسـتطيع أن نلخص الجـوانب الأساسـية للمنهج الإحصـائي يسـتخدم في البحث العلمي كالآتي :

1. لا يدخله بعض الكتاب ضمن مناهج البحث العلمي، بينما يعتبره آخرون من المناهج المتبعـة، إلا أن الجميع يقرون بوجود طريقة إحصائية متبعة في التعامل مع المعلومات البحثية.
2. المنهج الإحصـائي، أو الطريقـة الإحصـائية في البحث العلمي يسـتخدم الوسـائل الحسابيـــة والرياضية في تفسير العديد من الأنشطة و الفعليات التي تجري في المؤسســـات الخدميـــة والإنتاجية، الخاضعة للبحث والدراسة.
3. يقوم البـــاحث في هذا المنهج بتجميع وتصـنيف وتبـويب البيـــانات الرقميـــة، بجـداول أو مخططات أو رسوم بيانية أو ما شـــابه ذلـك، ومن ثم يعمـل على تحليـل مثـل تلـك الأرقـــام وتفسيرها.
4. يستطيع الباحث عن طريق المنهج الإحصائي التعرف على الآتي :

أ-تحديـد نقـاط التـوازن أو نقـاط الوسـط، في الموضـوع الـذي يطلب بحثـه والتعـرف على واقعه، ومجريات الأمور فيه، مثـل معـدلات عمـر الأشـخاص الخاضـعين للبحث، أو معدلات عدد السكاير التي يدخنونها، أو معدلات عـد الكتب الـتي يقرؤونهـا سـنويا ... الخ

ب- تحديد المعلومات المتناقضة، أي الحدود الدنيا والحـدود العليـا للأمـور المطلـوب بحثهـا، مثل الحد الأعلى لأعمار الأشخاص الذين يعيشون في العراق أوالأردن، وكذلك الحـد الأدنى لذلك. أو الحد الأعلى لعدد السكاير المدخنـة من قبـل الأشـخاص والحـد الأدنى لمثل ذلك. أو الحد الأعلى لعدد الكتب المقروءة والحد الأدنى لذلك ... الخ.

ج- التعرف على العلاقات التبادلية، كالعلاقة بين قراءة الكتب والمستوى الإقتصادي أو الاجتماعي للأفراد المبحوثين. أو العلاقة بين التدخين وطبيعة أعمال الأشخاص المشولين بالبحث. أو العلاقة بين بيئة الريف وبيئة المدينة من جهة، وبين أعمار الأشخاص الساكنين فيها من الجهة الأخرى، وتأثيرات ذلك عليهم.

**هناك طريقتان لتحليل المعلومات الإحصائية، وهما:**

**أ- التحليل الإحصائي الوصفي:** أي الوصف الرقمي لمجتمع معين. أي أن تدرس الإحصاءات المختلفة لكافة وحدات وأفراد المجتمع، ومن ثم تحليلها وتفسيرها.

**ب-التحليل الإحصائي الإستدلالي:** ويشمل على اختيار نموذج أو عينة تمثل المجتمع الأصلي الكبير، وتحليل الأرقام والإحصاءات الخاصة بها، وتعميمها. وهنا يجب أن تكون الأرقام والنتائج النهائية المجمعة من قبل الباحث تقريبية، وضمن حدود الأخطاء البسيطة المحسوبة إحصائيا.

5.يمكن استخدام الجداول الإحصائية البسيطة، أو المعقدة، في تحليل البيانات وتفسيرها، وفي الحالة الثانية فإن الباحث يمكنه أن يلجأ إلى استخدام الحاسوب في جمع وتحليل الأرقام الإحصائية المجمعة، بعد أن يتم معالجتها إلكترونيا، بغرض تأمين السرعة، والكفاءة والدقة، المطلوبة في ذلك.

6.طرق جمع البيانات في المنهج الإحصائي يمكن أن تتم عن طريق الآتي: المصادر، والتي تمثل التقارير الإحصائية والسجلات الرسمية وغير الرسمية أهمها.

الإستبيانات والمقابلات.

7.يمكن استخدام عدد من المقاييس الإحصائية المتمثلة في مقاييس المتوسط، والوسيط، والمنوال، التي فصلنا لها سابقا، في تحليل البيانات الإحصائية.

8.يمثل استخدام طريقة النسب المئوية جانبا مهما في تفسير البيانات الإحصائية المجمعة، وتحويلها إلى نتائج ومعلومات مفيدة.

9.يستطيع الباحث استخدام الجدول التكراري في تفسير البيانات الرقمية المجمعة، كما أوضحنا في مثالنا السابق، عند التطرق لهذا الموضوع.

10. كما ويمكن لباحث استخدام أكثر من طريقة واحدة في تحليل وتفسير البيانات، مثل النسبة والتناسب معا، أو النسبة والمعدل، وهكذا.
11. هنالك مجالات أوسع في الطريقة الإحصائية المستخدمة في البحث العلمي، مثل مربع كاي، والمدرج التكراري، والمنحنى أو المضلع التكراري، وغير ذلك من الطرق التي عالجتها الأدبيات التي كر ست جهودها لمثل هذه المواضيع.

# خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة الكشف من المحاور الأساسية في منهجية وقواعد البحث العلمي مع الوقوف بين الحين والآخر لقياس مدى أهمية الموضوع للطالب الجامعي وخاصة لما يتعلق الأمر بالمشكلة العلمية وفرضيات البحث وتحديد مفاهيم الدراسة وجمع المعطيات وقرائتها ثم إقتباس ما يتماشى وطبيعة الموضوع. وبعدها ضرورة المنهج في العلوم السياسية وموضوع الإتصال السياسي والخطاب السياسي المكتوب ومستويات التحليل فيه نموذجا.

كما اشتملت الدراسة في المحور الثالث على المناهج الكمية والإحصائية في العلوم السياسية، تناولنا مفهوم الإحصاء وتحليل البيانات وأنواع الطرق والمقاييس الإحصائية وكيفية استخدامها.

ولاحظنا حاليا أن هناك قواسم مشتركة وتداخلات بين المحاور الثلاث وخاصة لما يتعلق الأمر بمراحل البحث العلمي ومناهجه. ولاحظنا كذلك أن المناهج الإحصائية ساهمت بقدر كبير في ضبط المتغيرات وإلقاء الضوء على كل جوانب الظاهرة.

وهذا ما يؤكد الدقة والموضوعية في توظيف الأرقام واستخدام الإحصاء.

اشتملت الدراسة على تحليل البيانات الإحصائية لتحدي مؤشر الدقة والموضوعية في دراسة الظاهرة السياسية.

إن التعامل مع المناهج الكمية والإحصائية يضيف للدراسة معيار الدقة وسهولة تحليلها، لذا نوصي بضرورة توظيف الإحصاء لما يتعلق الأمر بالظاهرة السياسية كما توصلنا أن الطريقة الرياضية في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة وتبويبها عن طريق الأرقام أمر لابد منه في دراسة الظاهرة الإجتماعية.

# قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

**أولا: الكتب باللغة العربية**


1. إحسان محمد الحسان، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
2. إحسان محمد الحسن، "علم الاجتماع السياسي" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
3. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
4. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005.
5. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت وكالة المطبوعات، 1973.
6. أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
7. احمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
8. أوقاسي لونيس وآخرون، منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
9. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
10. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
11. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دراسة الحركات الاجتماعية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
12. برنت روبن، الإتصال والسلوك الإنساني، ترجمة نخبة من العلماء.

13. ثارية عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1960.

14. ثروت مكي، الإعلاموالسياسة (وسائل الإتصال والمشاركة السياسية) الط الأولى 2005 عالم القاهرة، 2005.

15. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

16. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

17. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

18. خضر خضر، مفاهيم أساسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

19. سعد آل سعود، الإتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، الرياض، 2010.

20. سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، 2012.

21. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2001.

22. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001.

23. شناف فوزية، تطبيقات الإحصاء الاستدلالي وتقنيات نشر الآراء، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران 2021.

24. صالح بن محمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض مكتبة العبيكان، 1995.

25. صلاح مصطفى الفوال، منهجية العلوم الاجتماعية دار النشر، عالم الكتب، القاهرة، 1982.

26. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

27. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

28. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

29. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

30. عامر قنديلجي، إيمان السامرا، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.

31. عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا - رسالة ماجستير - دكتوراه ؛ المهارات العملية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، 2015.

32. عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1998.

33. عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.

34. عزيزة عبده، الإعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأوليات، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

35. عصام حسين الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي، أسسه ومناهجه، رضوان للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

36. غريب محمد سيد احمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

37. غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

38. غلاب عبد الكريم، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998

39. قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

40. قحطان محمد سليمان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

41. كمال الدين جعفر عباس، الإتصال السياسي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2004.

42. ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 332.

43. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي – ميدانه وقضاياهن ديوان المطبوعات الجامعية 1990.

44. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

45. محمد حمدان المصالحة، الإتصال السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2002.

46. محمد سليمان الدجاني و منذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، عمان دار زهران، 2009.

47. محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران، عمان، 2009.

48. محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في عمل السياسة، عمان، دار زهران، 2009.

49. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، المكتب الجامعي الحدي، الإسكندرية، 1998.

50. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1991.

51. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.

52. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي– السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول، الأسس النظرية والنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

53. محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث الجزء الأول، الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية.

54. محمد ناصر المهنا، علوم سياسة (الأصول والنظريات) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

55. محمد نصر مهنا، مدخل إلى الإعلام وتكنولوجيا افتصال، في عالم متغير، مركز اسكندرية للكتاب، 2005.

56. محمود عكاشة في مؤلفه لغة الخطاب السياسي، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.

57. محمود منصور هيبة، علوم الإتصال بالجماهير، مركز اسكندرية للكتاب، 2005.

58. مسلم عدنان أحمد، دليل الباحث في العلم الاجتماعي، الرياض ط1، مكتبة العبيكان، 2011

59. معين خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

60. منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي، تقنياته ومناهجه، دار الأبرار للنشر والتوزيع، 2008.

61. ناريمان يونس، استراتيجية البحث الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011.

62. نورمان فاركلوف، تحليل الخطاب (التحليل النصي في البحث الاجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009.

63. وائل التل وآخرون، البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2007.

**ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية**

1. Max Weber . M. Politics as a vocation, in From Max Weber: Essays in sociology translated and edited by H.H Gerth and C. London, 1948.

**رابعا:المجلات**

1. جون ماري كاتري، مقدمة في الإتصال السياسي، ترجمة الظاهر بن خرف الله، الجريدة الجزائرية للإتصال، العدد 04، خريف 1990، جامعة الجزائر.

**خامسا:الكتب المترجمة**

1. انتوني غدنز، علم الإجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، 2005.

2. أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون.

3. توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.

4. ج.ب هوغ، د ليفيك موران بالتعاون مع ب- لوبير – غونزالز الجماعة، السلطة والإتصال، ترجمة: نظير جاهل، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1996.

5. جان بيار كون وجون بيار مونيي، من أجل علم الاجتماع سياسي، الجزء الأول، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1985.

6. روبرت داهل، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبوزيد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993. عبد العالي دبلة، الدولة، رؤية سوسيولوجية، دار الفجر والنشر والتوزيع، 2004.

7. غاستون بوتول، "سوسيولوجيا السياسة"، ترجمة نسيم نصر، الطبعة الأولى، بيروت- باريس، 1974.

8. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

9. مـوريس دوفرجيـه، علم الاجتمـاع السياسـي، ترجمـة سـليم حـداد، دار النشـر المؤسسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

10. مـوريس دوفرجيـه، علم الاجتمـاع السياسـي، ترجمـة سـليم حـداد، دار النشـر/ المؤسسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

# الفهرس

مقدمة..... 1

## المحور الأول

1- أساسيات البحث العلمي..... 3

2- مراحل البحث العلمي..... 7

3-محددات مشكلة البحث..... 20

4- فرضيات البحث..... 27

5- أدوات تجميع البيانات..... 44

## المحور الثاني

1- المنهج في العلوم السياسية..... 60

2- الإتصال السياسي..... 75

3- علم الاجتماع السياسي ومناهجه..... 81

4. الخطاب السياسي المكتوب ومستويات التحليل فيه..... 98

## المحور الثالث

تمهيد..... 106

1- مفهوم الإحصاء..... 107

2- تحليل البيانات الإحصائية..... 111

3- وسائل التحليل وأنواع الطرق الإحصائية..... 114

خلاصة..... 121

**خاتمة**..... 124
**قائمة المصادر والمراجع**..... 125